



من رجب الى ربيع

.....

مجلس

.....





سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

الجامع المفيد

من أحكام أبي سعيد

تأليف الشيخ العلامة
أبي سعيد محمد بن سعيد بن محمد بن سعيد الكندي

الجزء الخامس

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب

في نفقة الأولاد والمعيّد

وسألته عن الحاكم إذا فرض للصبيّة على والدها فريضة من نفقة
أو كسوة ، وأقرّ الصبيّة مع أمها ، وطلبت الأم لابنتها كسوة ، وعلى
الصبيّة قميص وادعت الأم أن القميص الذي على الصبيّة لها ،
وادعى الأب أنها له أن تكون ؟

قال : معنى أنها تكون للصبيّة في الحكم •

قلت له : فإن طلب الوالد أخذها ويحضرها ما فرض عليه من
الكسوة ، هل له ذلك ؟

قال : معنى أن ليس له ذلك •

قلت له : فإن طلب أن يجعلها من الكسوة ، هل له ذلك ؟

قال : معنى أنه على قول من يقول : أن كسوتها من مالها إلا ما
نقص ، وكانت القميص كسوة مثلها ، كان معنى أنه يحسب من كسوتها ،
ويؤخذ بما بقي •

قلت له : فإن ادعت والدة الصبيّة أن كسوتها التي قبضتها من
والدها ضاعت ، هل يكون القول قولها ، وعليه أن يحضر ابنته كسوة
أخرى قبل انقضاء السنة ؟

قال : معنى أنها إذا قبضتها على غير شرط فيجبني أن تكون أمينة فيها ، وكان القول قولها في ذلك مع يمينها ، وعليه أن يحضر ابنته كسوة أخرى •

قلت له : فإن قبضت من الوالد الكسوة بضمان ، وصح تلفها ، هل عليه أن يحضر الصبية بـ نسخة الوالدة — كسوة أخرى ؟

قال : معنى أن على الوالد للصبية كسوتها ، ويكون على الأم ما ضمنت به للسوالد •

قلت له : ولو صح التلف ؟

قال : هكذا عندي ، لأن الضمان قد تعلق عليها بسبب قبولها للسوالد •

قلت له : فهل يفرض الحاكم للصبى في الكسوة على والده الكفاة عن البرد وقت الحاجة منه إلى ذلك ؟

قال : معنى أن الحاكم إذا رأى ذلك في موضع الفريضة أصلح للصبى ، وهو محتاج إليه لا غناية له عنه ، كان ذلك عندي له إذا أبصر ذلك •

قلت له : فما يكون هذا الكم وما جنسه في الفريضة ؟

قال : معنى أنه يكون كسوة مثل الصبى في غنى والده وفقره وحالته التي تكون منها وقت الفريضة •

قلت له : وإذا فرض الحاكم للصبي على والده فريضة وأقره مع أمه ، واتفقت الأم والأب أن يأخذوا بعضهما من بعض شيئا غير مكتوب للصبي ، هل لهما ذلك أم ذلك حق للصبي ، ولا يجوز للأم أن تأخذ غير ما هو مفروض له مع الحاكم ؟

قال : إذا استحققت الأم كان ذلك عندى لهما ، وأما قبل أن تستحقه الأم بتأجيرائه على الصبي فهو مال للصبي عندى ، فإن اتفق والد للصبي وأمه على ما لا ضرر فيه على الصبي في ماله يعمينى أن يجوز ذلك لهما .

قلت له : فإن كان ذلك نقصان عما كتب للصبي من قبل أن تستحقه الأم بذلك ، غير أن الصبي لا ضرر عليه في تربيته من أجل ذلك ، هل لهما ذلك ؟

قال : معنى أن لهما ذلك ، وكذلك لو أن الأم اتفقت هي والأب على تربيته بلا أن تطلب شيئا كان لهما ذلك ، إذا لم يكن ضرر على الصبي .

✽ مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : في المصيبة أن تكون عند أمها ، وأن النظر يوجب عند والدها أصلح لها خیرت أن تكون عند أمها ، أو حيث كان أصلح لها إذا كانت تعودها عند أمها يخاف عليها ، ممن يكون عند أمها من زوج أو غيره ، ولم يؤمنوا عليها خیرت أن تكون عند أبيها أو حيث تكون أصلح لها في نظر المسلمين ، وكذلك إن كانت بالنساء ، وينسب من أمها الفساد في أخذها لها أجبرت أن تكون عند أبيها أو حيث

يؤمن عليها من أرحامها أو حيث أوجب النظر من المسلمين ، ولا تتركه
وزايعها ويشد عليها ، ويستعان عليها في ذلك لتكون عند والدها أو أحد
من أرحامها ممن يؤمن عليها •

❖ مسألة :

وشأنته عن الحاكم إذا وصلت إليه امرأة ونمعا ولد ادعت أنه ولد
فلان رجل معروف ، وأنه مات وخلف مالا ، وطلبت الرباية أو الفريضة
لولدها في مال الولد ، كيف الحكم في ذلك ؟

قال : معنى أن الحاكم يدعونها بالبينة على صحة ما تدعى ، فإذا
صح ذلك أنفذ الحاكم الحكم في ذلك وفرض لها الرباية والفريضة في مال
هذا الولد على ما يوجبه العدل •

قلت له : فإن كان الحاكم يعلم صحة ما تطلب هذه المرأة ، هل
للحاكم أن يفرض لهذا اليتيم أو يكتب لهذه المرأة الرباية في مال هذا
من غير أن يدعوها بالبينة على ما تدعى ؟

قال : معنى إذا ثبت أن الحاكم لا يحكم بعلمه ، لم يكن أن يكتب
لهذه المرأة الرباية ولا الفريضة في مال هذا الولد اليتيم ، إلا أن تصح
البينة بما ادعت هذه المرأة •

قلت له : فإن شهدت بيعة غير عادلة هل يجوز للحاكم أن يحكم
بشهادتهم مع علمه ؟

قال : معنى أن ليس للحاكم أن يحكم بهذه الشهادة إلا أن تكون عادلة .

قلت له : فإن كانت هذه المرأة من بلد غير البلد الذي فيه الحاكم ، وأحكام هذا الحاكم لا تنفذ إلا في بلده ، ولا تنفذ في البلد الذي فيه هذه المرأة التي تطلب فيه الفريضة لولدها أو الرباية ، وصح ما ادعت بالبينة العادلة مع الحاكم ، هل للحاكم أن ينفذ ما طلبت إذا صح محله ؟

قال : معنى إذا صح معه الحق والعدل أنفذه كان في البلد الذي هو فيه أو غيره إذا قدر على ذلك ، ورفع إليه ذلك .

قلت له : فإن هذا الحاكم فرض هذه الفريضة في مال هذا اليتيم على هذه الصفة ، فلما اجتمعت لها الفريضة في مال هذا اليتيم ، وطلبت الانصاف ، هل على الحاكم أن يوصلها إلى ما ثبت لها في مال هذا اليتيم ؟

قال : معنى أن على الحاكم أن يوصل هذه المرأة إلى ما ثبت لها عنده .

قلت له : فإن لم ينفذ حكمه ، ولم يقدر على إيصالها إلى ما قد ثبت لها ، هل على الحاكم في ذلك شيء ؟

قال : معنى أنه لا يلزم الحاكم الانفاذ إلا ما قدر عليه بالعدل .

قلت له : فإذا وصل إلى الحاكم رجل من أهل هذه المرأة فطلب

أن يكتب لها الرابية في مال هذا اليتيم والفريضة وأصح مع الحاكم ما يدعى لهذه المرأة ، ولم يحضر هذه المرأة ولا اليتيم مع الحاكم ، هل على الحاكم أن يكتب لها ؟

قال : معنى أن ليس للحاكم أن يكتب ولا يفرض في مال اليتيم لهذه المرأة ، إلا أن يحضر ويطلب ، ويكون هذا الطالب وكيلها أو عن أمرها ، ويصح ذلك بالبينة العادلة ، فإذا صح أنه وكيلها وصح ما تدعيه من اليتيم ، وماله وموت والده كان على الحاكم أن ينفذ ما صح من ذلك معه ، ويقوم هذا الوكيل مقام هذه المرأة على هذه الصفة .

❖ مسألة :

ونسئل : عن العبد إذا رضى من مولاه بأقل من نفقته التي يحكم بها الحاكم ، هل يجوز لمولاه ذلك ، ولعله يتقيه أن لا يطلب إليه أكثر من ذلك ، هل ينسعه ذلك ما لم يكن في ذلك مضرة على العبد ، لأن العبد ونفقته له ؟

قال : معنى أنه إن لم تبين في ذلك مضرة على العبد كان له ذلك ، وإنما له ما يصلحه ويقوم بأدائه ، فإن كان في ذلك مضرة لم يجز للمولى عنده يضره إلا أن يبلغ إلى شيء مما يصلحه من مكسبته ، لم يكن على السيد أكثر من ذلك .

قلت له : وكذلك الزوجة ؟

قال : أما الزوجة إذا كانت لا ترجع له ذلك إلا من تقية لم يعجبني ذلك ، إلا أن يبين أنه لا مضرة عليها في ذلك ، وأنه ينجزيها ما رضى به

جاز ذلك عندي ، لأنه ليس لها شيء متعلق في ذمته ، وإنما عليه صلاحها
بما يجزيها من ذلك ، أو تأخذها بالحكم فيكون لها ما يجبكم به
المهاكم .

* مسألة :

وسئل عن رجل ادعى أنه سلم إلى أم ولده فريضة ولده التي فرضت
عليه للولد ، وأنكرت الوالدة أنها ما قبضت منه شيئاً فيلزمها يمين
في ذلك ؟

قال : معي أنه يلحقها اليمين في ذلك برأيتها متجيراً على القطع
والعلم ، لأن ما هنا سبب تعلق لغيرها .

قلت له : فإن أمرها بالحكم أن تجزي عليه من عندها ، فإذا استحقها
على أبي ولدها أخذها له بذلك ، فإن ادعى التسلم لشيء من تلك
الفريضة إلى أم الصبي ، هل تحلف هي على القطع إذا أنكرت ؟

قال : هكذا عندي لأن الحق لها دون الصبي .

قلت له : فإن أمر الحاكم أن يجزيها على ولده ، فادعى أنه سلم
إلى الوالدة شيئاً من الفريضة ليجزيها عليه ، وأنكرت هي ذلك ، هل
يلزمها اليمين بالقطع ؟

قال : معي أنها إذا لم تستحقها عليه ، أو يؤمر بأجرائها عليه ،
فمعي أنها تحلف ما تعلم أنه برىء من هذه الفريضة ، ولا من شيء
منها الشيء تدعى أنه سلمها إليها .

قلت له : فان لم تؤمر هي أن يجريها على الولد ، ولا يؤمر هو أن يجريها على الولد ، وإنما فرض الحاكم الفريضة فأثبتها عنده ، فادعى أنه مسلم إلى والدته الصبي من تلك الفريضة ، وأقرت هي بذلك ، هل يبرأ هو من الفريضة لاقرار أم الصبي أنها قد قبضتها ، أم لا يقبل ذلك منهما إلا بالمينة أنهما قد أجرياهما أو أحدهما على الصبي ؟

قال : متى إذا سلمها إليها لتجريها على الصبي ، أو لنسب ما هي مجسولة له ، وكانت مأمونة على أنها قد أجرتها عليه أو في أسنابه قبل قولها •

قلت له : فان أتلقتها في صلاح نفسها ، وقامت بالولد من عندها من غير أن يجعل لها الحاكم ذلك ، هل يسما ذلك ؟

قال : متى أنه إذا سلمها ليجريها عليه فليس لها إلا أن يكون قد استحقها ، ثم قال : ان أقر الحاكم الولد مع والدته بهذه الفريضة ، ولم يأمرها أن يجري عليه من مالها ، وتقبض من فريضتها بمقدر ما أجبرت عليه من مالها ، لأن ذلك هو المراد به ، لأن الولد إنما أقر بتلك الفريضة مع والدته •

قلت له : فان أخذت عليه من فريضة شهرا ، فانقضى الشهر ، وبقي من الفريضة شيء ، هل لها تصلح به الصبي من غير كسوته ونفقته ، أو تشتري له فاكهة أو عطرا أو عليها أن ترد ما غضل فريضة كل شهر إلى الوالد ؟

قال : متى إذا سلم إليها من الفريضة التي جعل الصبي بها عندها

فهي لها وليس عليها رده ، وأما ان يسلمها اليها لتجريها عليه فمسا فضل رده الى والد الصبي .

قلت له : فكيف يكون قولها في ذلك مقبولا ان قال : انه مسلم اليها ليجرى تلك الفريضة ؟

قال : معنى انه ما تقاررا عليه من ذلك فهو ما قال اذا صحت به البينة .

قلت له : فان ادعت هي انه سلم اليها عن الفريضة ، وادعى هو انه سلم اليها لتجريها عليه من المدعى منهما ؟

قال : ان كانت قد استحققتها أو أمر عليها وسلم اليها كان القول قولها عندي ، وان لم يكن كذلك وما يشبهه فالقول قولها حتى يضح ما تدعى .

* مسألة :

وسألته عن العبد المملوك اذا طلب الى سيده أن يعطيه نفقة ، أو يعطيه شعبة طعاما هل عليه أن يعطيه ذلك ؟

قال : أما فيما يسعه فهو مخير عندي ، وأما في الحكم الناظر في ذلك ، فان لم يكن فرض عليه الحاكم أخذه له بالنفقة .

* مسألة :

وسألته عن الصبي اذا كان لا يسا الكسوة التي فرضها له الحاكم

على والده ، ثم بلغ الصبي وطلب الوالد أن يرد عليه الكسوة ، هل له ذلك ؟

قال : معنى أن له ذلك في الذكران من أولاده ، وأما الاناث فإذا كانت كسوة مثلن فعلى قول من يقول : أن مؤنتهن على الوالد فله الخيار أن شاء كساهن كسوة جديدة وإن شاء تركها لهن حتى يحتجن إلى غيرها ، وعلى قول من يقول إن مؤنتهن على أنفسهن إذا بلغن فهي مثل الذكران عندي •

قلت له : فإذا تزوجن وعليهن كسوة هي من عند والدهن ، وطلب أخذها هل له ذلك ؟

قال : معنى أنه إذا كساهن بحكم الحاكم ، أو بشرط كالزوجة كان له ذلك ، وإن كان بغير شرط فلا حكم حاكم ، فمعنى أنسه إذا كساهن من ذات نفسه عن طيبها ، فمعنى أنه يقع ذلك موقع المطية ، وإذا أحرزت فلهن ما أعطين •

قلت له : وكذلك الذكران عندك إذا كان قد كساهم قبل البلوغ بلا شرط ، ولا حكم من حاكم ، فبلغوا وعليهم تلك الكسوة ، فأراد أخذها ، له ذلك ؟

قال : معنى أن له ذلك على قول من يقول : أن مطية الوالد لولده الصغير لا تثبت •

قلت له : فعلى قول من يقول : أنها ثابتة إذا بلغ الصبي ، وهي عليه لم يكن للوالد أخذ ذلك ؟

قال : معنى أنها للولد على هذا القول •

قلت له : فهل يسع الولد أن يلبس ما كساه الوالد في حال الصغر بحكم أو بغير حكم بشرط أو بغير شرط ، قبل أن يشاور والده في ذلك أم لا يحل له ذلك الا بالمشاورة ؟

قال : أما بغير حكم فقد مضى القول فيه في أمر العطفية ، أما إذا كان بحكم فليس له أن يحترض على مال والده الا برأيه •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل كتب عليه الحاكم فريضة لولده نفقة كل يوم شيئاً معروفاً وكل شهر ، فلما طلبت والدة الولد فريضة الصبي الوالد أنه سلم إلى الوالدة شيئاً عن الفريضة التي لولده ، وأنكرت الوالدة ذلك فدعاه الحاكم باليمين فأعجزها ، وطلب الوالد يمين الوالدة على ما ادعى أنه سلم إليها كيف تكون اليمين في ذلك ؟

قال : معنى أن الحاكم يخطفها يميناً بالله ما تعلم أنه برىء من هذه الفريضة ، ولا من شيء منها بتسليمه هذا الذي يدعيه إليها وهو كذا وكذا كما يكون دعواه •

❖ مسألة :

وسأله عن نفقة المالك على مالهيم ونفقة الزوجة على زوجها ، والولد على والده ، ينفق عليهم بالصاع الذي يتعامل به أهل الزمان أو ينفق عليهم بصاع النبي ﷺ ؟

قال : معنى أنه إذا ثبت ذلك في معنى الحكم فإنما هو بصاع النبي ﷺ ، لأن المكايك تريد وتنقص وتختلف ، والأحكام لا تختلف .

قلت له : فصاع النبي ﷺ كم يكون عياره ؟

قال : معنى أنه قيل ثلاثة أمان إلا ثلث من منج وهو الماش .

قلت له : فكيف يكون أديم العبيد على مواليهم ؟

قال : معنى أنه قيل إذا رجعوا إلى الأحكام فأقل مما يفرض في الفرائض التامات لكل شهر درهمان ، إلا أن يوجب النظر في موضع من المواضع ، أو حال من الأحوال ، أن الأدم يجزى بدون ذلك .

قلت له : فإن تراضى العبيد ومواليهم على شيء من الأدم والنفقة دون هذه الفريضة ، والعبد البالغ ، والصبي ، هل يجوز ذلك عليهم ؟

قال : معنى أنه ما لم يخف على البالغين منهم ضرراً وأجزاً ذلك غير البالغ في انظر ، جاز ذلك أن شاء الله ، لأن بعضاً يقول ليس في نفقة العبيد حد محدود ، وإنما هو ما يكفيهم لقوله صلى الله عليه وسلم : « أشبعوا بطونهم واكسوا جنوبيهم ولا تكفواهم من العمل ما لا يطيقون » .

قلت له : والذكور والإناث من العبيد في النفقة سواء ؟

قال : معنى أنهم سواء الذكر والأنثى ، ولا أعلم في ذلك اختلافاً .

❖ مسألة :

وفريضة الولد على والده إذا فارق أمه رباية ، فإذا أكل الطعام فرض له على قدر ما يحتاج إليه أن كان واجداً ، وإن كان لا مال له ، وكان فقيراً خبرت والدته بين أن تعطيه والده ، أو تأخذه ويفرض لها عليه فريضة ، وينفق عليه ، فإن اختارته حكم لها به ، وأما غير أمه فلا ، وإن صح مع ١٠٠٠ (١) صح معه اعلامه في تلك الحال في شيء ، فأنسه لا يجبس الا أن يصح أنه استفاد مالا بعد ذلك ، أو مقسدة ، وعلى الطالب البينة عنه ، فله ذلك يؤخذ بالفريضة الأولى ، وينبغي له أن يسأله عن ذلك .

❖ مسألة :

عن رجل شهدت بيعة بأفلاسه ، ولم يكن له مكسبة ، وطالبته أم ولده بالفريضة ؟

أنه لا يجبر على صنعة يعملها لأجل ذلك لأنه ليس له ذلك ديناً عليه ولأنه يجوز له أن يبرئ نفسه من حق ولده ، فإن شاعت المرافة أن تقبل منه ما قدر عليه وأن شاعت أن تعطيه ولده فهو أولى به عند الضرورة .

ووجدنا في الأثر عن رجل طلق زوجته وله منها أولاد ، أخذتهم مطلقته بالفريضة بالكسوة والنفقة ، وطلبت أن تسكنهم منزلاً فكره ذلك ،

(١) بياض بالأصل .

فإن كانوا لا مسكن لهم فعليه أن يسكنهم أو يكتري منزلاً ، ويكون عليه الكراء بقدر عددهم •

قال أبو سعيد : عليه سكن أولاده ، وإنما على الأم إذا قيلت القيام بأمر أولاده ، وليس عليها مؤنتهم من سكن ولا نفقة ولا كسوة ، وإذا كان السكن بالأجرة لزم الأم أن تطلب أن يكن عليها من الكراء كان عامها بعدد الساكنين في المنزل المستأجر •

قلت له : فإن كان المنزل لأبي ألداه فأسكنتهم إياه ، وطلب أن يلزمها أجرة سكنها ، هل عليها ذلك ؟

قال : معنى أنه لا يلزمه لها سكن في الأصل ، فإن طلب لسكنها أجراً بقدر عدد الساكنين في نظر العدول أشبه ذلك عندي في منزله كالملازل المستأجر •

قلت له : فإن كان المنزل لها هي ، وكان أولاده معها ، فطلبت اليه سكن أجرة أولاده في منزلها ، هل لها ذلك عليه ؟

قال : معنى أنه قيل في ذلك باختلاف :

قال من قال : ليس لها أجرة لأنها هي المطالبة لذلك ، ومعنى أن في بعض القول أن لها ما غيرها من الأجرة لمنزلها وترفع عنه بقدر سكنها •

قلت له : فإن كان لها هي منزل ، وله هو منزل ، فطلبت أن تسكن هي وأولادها في منزله ، وعليها أجرة سكنها في منزله ، ما الحكم في ذلك ؟

قال : معنى أنه قليل في ذلك باختلاف :

قال من قال : لا أجره سكنها إذا كان لها السكن •

وقال من قال : لها أجره مثلها إذا قنعت بذلك •

قلت له : فإن اختارت أن تسكن وأولادها منزلها ، فيكون عليه الكراء ، واختار هو أن تسكن وأولاده منزله ، ويكون عليها من الكراء بقدر سكنها لمن يكون منهما ذلك ؟

قال : معنى إذا ثبت أن الأولاد معها أشبه أن يكون الخيار في السكن معها ، إذا كان سكن مثل أولاده ، ولا ضرر عليهم معها ، وإذا ثبت معنى السكن معها ثبت عندى معنى الاختلاف :

فعلى قول من يقول : إن الأجرة لها في سكنها فشبهه ذلك أن لا يكون لها أجره •

وعلى قول من يقول : إن لها الأجرة فلا يتعري من ثبوت الأجرة إذا ثبت معها السكن وطلبت الأجرة لمنزلها •

* مسألة :

وعن الصبية إذا طلب أبوها أو أمها أن تكون مع أحدهما كان كل واحد منهما يسأل ذلك ، هل يكون لها خيار ما لم تحض ؟

قال : معنى أنه قليل ذلك •

وقال بعضهم : اذا تزوجت أمها كان الأب أولى بها •

قلت له : فالأب على هذا الحال أولى بها كانت صغيرة أو كبيرة ؟

قال : هكذا معنى أنه قيل ألا أن تكون في حال من لا تستغنى عن

أمها •

❦ مسألة :

وسئل عن العبد اذا أخذ أخذ نفسه بالضريبة من سيده كل يسوم ،

ثم أحدث حدثا أو جنى جناية قد استحق بها الحبس ، أ يكون على السيد

نفقته أم على العبد نفقة نفسه ما دألم في الحبس ؟

قال : معنى أنه اذا كان للعبد مال على هذا الوجه ، أو على مكسبة

في يده قد اكتسبها أعجبني أن ينفق عليه من ماله حتى يستفرغ ، ثم

أن شاء سيده أنفق عليه ، وأن شاء يبيع لم ينفق عليه ، وأن لم ينفق

العبد لموضع الحبس كان على سيده نفقته عندي •

قلت له : فإن حبس هذا العبد على هذه الصفة ، وليس له مال ،

ولا في يده مكسبة ينفق عليه منها ، ولم ينفق عليه سيده أيام الحبس ،

ثم أطلق العبد من الحبس ما يلزم سيده في ترك نفقته ؟

قال : معنى أن ليس عليه منها شيء الا اصلاح ما استقبل والتوبة

فيما مضى ان كان قصر فيما يلزمه الا أن يكون العبد كان ينفق على نفسه

من ماله أو مما في يده فلا شيء على السيد عندي •

* مسألة :

وعن المرأة اذا طلبت لولدها النفقة والكسوة ، وأنكر الرجل الولد أنه ليس بولده فدعاه الحاكم بالبينة ، فصحت البينة أيفرض لهذا النفقة والكسوة من يوم طلبت أمه أو منذ صحت البينة بالولد ؟

قال : معى أنه يفرض له منذ طلبت وصحت دعواها عليه .

قلت : فالزوجة اذا طلبت الكسوة والنفقة وأنكر الرجل ، وصحت أنها زوجته أيعون لها عليه النفقة منذ طلبت أم مذ صحت البينة ؟

قال المؤلف : وجدت ها هنا غلطاً وتحريفاً في النسخة الأولى ، ولعله تكون لها النفقة مذ يوم صحت البينة لأنه يمكن أن يكون يوم طلبت ليست بزوجه وتزوجها من بعد ، وصحت البينة أنه زوجها فتكون لها النفقة مذ صحت البينة .

وأما الولد فاذا صحت البينة أنه ولده فلا يمكن يوم طلبت ليس بولده والله أعلم فليُنظر في ذلك رجع الى الكتاب .

* مسألة :

وسألته عن الصبي اذا صح له على والده أرش جراح أو ضرب ، هل على الحاكم أن يطالب الوالد لولده بذلك أو يثبتته معه حتى يبلغ الصبي ، ويطلب حقه أو لا يطلبه ، وان طلب الصبي ما يدعى أنه قد وجب له وصح على والده في الوقت أيعون على الحاكم أن يوكل له وكيلاً يقبض له ما صح له من والده من ذلك أم لا ؟

قال : يعجبني أن يقيم له الحاكم وكيلًا يقبض له حقه من والده ويمصرفه في مصالحه ، ويقع لي أنه قد قيل ذلك ، لأنه يشبه اليتيم في هذا الوجه •

قلت له : فإن صح مثل هذا مع الحاكم على الوالد لولده ، أ يكون على الحاكم أن يطلب للولد ولو لم يطلب الوالد ولا غيره له أم ليس على الحاكم أن يطلب للولد بذلك إلا أن يطلب إليه ؟

قال : هذا الحق لهذا الصبي يشبه عندي الحق الذي لليتيم ، لأن السلطات ولي من لا ولي له ، وهذا الصبي ليس له ولي عندي في هذا الحق لأن والده وليه وهو المطلوب بهذا الحق •

باب

فيما يجوز للوالد في مال ولده وفي تسليم مال الولد الى الوالد

وعن امرأة توفيت ولها ولدان صبيان ، ولهما والد ، ولها صداق على زوجها ، وهو غير والد الصبيين أراد والد الصبيين أن يطلب لهما ميراثهما من صداق والدتهما ، ويحاكم من عليه الصداق ويستحلفه ، هل يجوز له ذلك ، ويلزم الذي عليه الحق لأم الصبيين أن يسلم حصتهما اليه اذا كان الوالد يعول للصبيين أم لا ؟

قال : معنى أنه ان كان الوالد من أهل القبلة ، ولو كان غير نقسة له أن يطلب حق لده الصغير ، ويحلف له من وجب عليه اليمين ، وينازع له ، ويقوم مقام الولد في ذلك ، وأما القبض فمعنى أنه اذا كان غير مأمون على المال أن يجعله في مواضعه بالعدل ، فيلحق في ذلك معنى الاختلاف ، فيعجزني أن لا تسلم اليه اذا كان يقدر على تسليمه الي غيره ممن يؤمن عليه بالعدل ويقام للصبي وكيل ويؤمر بذلك الوالد أيضا ، ويقبض الوكيل مال الصبيين ، فان عدم ذلك وقبض الولد مال ولديه فأرجو أن يجوز ذلك في معنى الحكم لما جاء في مال الولد •

قيل له : وكذلك اذا ادعى بعض ورثة هذه المرأة أم الصبيين وصية أو اقرارا منها لهما ، ولم يجز والد الصبيين من تلك الوصية والاقرار الا ما جاز مع المسلمين ، ولم يكن مع المدعى للوصية أو الاقرار ببينة عادلة ، فطلب الوالد قسم ذلك كان منزلا أو مالا أو حيوانا ، وقبض حصة ولديه أيجوز له ذلك ، ويلزم الورثة مقاسمته ، ويسلم مال ولديه أم لا ؟

قال : معنى أن للوالد ذلك بتغييره ما أدعى المدعون على ولديه ، ولا يثبت إلا ما جاز مع المسلمين في قولهم ، وأما القبض فقد مضى القول فيه ، وعندى أن له مقاسمة مال ولديه ، ومعنى أنه يختلف فيه على قول من يقول : أنه لا تجوز مقاسمة مال ولديه الصغيرين ، فإن كان ذلك مصلحة للولدين برأى حاكم أعجبنى ثبوت ذلك على ذلك * .

قلت له : وكذلك أن باع والد هذين الصبيين ميراثهما من والدتهما ، أو وهبه أو صالح عليه يجوز له ذلك وإن اشتراه منه ، أو صالحه عليه ، أو من قبله منه أو لا يجوز له ذلك ؟

قال : أما البيع والصالحه عليه ، فإذا كان صلاحا للولدين في النظر فذلك جائز ، وإن كان على وجه الاتلاف فمعنى أنه يختلف في ذلك ، وأما هبة مال ولديه فمختلف في ذلك ، ويعجبني أن لا يثبت ذلك في الأصول ، وأما في غير الأصول فهو أقرب ، وإذا ثبت ضرر على مال الولدين واتلاف عليهما بغير صلاح يعود عليهما من والديهما أو من ألمعطى لم يعجبني ذلك على حال الجائر وينظر في ذلك * .

* مسألة :

ومن غير الكتاب : وللوالد أن يأكل من مال أولاده طائعين أو كارهين إذا كان محتاجا ، وذلك في غير اضرار ولا افساد ، وإذا كان مال الولد من عند الوالد فلا فرق في أخذه له بين أن يكون الولد بالغاً أو غير بالغ ، وإن يكن الولد كسبه وهو محتاج إليه ، والوالد في حد الغنى لم يكن لوالده أخذه ولا يحكم له به ، وإن كان الوالد فقيراً فله أن يأكل من مال ولده ويكتسى ويتزوج ويحج ، والله أعلم * .

* مسألة :

أجمع الجميع أن الوالد إذا كان عبداً فمحرم عليه تناول مال الابن ، وأنه متى تناول من مال ولده شيئاً كان عاصياً لله تعالى ، ولو كان المال له لم يعص بتناوله ، وأجمعوا أن عليه رد ما أخذه منه ، وإن ذمته مرتفعة وأجمع المسلمون أن الابن له أن يتسرى من ماله ، وإن منعه أبوه وأجمعوا أن له أن يظاً سريته ، ولو كان في ماله حق الأب أو كان مال لأبيه لم يجز له أن يظاً ، لأن أمته لأبيه وأبوه شريك فيها يدل إجماعهم على إباحة الوطاء للولد أمته مع إجماعهم على تحريم وطاء الأمة المشتركة على أن الأب لا حق له في مال الابن ، والله أعلم *

وأجمعوا أن الأب إذا كان فقيراً محتاجاً أن على الابن نفقته ، وأنه لا يلزمه إلا كفايته ، فلو كان مال ابنه له لم يفرض له عليه ، والخبر المعتبر به من أوجب مال الابن للأب ، لا تثبت من طريقه حجة ، لأن أكثر ما في البسائط أن يجعل حكم مال الابن للابن ، والله أعلم وبه التوفيق *

بِسَابِ

فِي الْيَتِيمِ وَالْقِيَامِ بِهِ

• عن اليتيمة يكون لها أعمام وأخوال وأخوة من أولى بها •

فأولى بالصبي في صغره أمه ، وعلى أبيه مؤنته ، وإذا ذهبت أمه بموت أو غيبة فالأب أولى به ، فإذا ذهب الأبوان فالجدة أولى به ، وأم الأب أولى به من أم الأم ، ثم الأخوة أولى به من الأعمام الذكور والاناث ، ومن بعدهم الأخوال ، ثم الأعمام أولى به من الأخوال الذكور والاناث ، ما كان في حد الصغر •

فإذا كان في حد من يعقل الخيار خير بين أبويه ، فأيهما اختار كان معه وكذلك من سواهما حيث يختار ، والذكر والأنثى من الصبيان سواء إلا أن الأنثى إذا كانت في حد ما يضاف عليها ، أو كانت أمها غير مأمونة في نفسها ، أو معها من الرجال من زوج أو أخ أو غيرها ممن لا يؤمن كان أبوها أولى بها •

وان اختارت أمها وكذلك في غير الأبوين ، وإن كان لا ولي لهما ولا رحم جعلهما الحاكم مع من يحفظهما حيث يؤمن عليهما وعلى مالهما ، والأجر لمن يقوم بأمرهما في مالهما ، فإن لم يكن لهما مال فمن مال الله ، لأن المسلمين ألزموا أنفسهم اللقيط حتى يكفى نفسه فهؤلاء أيضا يستحقون ذلك مع المسلمين •

• وإن كان لليتامى مال فرض لهم في مالهم مؤنتهم وكسوتهم ،

ويجزى عليهم وينفق عليهم ، ويلى ذلك من يكونون عنده يفرض اهلهم
الحاكم برأيه ويرأى صلاح المسلمين ، ويأمر الوصى أن يسلمه من
مالهم ، وتكون نفقة كل واحد ومؤنته يؤدى اليهم كل شهر على قدر سعة
مالهم ، أن كان مالهم واسعا وسع عليهم في نفقتهم وكسوتهم ، وينفق
عليهم نفقة طيبة واسعة ، وكانت كسوتهم جيدة على قدر سعة المال .

وان كانوا يحتاجون الى خادم أخدموا خادما يخدمهم ، وأنفق
على الخادم من مالهم ، ويبيع ما كان لليتامى من حيوان ورثة
ورقيق *

قال المؤلف : ولعل ما هنا غلطا وتحريفا فلينظر فيه ، ومما يلزمه
مؤونة أحد من ولد أو زوجة ، أو واد ولد أو شيء غير ذلك وكثير من الدثار
في الشتاء ، وإذا انقضى الشتاء فانه يرد عليه من حين ما تقرض
الفرائض يؤديها الى أهلها من يومها ، ويؤمر الأوصياء بأدائها من
أموال اليتامى الا من يباع ماله ، فقد رأيناهم يبيعون اذا اجتمعت
فريضة يباع بها شيء من المال ، وانما يباع من المال في الفريضة
والدين بقدر ما يلزم ، ولا يباع الشيء كله الا أن يكون حيوانا
أو متاعا ، فانه يباع كله ويحفظ ثمنه ، ويجرى عليهم منه ، والله أعلم .

* مسألة :

ومن جواب الشيخ أبى سعيد رحمه الله : وأما ما ذكرت من أمر
اليتامى فيعجبني أن لا يعطى رفقتهم منها اذا رجب لهم في ذلك رفق ،
وان كانت والدتهم احتسبت لهم في قعادة أرضهم جاز ذلك عندي ،
وجاز أن تسلم اليها القعادة ، وان كانت غير ثقة فلا تثبت عندي

القاعدة منها في معاني الحكم ، وأن وقعت القاعدة على ما فيه المصالح
للإيتام ، وتوفير لهم ثبت لهم في ذلك حق ، فيعجبني أن لا يسلم مال
اليقيم الى أمه الا أن تكون مأمونة على ذلك أنها تجعله حيث
يسعها ، فيكون ذلك على وجه الخلاص •

وإذا قالت انها جعلته حيث يجوز أو تكون ثقة فيسلم اليها
بالاحتساب ، فعلى معنى ما قيل أن ذلك خلاص اذا قبضته لهم على
سبيل الاحتساب ، وهي ثقة ، وأما اذا لم تكن ثقة ولا مأمونة فمعنى
أنه قيل لا يسلم اليها شيء من مال الأيتام الا ما تستحقه من فريضة
في ثبوت الأحكام •

ومعنى أنه قيل : لا يسلم اليها شيء من مال الأيتام من الفريضة
لشيء من الأوقات والأشهر والسنين ، الا على سبيل الضمانة لذلك على
أنها تجعله في مصالحهم ، كان واحدا مما تستحق على ما شرط عليها
من ذلك •

فمعنى أن بعضا يجيز ذلك ، فان حيي الأيتام حتى انقضت المدة
كان ذلك وجه خلاص على حسب هذا القول ، وان ماتوا أو مات
أحدهم قبل انقضاء المدة كانت ضامنة لما بقى من المال ما لم يستحقه
الميت في الأيتام ، أو من الأيتام ، والقول الأول أحب الى •

ومن فعل هذا لم يبين لى أن ذلك باطل ، وأرجو أن يسع ذلك عند

الضرورة ، والمحتسب الثقة غير الأم كان من الأهل أو من غير الأهل
أو من غير الأهل هو في ذلك مثل ما وصفت من الأم اذا كانت ثقة

عندى فى القعادة والقبض ، والمحاسب غيرها أحسب الى من التسليم الى الأمم .

وان جاز فليقتعد للزراعة بوجه من الوجوه فى أرض اليتيم جاز للعامل ما يجوز له اذا علم كلمه ، وكان ثقة مأمونا على ما يدخل فيه مما غاب عنه علمه .

وأما المحتسب للأيتام الثقة فان أقعد غيره ثبت ذلك عندى فى الحكم اذا كان ذلك صلاحا للأيتام ، وان لم يجد من يقتعد منه ذلك بما هو أصلح للأيتام من أخذه هو لها ، فان أخذها على سبيل النظر للأيتام أن ذلك أصلح لهم من تسليمها لغيره فلا يثبت ذلك فى الحكم ، ولكنه اذا فعل ذلك جاز عندى وأنه يقعد نفسه من فعله لنفسه لا يثبت فى الحكم ، ولكنه ان فعل ذلك جاز عندى فى بعض القول فى الجائز ، ويجعل ما وجب للأيتام فى مصالحهم على حسب ما يجوز ويسع ، ويعجبني ذلك للأيتام اذا كان فى النظر أصلح لهم ، واذا كان صلاحا لهم كان ذلك فى الجائز أحب الى من تسليمه الى غيره ، ولو لم يثبت ذلك فى الحكم واذا كان أخذه للأرض لنفسه على التوفير للأيتام مما عليه مشاركة أهل البلد فى مثل أرضهم أو ما لهم بالقسط من ذلك جائز عندى فى معنى الجائز ، ولو لم يثبت فى الحكم ما لم تعارضه فى ذلك حجة فى ظاهر الحكم ، فافهم ذلك .

* مسألة :

وعن رجل معه مال ليتيم قليل أو كثير ، أو كان له عليه دين قليل أو كثير ، هل له أن يسلمه اليه اذا علم أن اليتيم قد آكله أو اشترى

به طعاما وأكله أو شترى به كسوة ولبسها ، هل يبرأ هذا الذى عليه الحق الذى قد سلمه الى هذا اليتيم ، فأما فى الحكم فلا يبين لى فى هذا •

وأما فى الاطمئنانة فمعى أنه اذا كان يقوم لنفسه مقام المحتسب من حفظ ماله ووضع فى موضعه ، وصار هذا الحق فى مصالحه من كسوة أو نفقة أو اصلاح حاله على وجهه على معانى ما يرجى عدل ذلك منه بغير اسراف ولا مخالفة معنى الصواب أن ذلك جائز ان شاء الله على معانى ما يجوز من فعل المحتسب •

✽ مسألة :

وفى رجل استودعه رجل جراب تمر ، ثم مات المستودع وخلف أيتاما وهم صغار ، ولهم والسدة ، وليس لهم وصى ولا وكيل ، واحتاجوا الى ذلك ، وأراد المستودع الخلاص من ذلك ، وبهم حاجة شديدة ، ولم يكن ثبتت لهم فريضة ، فيجب تعجيل رفع ذلك الى والدة الأيتام مع حاجتهم ؟

قال : معى فى ذلك أنه ان كانت الوالدة ثقة أو مأمونة على ما تسلم اليها أن تقوم فيه بالعدل ، فتوصل الى كل حق حقه ، فتجعله فى مؤنته على ما يستحقه من حصته ، فذلك وجه من وجوه الخلاص ان شاء الله ، والا فما أمر بدفع مال اليتيم الى غير أمين الا أن يستحقه بفريضة من الحاكم أو من المسلمين ، فالله أولى بعذر الأمين المستودع اذا لم يقدر على أن يتخلص من ذلك ، ويدفع •

فإن عال الأيمن الأيتام أو قدم لهم من يعولهم حتى يوصل كل منهم إلى حقه من ذلك على ما يتصراه بالعدل ، فذلك من وجوه الخلاص إن شاء الله . • وأما الذي عليه لغائب حق ، وللغائب أولاد صغار وزوجة ، فليس للمدعى عليه الحق أن يدفع الذي عليه فيما يلزم الغائب من ذلك إلا أن يحكم عليه بذلك حاكم عدل أو من يقسم مقام الحاكم ، وليس ذلك على الغريم ولا له إلا بالحكم •

❖ مسألة :

وعن اليتيم إذا كان له وصى من رجل أو امرأة وباع أصل اليتيم ، هل يشتري من الوصى بعد أن يصح أنه وصى أو حتى يقول : إنه يبيع في مؤنة اليتيم أو كسوته ونفقته قلت : وعلى أي سبيل يجوز الشراء منه ؟

فاذا كان ثقة مأمونا جاز الشراء منه حتى يعلم أنه يبيع لغير لازم أو فيما لا يجوز بيعه •

❖ مسألة :

سألت بشيرا عن يتيم له أم وليس له وكيل ، وهو في حجرها ، وهي القائمة بطعامه ؟

قال : لها أن تبيع من ماله في مؤنته وما يحتاج إليه •

قلت له : فإن كان لذلك اليتيم حق على رجل فدفعه إلى أمه ؟

قال : يحضر رجلين من المسلمين يفرضان له فريضة بقدر ما يريان
ما يحتاج اليه من النفقة والكسوة ، ويأمر أنها أن تستدان وتطعمه
ويدفع اليها ذلك الحق تأخذته هي ؟

قال : وان كانت أمه تعرف بالخيانة فلا يجوز ذلك •

قلت : كيف يصنع ؟

قال : يجرى ما يحتاج اليه من طعامه وكسوته ، ولا يوليها
ذلك •

قال بشير : يرفع عن أبيه محمد بن محبوب أن أخاه كان
يطلب الى رجل أن يتوكل لليтим ، والرجل يمتنع من ذلك ، فقال لسه
محمد بن محبوب : لو كان الناس كلهم مثلك يمتنعون من وكالة اليتيم
لما جاز لهم ذلك ، لأن الله تبارك وتعالى يقول : (وان تقوموا لليتامى
بالقسط) هذه المسألة أكثر اعتمادى عليها أنها عن محمد بن الحسن •

✽ مسألة :

ومن عنده ليتيم دراهم أو حب أو تمر أو حصة في مال ، كيف
يصنع في خلاصه ؟

فان كان لهذا اليتيم وصى من أبيه أو وكيل من قبل السلطان
سلم اليه ذلك الذى له معه ، ثم قد برىء ، وان لم يكن لليتيم وصى

ولا وكيل أطعمه ذلك الشيء الذى معه ، أو يكون له فريضة يسلمه الى من يعسوله ، وليس له أن يسلم اليه شيئاً من ماله ، كان قليلاً أو كثيراً ، ولا يعطيه شيئاً ويغيب عنه ، ولو كان مراهقاً ، لأن الله تعالى يقول : (فإذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم) فانما رخص المسلمون في ذلك أن يطعمه به ويأكله بين يديه ، ويعطيه من يأمنه على ذلك ، فيطعمه اليتيم به أو يحتاج اليتيم الى كسوة فيشتري له كسوة ، فإذا سلم اليه الكسوة فقد برىء ان شاء الله .

وقد رخصوا أيضاً أن يشتري منهم ، ويبيع لهم في الأسواق من المتاع والطعام الا الأصبول ، والذى له الثمن الكبير من الحيوان وأشياء ذلك ، فلا يجوز أن يشتري من الصبيان .

* مسألة :

وسألت أبا سعيد محمد بن سعيد رضى الله عنه عن عليه حق ليتيم ، هل له أن يطعمه موزاً أو باذاماً أو قثاءً أو سكراً أو رطباً أو رماناً أو شيئاً من الفاكهة ، أو انما له أن يطعمه موزاً أو خبزاً ؟

قال : فانما سمعنا أنه يطعمه ما يقوم بغذائه من الخبز أو القمح ، ورخصوا في الموز لأنه يقوم مقام الطعام في النفع .

وأما القثاء فلا أسمع بذلك وسائر ذلك عندي الذى ذكرته لا يقوم له مقام النفع في الطعام ، وحصول النفع لليتيم .

* مسألة :

وذكرت عن اليتيم وهو كبير قد قوى على العمل ، ويحتاج الى الكسب ليعيش به وهو مع والدته أو غير والدته .

قلت له : هل يستعمل في طلوع النخل وغيرها وتدفع اليه أجرة عمله أو ما يحتاج مع ذلك ؟

قلت قيل : اذا كان من أهل ذلك العمل ومحتاج اليه ، وكان ذلك محل مصلحه جاز ذلك ، ويسلم اليه أجرته ، وقد قيل : لا يستعمل بما يخاطر به في ذلك العمل مثل طلوع النخل ، وزجر البئر وأشباه ذلك مما فيه الخوف .

وقيل : يجوز ذلك كله اذا كان قادرا على ذلك ومأمونا عليه أن يقدر على مثل ذلك العمل فيما يسع في الإباحة في وجهه من الوجوه ، فقد قيل في الصدقة باختلاف ، فقيل عليه الضمان ، قيل لا ضمان عليه ، وهو أصب الى وأن كان الاستعمال محجورا فالضمان لازم على كل حال في الصدقة .

قلت : وكذلك اذا كان مع اليتيم حمار ويسافر عليه ، هل يجوز لأحد أن يكرهه ويحمل عليه ، ويدفع اليه الكراء ويبرأ من ذلك ، ويتخلص منه ؟

فاذا كان ذلك من مصالح اليتيم جاز ذلك اذا صار ذلك نفعا في نفسه ، أو ماله ، ولم يكن لليتيم من يقوم بذلك من وصي أو محتسب ، هذا في الاطمئنانة جائز ، وأما في الحكم فلا يجوز .

* مسألة :

وعن ثياب اليتيم ، هل تصبغ بالشوران أو بالزعفران أو بالسواد أم لا يجوز ذلك ؟

فاذا كان ذلك مما يسره ولا يضره ، وكان في ماله سعة لذلك ، كان من مصلحه أن شاء الله .

قلت : هل يشتري له الفعل والدهن والطيب ، ويتعاهد باللحم في كل شهر مرة أو أكثر أو أقل ، ويشتري له في زمان الأعياد الحنسا والجسوز وما اعتاد مع والده في حياته أو لا يجوز ذلك ؟

فكل ذلك جائز إذا كان في غلة ماله سعة عن لازمه ، ومصالح ماله .

قلت : وكذلك ان كان على مال هذا اليتيم خراج اذا لم يؤده خربوا ماله وأذوه في نفسه ، قلت له : هل يجوز أن يباع من ثمرته ويؤدى خراجه صيانة له وللماله أم لا يجوز ؟

فقد قال من قال : ان ذلك لا يجوز على كل حال .

وقال من قال : اذا كان ذلك من مصالحه لا لفداء نفس الفاعل لذلك ، ولا للماله ، ولا لما يعرض من أمره جاز ذلك .

قلت له : وهل يجوز لى أن يشتري له من قماش والسده مثل الصحلة التي يشرب بها ، والجفنة التي يعجن له فيها ، والفرائس الذي ينام عليه ، والحصير والسمة والتوسادة والبرمة والمقدر وما أشبه هذا من قماش العيسوت ، أم ترك ذلك أولى ؟

فاذا كنت القائم بأمر اليتيم ، وكان هذا من صلاح اليتيم ، ومن مصالح ماله ، كان أخذ ذلك أصلح من تركه ، وكان في غلة ماله سعة لذلك عن فضل لازمه ومصالحه ومصالح ماله الذي هو ألزم من هذا ، جاز هذا كله ، والا فأولى بذلك ما لا بد له منه ، وما ضاق به المال تركه الى ما هو أفضل منه وأنفع .

✽ مسألة :

وعن أبى سعيد : سألت عن نخل اليتيم ، قلت : أيجوز لك أن تعطى من يعين العامل على جميع ثمرته ، ويسلمها الى منزله بمقدار ما لو كان المال لك ، أعطيت على عنائه فى مالك أم لا يجوز ؟

فاذا كان ذلك لا يلزم العامل فى سنة أهل البلد ، وانما ذلك فى التعارف على رب المال ، ولم يكن ذلك الا بأجرة ، وكان فى ترك ذلك الضياع أو النقص فى المال ، ولا بد من ذلك براء أو بغير كراء ، والكراء فى ذلك بالقصد والاجتهاد لليتيم لا على ما تدخل أنت فى مالك .

قلت : وكذلك فى خوص نخل اليتيم وعسقتها وحطبها ، هل يجوز ذلك أن تعطيه من يكفل اليتيم لخبزه وما يحتاج اليه منه أم يبيع ذلك وحصد ثمنه أحب ؟

فما كان أوفر من ذلك على اليتيم وأصلح له كان أوجب ، وانما يقام باليتيم من مال اليتيم فى اللازم الا أن يتفضل عليه أحب بشئ ، فذلك مما لا يدخل فى الحكم ، وتوفية اليتيم من ماله عزل حوائجه الى غيره بماله أحب .

فاذا كان ذلك الحطب اذا بيع لم يضر ذلك بمعاش اليتيم ولا شئ من ماله ، وكان ذلك أصلح له وأوجب ، وان كان اذا ترك جعل فى مصالحه ومصلح ماله فهو أولى به .

قلت له : وإذا طلب اليتيم من وكيله الفاكهة مثل العنب والجوز وغير ذلك ، هل يشتري له وكيله ذلك ويطعمه ؟

قال : نعم إذا كان في غلة ماله سعة لذلك ، وكان ذلك مما يسره يصلحه جاز ذلك •

قلت : وإذا مرض اليتيم ، هل يشتري له وكيله الدهن والسحواء أو الغذاء المعسالي ؟

فأما الدواء له والغذاء والدهن الذي يضاف في تركه الضرر فهذا من اللازم ، ويفعل ذلك لليتيم من ماله من فضله أو غير فضله ، ولو كان من قوته أو من أصل ماله ، وأما وقسح من ذلك موقع الرفاهية والتفكه فلا يكون ذلك إلا من فضل غلة ماله بلا مضرة تدخل عليه في مصالحه ومصلح ماله •

قلت : وإذا كانت غلة اليتيم لا تقوم بمثل هذا لشغل الضراج الذي يلزمه ، هل للموصي أن يبيع من أصل ماله وينفق عليه كما وصفت لك ؟

فإذا عجزت غلة اليتيم عما وصفت لعارض عرض لها من لازم ألزم مما وصفت أو تلفت بأمة من الآفات من سلطان أو غيره ، وأما ما وقع من جميع ما وصفت موقع ما لا بد منه من غذاء أو شيء لا يصلح لليتيم إلا به من دواء أو غيره ، فذلك يباع فيه الأصل من مال اليتيم •

وأما ما كان موقعه موقع الترفه والتفكه لليتييم فلا يباع فيه أصل ماله ، إذا خيف فيه الضرر في قسوته ، وما لا يبد منه من مصالحه ماله ، وانما يراعى الخيار بالجهد والنظر والمشورة لأهل العلم لوجه ما يراد الدخول فيه من جميع الأسباب ، وليس لسذلك غاية دون الاجتهاد مع موافقة الصواب .

وقلت : وهل يجوز لوكيل اليتيم أن يبيع تمره وغنمه وحميره وجميع ماله بالمساومة بلا نداء أم لا يجوز ذلك ؟

فاذا أوجب الرأى الصواب في بيع شيء من جميع ما وصفت لك ، فقد قيل : أن وكيل اليتيم لا يبيع من مال اليتيم الا بالنسداء فيمن يزيد وينادي على الأصول ثلاث جمع ، ويرجب في الرابعة وعلى ما سوى الأصول جمعة واحدة ، ويوجب فيها ، وقيل : أن الوكيل والوصى الناظران في ذلك ، فان كانت المساومة أفضل باعا بالمساومة ، وان كان النداء أفضل باعا بالنداء ، وهذا القول أحب ألى .

قلت له : فهل يجوز لوكيل اليتيم الذى قد جعله له والده الثلث من تمرته أن يأكل من القيقض الرطب من ثمرة نخله لحاجة أو لغير حاجة إذا كان ذلك أقل مما جعل له والد اليتيم أم لا يجوز ؟

فاذا جعل والد اليتيم شيئاً ثبت له ، فان تلف هو دون ماله جاز جعل له ذلك لأنه القائم بأمر اليتيم .

قلت : وهل يجوز لوكيل اليتيم أن يرسل اليتيم في حاجة له لو لليتييم ؟

فأما حاجة ولى اليتيم فلا يجوز أن يرسل فيها اليتيم على حال
الا أن يكون ذلك أصلح لليتيم ، وكان من أهل العمل في مثل ذلك ، ويوفر
عليه قدر عساده ، فان ذلك جائز ، وأما حاجة اليتيم ، فإذا لم يكن
اليتيم من يعينه على القيام بتلك الحاجة من خادم أو سعة مال يرفسه
به ، ويكن عن الحركات فاستعماله من مصلحته اذا قدر على ذلك وصلى
ذلك له وبه ، وان كان في ماله سعة فما أحب تعيينه ، فان غنى على
حال فيما هو مصلحة له لم يخرج ذلك من الصلاح ما لم يضر بنفسه .

قلت : وإذا كان اليتيم طوله أكثر من الخماسي ، وأقل من
السداسي ، كم يفرض له من النفقة من الحب والتمر والدهن والأدم ؟

ف قيل في الفريضة : انها ليست على القياس ، وانما هي بنظر
المحول حين ذلك ، ولعل ذلك هو أكثر القول ، وقد قيل : ان لليتيم
خمسة اعدا الى أن يصير خماسيا ثلث النفقة ، ثم له نصف النفقة الى
أن يصير سداسيا ، ثم له ثلث النفقة الى أن يبلغ ، وهذا القول لا يخرج
من النظر ، لأنه ربما يكون قصيرا ، وله مزية ، ويكون جائزا وقد يصح
ويحتاج الى الطعام ، وربما يكون طويلا مسقاما ، والقصير أهوج منه
لتلاحمه وقوته ، وكان بالنظر أصح للفرائض ، الا أنه من خرج نظره في
هذه الصفة لم أقل انه خطأ ان شاء الله .

✽ مسألة :

وذكرت في وصي اليتيم ما أولى به في حفظ غلة اليتيم أن يطنى
نخل اليتيم ، ويجعلها دراهم ، أو تترك النخل الى حصد ما تمرا لليتيم ،
وقد يمكن أن يأتي على ثمرة اليتيم آفة من ريح أو غيرها ، فما الصواب
في ذلك ؟

فقال من قال : الوصى اليتيم أن يطنى مال اليتيم ويشترى له
الربط يوما بيوم احتياط على ماله خوف الآفات •

وقال من قال : يترك له قدر ما يكفيه رطباً ويطنى سائر ماله •

وقال من قال : له الخيار ان شاء تركه أصلح في التصارف ، وان
رأى جمع الثمرة أوفر اذا سلمت وأرجى في الفائدة على فعل ذلك
وسعه ، واذا كان طناءها أفضل فعل ذلك ، ويعجبني هذا القول أن
لا يضيق على الوصى والوكيل التصرف في مال اليتيم ، بحسب النظر
على المشاهدة مع استعمال المسورة لن يرجو حسن رأيه ونظره ان قصر
في ذلك نظره هو ورأيه •

قلت له : وكذلك ان حصد الوصى لليتيم حبا أو تمرا أو قطنا يلزمه
بيع حصة اليتيم وقت حصاد الثمار أو يتركها ويتربص بها الى أن يزيد
ثمها أو لا يزيد ، قلت : فما عندك في هذا ؟

فقد قيل : يبيعه في حين وقته ، ولا ينتظر به خوف الآفة ، وقيل :
ان له التربص لن رجا النفع في ذلك والتوفير على ما يتعارف من ذلك مع
السلامة ، وهذا القول أحسب أن لا يضيق على الوصى ذلك على
حسب ما وصفت لك في أول المسألة •

قلت : وهل يجوز لقوم يكفلون يتيما أن يخلطوا حبه في حبه
ويطحنوه ويكون عيشهم وأكلهم واحدا ؟ قلت : أيجوز ذلك وما عندك
في ذلك ؟

فنعم ، يجوز ذلك إذا لم يرزوه ، ويكون التوفير منهم عليه .

❖ مسألة :

وعن رجل له نخلة فيها حصة ليتيم ، وفيها شركاء آخرون ، فاطنا أحد الشركاء النخلة ، وعرف كل واحد حصته من طناء هذه النخلة ، ولم يدر صار لليتيم شيء من حصته أو لم يصر إليه شيء ، قلت : يجوز له أم لا يجوز ؟ قلت : وهل كان يجوز له طناء هذه النخلة وله فيها شركاء من يتيم أو غيره ؟ فإذا جاز ذلك وأخذ حصته ، ولم تصل إلى اليتيم حصته ؟ قلت : ما عندك في ذلك ؟

فأما الطناء فلا يجوز على سائر الشركاء ان كانوا بالغين الا اليتيم ، فان كان له محتسب ممن يجوز احتسابه لليتيم جواز طناء جميع النخلة ، وما أخذ من طنائها فهو ضامن لليتيم حصته مما أخذ بقدر حصته من النخلة ان كان النصف ضمن لليتيم النصف ، وكذلك الثلث والربع ، وكذلك ان أتم الشركاء طناء النخلة فذلك مثل اليتيم ما أخذ من طنائها كان ضامنا لشركائه حتى يصل إلى كل واحد منهم حقه ، والا لم يتم الطناء بوجه من الوجوه .

وفي طناء حصته قولان : أحدهما أن طنا النخلة كلها ثبت طناء حصته من النخلة ، وله من الثمرة بالحصصة ، وقول أن طناء باطل كله ، لأنها صفقة باطلة ، وهذا القول أصح في الحكم .

❖ مسألة :

وفيمن له أرض ونخل ، وليتيم فيها شركة ، ولم يكن لليتيم وكيل

ولا وصى ، هل يجوز له أن يزرع ويلزم اليتيم السماد والمؤونة عن
حصة اليتيم ، ويدفع الى من يعملها حصتهم حصتها من العمل كما يعمل
الناس لبعضهم بعض ، ويقبض الغلة ويضمن حصة اليتيم ، أو يعرفها
من الحب والتمر الذى هو شركة بينه وبين اليتيم ، ويأخذ حصته
يأكلها أو يبيعها من غير قسمة ؟

إذا علم ذلك بالكيل فنعم يجوز له ذلك كله إذا عديم القسوام
لليقيم من أولى الأمر من الحاكم أو الجماعة القائمين مقام الحاكم عند
عدم الحاكم في ذلك •

ومن كتاب أبى المؤثر رحمه الله : لو وصى اليتيم أن يأكل من مال
اليتيم ما كان في ضيعة اليتيم ، ويركب دوابه في حاجة اليتيم •

وقالوا : أيضا انه لا بأس عليه فيما أكل من شئ يفضل من
طعام اليتيم لا يحتاج اليه اليتيم ولا يضر ولا يباع ويفسد ،
وقد قالوا : أيضا لا بأس على الوصى في فضل خادم اليتيم واللبن
مما لا ثمن له من خدمة الخادم ، ولا يشغله عن عاله ولا عن قيامه ولا عن
ضيعة ، ويقترض من ماله ويرد الا أن يكون قد اشتغل عن المكسبة
بمال اليتيم وضيعة ، وخاف ان اشتغل بالمكسبة ضاع مال اليتيم ،
وان اشتغل بمال اليتيم ضاع عياله ، لهذا يقترض للقوت ويقوت
عياله ، فان أيسر فليرد ، وان مات قبل أن يبسر رجونا أن لا يكون
أثما ولا مطلوبا •

وليس له ان يضر باليتيم ويجوعه ، ويشبع هو في مال اليتيم ،

إلا أن يكون في مال اليتيم فضل عن نفقته وكسوته وصلاح ماله ،
فإن اقتضى على هذا الوجه فندرجو أن لا يكون عليه بأس إن شاء الله
على ما وصفنا وكذلك المحتسب .

* مسألة :

ومن غيره : وفيمن يلى مال اليتيم وهو فقير إن أقبل على مال
اليتيم احتاج ، وإن أقبل على مكسبته ضاع أمر اليتيم ؟

قال : : يأخذ أجرا على عمله من مال اليتيم مثل ما إن لو طلب
رجلا يستأجره لم يجده ألا بذلك الأجر بنفسه ، فلا بأس .

قلت له : رأييت إن كان غنيا أتى له إذا أتى أرضه أن يأكل
في بطنه من بسرها ورطبها ؟

قال : أنا أحب أن يستعفف عن ذلك ، وإن أكل في نفسه فعسى
أن لا يكون عليه بأس .

وسئل عن صبية أراد وليها أن يقص شمس رأسها ، هل له
ذلك ؟

قال : معي أن له ذلك .

* مسألة :

قلت لأبي المؤثر : هل يجوز لرجل أن يحتسب ليتيم في قيسام على
مال أو بيع غالة ؟

فقال : الذى أحفظ عن الوضاح بن عقبة أنه قال : أردت أن أقيم
زيادة وكيلا لمحمد * .

ثم قلت : هل يجوز له أن يحتسب له غلم أحمله الوصية ، وكان
ولده فمسات محمد قبلهما جميعا ؟

والذى أقول به : أنه يجوز له القيام على ماله ، والحفظ له ،
والبيع لغالته ، وجميع ما يصلح به القيام ، وأما بيع الأصل والحيوان
فبرأى المسلمين * .

قلت : أرأيت أن كانت له أم ثقة مأمونة ، ثم احتسب له محتسب
في ماله من بيع غلته أسلمه إلى أمه ؟

قال : لا ولكن يبقى في يده إلى بلوغ اليتيم * .

* مسألة :

وما تقول رحمك الله في امرأة بينها وبين قوم يتأمن رحم ، وهي معتزلة
السكن عنهم ، إلا أنها تختلف اليهم فتخالطهم في طعامهم ، هل ترى لها
أن تخالطهم في طعامهم أم لا ، وهل عليها أثم فيما فعلت ؟

قال : قد قال الله تعالى : (وإن تخالطوهم فاخبونكم والله يعلم
المفسد من المصلح) فإذا لم تكن ترزأهم فيما تخالطهم فيه فلا بأس
بذلك إن شاء الله * .

قال أبو المؤثر : لا تخالطهم إلا أن يكون في حجرها ، وتتولى عولهم ،
فإن فعلت لم أر عليها غرما لما ترزأهم * .

*** مسألة :**

وعن متوكل لرجل غائب فكتب اليه أن اخذ مني الخراج فلا تعطى الزكاة ، وإن لم يؤخذ مني الخراج فأعطى الزكاة ، أيتوكل له أم لا ؟

قال : لا يتوكل لرجل لا يخرج زكاة ماله ، ولكن يمسك المال ويمسك اليه أنى لا أتوكل فوكل من شئت ، فأنى قد برئت منه ، ويرسل اليه بذلك من صح معه ذلك أنى لا أتوكل الا أن تخرج زكاة مالك ، فإذا احتج عليه بذلك ترك المال ، ولا يتوكل لمن لا يخرج زكاة ماله .

*** مسألة :**

وعن مال لقوم أغياب قدم واحد منهم ، وأقام في البلاد وقبض غالته ولم يغير الغياب وهو يدعى أنه وكيل لهم ، والمال في قريتين فأقام في احدهما فوكل انسانا لا يتهم ، وكان يقبض ويصيرها الى المدعى ، ثم انه ندم فوكل رجلا آخر ، وكسره ذلك ، ثم استحيا فقبل الوكالة وسكت حتى خرج الرجل ، ثم وقع في نفسه من ذلك ، فما ترى قياض هذا المدعى وماله واسم لمن قايضه أو اشتري منه أو آثم ؟

قال : لا أرى أن يقبل قول هذا المدعى ، ولا يجوز لهذا المدعى صنيع في هذا المال الا في حصته وفعله في حصته جائز ، ويكون هذا وكيلاً في حصته خاصة .

* مسألة :

وعن رجل بيّفه وبين قوم شركة في بيوت ، وله أكثر منهم جميعا ،
هل له أن يسكن ويسكن من شاء بلا رأيهم أو حتى يستأذنهم ؟

قال : ليس له ذلك إلا برأيهم .

* مسألة :

وسألت أبا المؤثر عن رجل عليه دين ليتيم فقير محتاج ، وليس
له وكيل ، كيف يصنع وله أم تعوله ؟

قال : إن كانت أمه ممن تؤمن على ماله ، ولا يعلم منها خيانة
سلم ما عليه إلى أمه ، وقال لها تصنعه في مؤنته ، وكسوته ونفقته وما
لابد له منه ، وإن كانت أمه ممن لا يؤمن من على ذلك اجتمع جماعة
من المسلمين ، ثم فرضوا لليتيم ما يحتاج إليه في كل يوم من مؤنته ،
ثم يسلم إليها ما عليه ويضمنها إياه إن مات قبل أن يأكل اليتيم شيء
فهو له ضامنة .

فإن مات اليتيم قبل أن يأكل الذي دفع إليها فقد برىء وتنتظر الذي
دفع إليها ، فإذا أفرغ الشيء الذي دفعه إليها ردت ما بقى إليه يقسمه
على الوارث ويحسب هو الأيام فإن حضره الموت قبل أن يفرغ ، فليؤكل
من يقوم له بذلك ، ويعلمه كم كان الشيء الذي دفعه إلى أم اليتيم ، ومنذ
كم فرض لليتيم ، فإذا أكل اليتيم ما دفع إلى أمه فقد برىء إن شاء الله .

وان حدث باليتيم حدث أداه الوكيل الى وارث اليتيم ، وكذلك يفعل في التي مأمونة ان كان قد أكله ليتيم فقد برىء وبرأت ، وان مات اليتيم قبل أن ينفذ الشيء فهي ضامنة له ، وهو ضامن لورثة اليتيم ، وليضمنها اذا دفع اليها •

✽ مسألة :

وسألته عن منزل في يد رجل ، وله حجرة لقوم أغياب فيها حصة قليلة ، فكتب اليهم وأرسل اليهم أن يقاسموه أو يخلصوه ، فلم يفعلوا ، هل له أن يحيط على حجرته بجدار ، ويسكن بيته ، فاذا جاءوا كسر جداره الذي بناء وأعطاهم ما كان لهم ؟

قال : نعم فلا بأس عليه اذا كان إنما فعل ذلك لسكن بيته ، فاذا قدم القوم أخرج لهم حصتهم فلا بأس ويهدم الذي بناء ، الا أنه ان كان يخاف ورثته يحوزون الموضع فيشهد شهودا عدولا أن لبنى فلان في هذا الموضع كذا وكذا •

وسألته عن بيوت لرجل فيها حصته لقوم ، وهو يسكن البيوت بلا رأى أصحاب تلك الحصّة ، هل عليه أثم ؟

قال : لا يسكن البيوت الا عن رأيهم •

قلت : فيقول للذين أسكنهم انما أسكنتكم حصتي ، وأما حصّة بنى فلان فلا ؟

قال : اذا فعل ذلك فقد سبب للسكن السائل •

وبلغنى أن موسى بن علي أتاه رجل فقال له : يا أبا علي اجعلنى فى
الحل من حصتك فى سدره ، فقال له موسى بن علي : استحل شركاءنا ،
فإلذى عندنا يدرك ، فذهب الرجل ، فقال له قائل : يا أبا علي لم لم توسع
له ؟ قال : لم أجعل إلى سدره القوم سبيلا •

❖ مسألة :

وعن رجل تجر بلقطة أو بمال يتيم ، فأراد صاحب المال أخذه ،
فطلب إليه غنام ، هل له فيه غناء ؟

قال : أما اللقط فله الربح ويرد رأس المال ، وأما مال اليتيم فإن
كان وكىلا واقترض من ماله وتجربه فله الربح ، وإنما عليه رأس المال ،
وإن لم يفترضه فله غناء ، وأما المغتصب فقد اختلف فيه :

فمنهم من قال : الربح له ويرد رأس المال •

ومنهم من قال : لا شيء له •

❖ مسألة :

وعن اليتيمة إذا بلغت الحيض وهى ناقصة العقل ، ولها كسوة
مثل قميص الصبي ، وجلبوب كان لها فى صباها ، هل لمن يكلفها أن
يشترى لها من ماله كسوة غير هذه الكسوة ، أو تلبس هذه الكسوة إلى
أن تقنيها ، وبعد ذلك يشتري لها غيرها ؟

قال : انه اذا أمكن أن تبدل بهذه الكسوة كسوة مثلها من النساء ،

وجب في النظر القائم بذلك أن ذلك من مصالحها استعمل فيها ما هو من مصالحها ، والا فليس مع الاضطرار اختيار *

قلت له : فان امتنعت أن تختمر وتلبس الثياب وتستتر رأسها ، وطلبت أن تترك على حالها مثل أن تتمشط رأسها ، ويعلق لها الحلي ؟

يأمرها في ذلك منها ما أقرت لسترها وأحسن لأمرها بلا جبر على ما لا يلزمها ، ولا معونة على ما لا يصلح لها ولا يصلحها *

قلت له : فان كانت صحيحة العقل ؟

قال : معي أنها أولى بنفسها في جميع أحوالها الا أن تأتي في ذلك ما يسعها ، فلا تعان عليه ، وينكر عليها بمقدار الكفاية ممن يقدر على الإنكار عليها *

* مسألة :

وعن رجل له نخلة ، وليتيم فيها ربع ، والنخلة مقدمة تخرف ، وليس لليتيم وصي وله والدة ، قلت : كيف يحتال في قسم ثمرتها ؟

فمعي أنه اذا عدم القاسمة لليتيم من وصي أو وكيل ، وقاسم نفسه ما حصل من ثمرة المقدمة رطباً لا يتفاضل أو فر على اليتيم ، وجعل ذلك في مصالحه ومصالح ماله عند استغنائه عن ذلك ، وسعه أن شاء الله .

وكذلك رجل له نخل ، وله شريك فيها فيصل إلى البلد أناس يقولون انه وكلهم في ماله ، ولم يصح معه ذلك ، والنخل مشاعة غير مقسومة كيف يجوز له قسم ثمرتها ؟

فمعى أنه يجوز له قسم ثمرتها إذا حضر رب المال أو وكيله ، فإن صح وكالة هذا الوكيل ببينة أو شهرة جاز ذلك فى الحكم ، وإن عدم ذلك ، وكان ذلك مما لا يشك ، ويضمن قلبه إليه أن الوكلاء لا يدعون مثل ذلك على رب المال إلا بسبب الوكالة ، لم يبق ذلك عليه عندى فى حكم الاطمئنان .

✽ مسألة :

وعن رجل هلك وخلف مالا ومنزلا ، وزوجة وولدين ذكرين ، وابنتين طفلتين ، وأدعت الزوجة أن الهالك أوصى لها بحق وصدق ووصايا ، ودين ، وأنه وكلها فى قضاء دينه ، وجعلها وصية فى مال أولاده الصغار ، وطلبت إجازتها الى ذلك فأنكرها الورثة البالغون ، ما الحكم لها وعليها فى ذلك ؟

قال : هى مدعية وعليها البينة .

قلت له : فإن لم تصح لها ولا لغيرها ما ادعته من المال ، وطلبت منع الورثة عن بيع حصصهم التى خلفها الهالك ، الى أن يصحح لها دعواها هل يكون لها عليهم ذلك ؟

قال : ذلك الى ما يوجبہ نظر الحاكم على ما وجدت فى الأثر عن أبى الحواری رحمه الله .

قلت له : فإن طلبت قبض حصة أولادها الأيتام ، ولم تصح لها الوكالة ، فمنعها بعض الورثة ، والاحتسب هؤلاء الأيتام محتسب من

المسلمين الا بعد أن يصح مع الحاكم ما تدعيه من الوكالة ، هل لها ذلك ، وكيف الحكم فيه ؟

قال : اذا خيف على الأيتام الضرر في أموالهم واحتسب لهم محتسب فنظر الحاكم في ذلك ، وأجرى الحكم فيه على ما يخرج عنده في النظر بحكم المشاهدة ، فان أوجب الطائفة في ذلك ومعاونته جاز على حسب القيام لمصالح الأيتام في مالهم وأنفسهم ، وكان ذلك من التعاون على البر والتقوى •

قلت له : فان صحت وكالتها في أولادها الصغار ، ثم ظهر تضييعها له في ثمرة أو صلاح في مال أو أباحت فيه من لا ورع له فاحتسب فيه رجل من المسلمين ، ومنعها عنه ، هل له ذلك ، وكيف الحكم فيه ؟

قال : هذا إلى الحاكم ويؤمر أنه اذا خيف عليه المضرة والتضييع لمسال اليتيم منع ذلك ، وجعل حيث يؤمن عليه •

✽ مسألة :

وعن أبي الحسن محمد بن الحسن رحمه الله : وعلى الحاكم القيام للأيتام بما يقدرون عليه بأنفسهم اذا لم يكن غيرهم يفعل لليتيم ما يصلح مجملا وذلك على ما يخرج في نظر الحاكم في الوقت •

✽ مسألة :

وسألت أبا سعيد عن اليتيم اذا دخل منزل قوم ، ومعه شيء •

يحمله فنسيه في منزلهم ، فانتقموا به وأتلفوه ما يلزم الأمر والفاعل ؟
قال : معنى أن الأمر والفاعل لذلك إذا أمر ولده أو عبده أو صبيه
ممن يجوز أمره عليه ، فهو ضامن ، والفاعل ممن كان يلزمه الضمان •

قلت له : وكيف الخلاص لهذا اليتيم من هذا الضمان ؟

قال : معنى أن يسلمه الى وصيه من قبل أبيه أو وكيله ، فان لم يكن
له وصى ولا وكيل جعل ذلك في نفقته أو كسوته في بعض القول •

وفي بعض القول : أنه يجعل بحاله حتى يسلم الى وصى أو وكيل
أو حاكم ، أو يجعل في شيء من مصالح اليتيم ، أو في حق يلزمه •

✽ مسألة :

وعن أرض فيها حصة ليتيم مشاعة استأجر رجل حصة الباسغ
للزراعة بأجرة معلومة ، وزرعها جميعها ، وحسب اليتيم أجرة حصته ،
كما استأجر وأنفق ، وليس له وكيل أيجوز له ذلك ، ويسعه أم لا ؟

قال : معنى أنه قد قيل : ان ذلك جائز إذا كان سبيل الوسط من سعر
البلد ، فيجوز له أن تحتسب لليتيم ، ويدخل في ذلك لنفسه كما يحتسب
له مع غيره •

وقيل : أنه لا يجوز له ذلك لنفسه ، كما يجوز لسه أن يفعل لغيره
على وجه الاحتياط ، لأن فعله لغيره غير فعله لنفسه •

قلت له : فعلى قول من يقول : انه لا يجوز له ذلك لنفسه ، ثم
زرع على ذلك ما يكون ؟

قال : معنى أنه بمنزلة الداخل في الزراعة بسبب لموضع استحقيقه
بالحصة من البالغ •

قلت له : فان كانت لليتيم والدته تعوله مسلم اليها نفقته على
ما تستحقه لأيام معلومة أيسره ذلك أم لا ؟

قال : معنى أنه اذا كان ذلك بفريضة ثبتت في الحكم ، فذلك جائز
ممن يثبت حكمه ، وأما أن كان من طريق فعله هو ، فقد قيل : لا يجوز
ذلك حتى تكون مأمونة على ذلك أنها تجعله في موضع مصالحه اذا أمرت
به على وجه الحق •

* مسألة :

وعن رجلين لكل واحد منهما حق على صاحبه ، ثم غاب أحدهما
غيبة لا يقدر عليه ، هل له أن يقامضه بحقه مما عليه ؟

قال : معنى أنه اذا غاب غيبة لا يقدر بالحجة عليه أنه يجوز له
أن يقامضه بحقه •

قلت له : فان غاب وليس لهذا عليه شيء ، وعلى هذا كيف يفعل في
الذي عليه له ، ولا يقدر عليه ؟

قال : معنى أنه اذا أيس منه لحقه معنى الاختلاف اذا لم يعرف
موضعه ولا يعلم له وارثا ، فاذا عرف موضعه وعرف وارثه غير أنه
لا يقدر على الوصول ؟

فمعى أن هذا يزول عنه الحكم الاختلاف ، ويكون الحق عليه الى أن
يقدر عليه •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل لزمته تبعة لىتيم وهو صلبى يرضع ، هل يجوز له
أن يشتري له هنا ويدهنه به ؟

قال : معى أنه اذا كان فى ماله سعة ما يفضل لدهنه ، ولم يكن
الى غير الدهن أحوج فمعى أنه يجوز ذلك •

قيل له : فان أراد أن يكسوه ثوباً هل يسلمه الى والدته ؟

قال : معى أنه اذا كان يأمنها على كسوته ، وما يدفعه اليها من ذلك
انها تجعله فى موضعه بالعدل ، كان ذلك عندى جائزاً على معنى الاطمئنانة •

قلت له : فان قطع اليتيم قميصاً وألبسه أياها ، ثم غاب عنه اليتيم ،
فلا يدري هى عليه يلبسها أم لا هل يبرأ مما لزمه له ؟

قال : معى ان كسى هذا اليتيم هذا الثوب فمعى أنه قد كساه اذا
عدم من يقوم لليتيم بذلك من وصى أو وكيل أو حاكم أو محتسب ثقة •

✽ مسألة :

وسئل عن اليتيم اذا كانت له أم غنية ، وعم فقير ، على من تكون
نفقته ، وكيف يفرض له ؟

قال : معنى أنه قيل : يفرض على العم والام على قدر ميراثهما
منه ، فيحط على الام بقدر حصة العم ، وتتخذ بقدر ميراثها منه ،
وقيل : يكون على العنى منهما نفقته كلها دون الفقير منهما •

* مسألة :

وسئل الصبي هل يجوز أن يعنا إلى الطعام ليأكل على وجه
الكرامة وادخال البر عليه إذا كان الصبي غنيا ، ولم يكن من الفقراء ،
ولا يلزم من عناؤه لي ذلك ضمان ؟

قال : يعجبني إذا كان ممن يعقل ، ويكون ذلك لمصلحته وكرامته ودعى
على هذا المعنى ، كان هذا صلاحا عندي له ، والاصلاح هو المأمور به
في أمر الأيتام لأنفسهم وأموالهم ، وكذلك غير الأيتيم عندي •

قلت له : فيجوز لكل من دعاه الى ذلك من سائر الناس أم ذلك
خاص ؟

قال : معنى أنه لكل من وقع له به مصلحة ومصرة ومنفعة •

قلت له : فان ظهر من الصبي مسرة وكره أهله ؟

قال : معنى أنه ينظر في كراهية أهله ، فان وقعت على معنى المصلحة
كانوا هم أولى بالنظر في صبيهم ، ولصبيهم ، وان كان على وجه
الحرمان وجهل الناس لم يحرم الصبي وجه الصلاح عندي ، وكان
الناظر له الصلاح أولى من الباطل عليه ، لأنه قد قيل : صديق مفسر
عدو مبين •

قلت له : فما تفسير صديق مخسر عدو مبین ؟

قال : معنى انه كل من أحرم الخير فهو مخسر •

❖ مسألة :

وسألته عن اليتيم الذى يعمل بالأجرة ، هل يجوز لمن استعمله أن
يسلم اليه أجرته أم لا يجوز ذلك ، ويجعلها في مصالحه ؟

قال : معنى أنه يختلف في ذلك :

قال من قال : اذا كان بحسد من يحفظ سلم اليه ذلك •

وقال من قال : أجازته مال كماله وليس له أن يسلمها اليه الا أن
يجعلها في صلاحه •

❖ مسألة :

وعن رجل هلك وترك يتامى ، وكان عليه أرجل دين كان قد
ججده دينه في حياته ، وكان مقرا به ، ولم يوص له بشيء ، هل يسعه
أن يأخذ من هؤلاء اليتامى بقدر ماله على والدهم ، علموا بذلك
أو لم يعلموا ؟

فمعنى أنه قد قيل : أن له أن يأخذ من ماله يقدر حقه اذا عجز
عن أخذ ذلك بالحكم ، ولا أعلم على اليتامى حجة يحتج عليهم الا أن
يكون فهم أوصياء أو وكلاء ، فيحتج على الوصى أو الوكيل ، فان أنصفه

والأأ أخذ حقه ، وليس لليتامى مال الهالك إلا بعد أداء الحقوق التي تلزمه •

* مسألة :

وسئل عن له شركة في مال يتيم أو غائب لا يقدر عليه ؟

فقال بعض : لا يجوز له الدخول في ذلك إلا بحكم حاكم أو وصى ، أو محتسب ثقة عند عدم الحاكم •

وقال بعض : له أخذ الجميع ، ويكون مشتركاً وعليه الضمان إذا لم يقدر على الحاكم •

وقال بعض : يأخذ حصته ويدع حصة الغائب ، وذلك على قول أبي المؤثر رحمه الله إذا لم يقدر على الحاكم •

وقال بعض : يأخذ الجميع ويكون مال اليتيم في يده أمانة إلى أن ينفذه على وجهه •

ورأيت الشيخ رحمه الله يعجبه هذا القول في اليتيم والغائب فيه اختلاف ، كنحو ما قيل في اليتيم إذا لم يقدر الشريك على أخذ حصته بالحكم •

* مسألة :

ويعطى عن اليتيم أجر المعلم ، ويضحي له في النحر إذا كان ماله

واسعا ، ويتخذ له المنيحة للبنها ، ويخدم اذا كان ماله واسعا كذلك ، وكذلك الأعجم والمعتوه والناقص العقل يجوز ذلك للوصى والوكيل والحاكم أن يوكل لهؤلاء من يقوم عليهم من الرجال ، وإن كان من النساء ثقة مأمونة تكفى ذلك ، فلا بأس ، وقد يجعل حكام المسلمين أمر اليتيم الى والدته وأخته وجدته اذا كن موضعا لذلك وعلى الوصى أو الوكيل أو الحاكم اذا لزم يتيما أو غائبا أو أعجم أو معتوما أحصد ممن هو وارثه من يقيم أو غيره أن يعطوه من مال اليتيم •

❖ مسألة :

وعن المرأة اذا ادعت أنها وصية ولديها ، ولا بينة لها بذلك ، واحتاج الصبيان الى النفقة والكسوة ؟

قال : يرفع أمرهما الى الحاكم ، يقيم لليتيم وكيفا ، ويبيع من ماله ، وينفق عليه ويكسوه ، فإن لم يكن حاكم فجماعة المسلمين يقومون مقام الحاكم ، ويفرضون فريضة للصبي في ماله لما يحتاج اليه في كل شهر ، وتؤمر والدته أن تدان عليه ، ويباع من المال في كل شهر بما يستحقه اليتيم ، ولا يجوز عندي غير ذلك ، لأنه قيل : اذا بيع بأمر الحاكم في مصالح اليتيم لم يكن له تغيير اذا بلغ ، وإن بيع بخير أمر الحاكم أو من يقسوم مقامه أدرك ماله بعد البلوغ اذا طلبه ، وليس عليه رد ثمنه ، والقول في هذا يطول ، وقد قيل : إن هذا يجوز لمن تعنى بأمر اليتيم •

وعرفت أيضا من طريق الجائز عن الشيخ أبي سعيد رحمه الله :

أنه ان احتسب لليتيم محتسب ولم يقدر على الحاكم ، ولم يكن حاكم ، وقام به وباع من ماله لنفقة شهر ، وعلم البائع والمشتري أن ذلك أصلح لليتيم جاز ذلك على وجه الاحتساب لليتيم في مصالحه ، لئلا يضيع ولم يقدر له على حيلة في الحكم كان ذلك له ، وان سلم من المسال الى الوالدة ، وكانت تؤمن عليه أن يجعل ذلك في مصالح اليتيم فعندى أنه قد رخص في ذلك عند عدم الأول ، والقول الأول عندى أكثر أنه ينفق عليه ، وتؤمر أن تدان عليه مثل ما يأمرها الحاكم إذا لم يقدر لليتيم على حيلة غير ذلك ، وهذا عندى في الجائر ، واليتيم بالخيار اذا بلغ ، ان شاء أتم البيع ، ون شاء نقضه .

وعندى أن بعضا قد جعل للأم أن تقوم مقام الأب بعد موت الأب ، فعلى هذا المعنى يجوز للأم بيع المال في مصالح اليتيم اذا عرف البائع والمشتري أن ذلك أصلح لليتيم ، فاذا حصل البيع وحصل الحق على المشتري فقد اختلف في تسليم ذلك ، وأكثر ما يوجب أنه تؤمر الأم أن تدان على اليتيم وتتفق عليه شهرا من الزمان ، فاذا أنفقت عليه نظر سعر السوق وسلم اليها بقدر ما أنفقت عليه ، وهكذا يفعل الحاكم عندى ، وينظر كم يستحق كل واحد منهما من النفقة ، ويؤمر القائم باليتيم أن يدان عليه ، ثم ينظر في السعر ويسلم اليه .

وقد قيل : ان للفطيم ثلث نفقة الى أن يصير خماسيا فينظر في ذلك الذى يريد الدخول في هذا ، والحكم عندى يثبت للدخول ان قدر على ذلك ، والجسائر يجوز على ما وصفت لك ، وان لم تجد الأم أو القائم لليتيم من يدان منه ، وأنفق على اليتيم من ماله ، أنفق عليه المشتري مثل ما أمر الحاكم ، فعندى أنه يجوز ذلك على ما وجدناه ، وعرفناه عن الشيخ أبى سعيد رحمه الله في بعض قسوله ، والحاكم عندى أثبت للمسلمين ان قدروا عليه .

بِسَابِ

فِي الْأَمَانَةِ وَالْوَدِيعَةِ

وسئل عن رجل كانت عنده أمانة لرجل غائب ، فوجده قد مات وخلف ورثة ، فسلم إلى كل منهم حصته ، وبقي واحد من الورثة لم يجده ، ولا صح معه أين هو ، وكيف يفعل بحصته ؟

قلت : معنى أن حصته تكون بحالها على ما هي عليه من أمانة أو مضمون أن كان أحدث ما يجب فيه الضمان إلى أن يصفح أمره أو أمر موته ، فيسلمه إلى ورثته .

قلت له : فإن كان الذي خلفه الميت دراهم أو دنانير أو شبيها من العروض ، فباعه بدراهم ، وسلم إلى كل واحد من الورثة حصته من الدراهم ، وبقي حصته هذا الغائب دراهم ، تكون في يد هذا الرجل أمانة أو ضمانا أو كيف ألوجه الذي يلزم هذا الرجل الضمان في مثل هذا ؟

قال المؤلف : لم أجده لهذه المسألة جوابا ، وقد طالعتها من نسختين ، وعندى أنه أن كانت هذه الأمانة التي في يده مما يضاف عليه الضياع ، فباعه على وجه الاحتساب للزيادة ، فتكون قيمته عنده أمانة ، وأن لم يكن مما يخاف عليه الضياع فباعه فقد انتقل من حال الأمانة إلى حال الضمان ، فتكون الدراهم التي بقيت لهذا الغائب من قيمة حصته مما يباع هذا الأمين ضمانا لازما عليه حتى يخرج منه

بمخرج حق ، والله أعلم فليُنظر فيه الواقف ولا يأخذ منه الى الحق والصواب ، رجع الى الكتاب .

❖ مسألة :

وسئل عن رجل عنده أمانة أرجل ، ثم غاب لدى له الأمانة ، ولم يعرف له موصفا ، وأراد الخلاص منها كيف يفعل ؟

قال : معنى أنه قيل : ليس له منها مخرج الا أن يسلمها الى ربها ، أو يهرت فيدعها في جملة أمانته مع من يئتمنه على ماله ، والا لم يكن عليه شيء بعد ذلك اذا لم يقبل منه حين ذلك .

وقال من قال : يئتمن عليها من أراد في حياته ممن يئتمنه عليها ، وليس له ذلك في الصحة وعند الموت متى شاء .

قلت له : فان لم يجد أحدا يقبل منه هذه الأمانة في الصحة ولا عند الموت ، كيف يفعل ؟

قال : معنى أنه قيل : انها في يده أمانة على معنى القول الأول حتى يأتيه الموت فيخلفها في جملة أمانته اذا عجز عن حفظها اذا حضره الموت ، وقيل : انه يدعو شاهدين ويحفر لها في الأرض ويشهدهما عليها أنهما فلان بن فلان ، ويصفه بصفة تدرك معرفته بها ، وذلك من وجه خلاصه منها .

❖ مسألة :

وسئل عن رجل في يده أمانة لرجل ، فهلك من له الأمانة وخلف ورثة

ففيهم البالغ واليتيم ، فطلب البالغون أن يقسم لهم حصتهم ويسلمها اليهم ، هل يجوز له أن يقسم هذه الأمانة ، ويسلم الى البالغين منها حصتهم ، وتكون حصة الأيتام منها في يده من غير أن يحضر الى الحاكم ؟

قال : معنى أنه لا يجوز له أن يقسم هذه الأمانة الا بحضرة وكيل من حاكم أو وصى من أب لأنه اذا سلم من غير وكيل من حاكم ، ولا وصى هذا المال ويسلم الى البالغين حصصهم ، وبقيت حصة الأيتام ، ثم تلفت كان الأيتام عندي شركاء البالغين في حصصهم التي صارت اليهم الا أن كان البالغون في حال لا يقدرّون على حاكم ليقوم للأيتام وكيلا .

فمعنى أنه على قول من يقول : أنهم اذا صاروا بهذا الحال جاز لهم أن يأخذوا بقدر حصصهم من هذا المال أنه اذا سلم الى البالغين على هذا الحال فهو ضامن على كل حال ، الا أن يصير الأيتام الى مالهم ، كما صار البالغون الى مالهم الا بحجة حق .

✽ مسألة :

ومن غير الكتاب : ومن دفع الى رجل أمانة فالتقول قوله اذا ادعى تلفها ، واذا دفع اليه مالا لغيره فأحب له أن لا يدفعها اليه الا ببينة ، ويجب أن لا يؤديه الأمين لا يدفعه اليه الا ببينة .

فانه قيل : لماذا فرقت ؟

قيل له : لماذا غرقت ؟

قيل له : لأن الله أمر بالاشهاد على الوصية ، وعند تسليم مال اليتيم اذا بلغ لقوله : (فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم ، وكفى بالله حسيباً) •

وهذا استودع رجل رجلين مالا فقسماه بينهما ، وأخذ كل واحد منهما النصف فضااع الجميع أو البعض ؟

فلا ضمان عليهما لأنه سلطهما على حفظه ، ولا يجوز أن يجتمع أيديهما عليه ولو لم يسلط كل واحد منهما على النصف ، ولم يجعله دون صاحبه ، وجب أن يكون في كل واحد منهما النصف ، وكذلك الأوصياء ، وقول يكون عند كل واحد منهما شهرا •

وقال مالك : يكون عند أحدهما ، فان أودع الوصيان والأمينان كل واحد منهما ما في يد صاحبه فضااعت فقول يضمن وقول لا يضمن •

❖ مسألة :

وفيمن اتئمن أمانة ووقع في البسلاذ خوف أو حرق أو غرق أو سلطان جائر ، فاكثرى عليها الى موضع يرجو لها فيه السلامة بثلاث أو ربع أو بكراء ، لم يكن يحمل بمثله في وقت الأمان ؟

فان لم يجز له صاحب الأمانة ذلك الكراء كان الكراء على الأمين خاصة الا أن يكون وكيلاً للغائب ، أو وصياً لليتيم فانه يؤدي الكراء من الأمانة ، الا أن يكون الكراء يأتي على الأمانة كلها فلا يجوز ذلك على قول ، والله أعلم وبه التوفيق •

❦ مسألة :

وان أمر الأمين المؤتمن أن يجعل الوديعة في منزله دون غيره ،
فخاف عليها المستودع التلف في ذلك المنزل ؟

فله أن يخرجها من ذلك المنزل الى حيث يكون حوزا لها ولا ضمان
عليه ان تلفت ، الدليل : لو أنه رأى البيت يحترق بالنار كان عليه
تخليص الوديعة ونقلها الى موضع يرجو السلامة لها فيه ، واذا كان
قادرا على تخليص ذلك ، ثم تركه حتى هلك أنه يكون ضامنا .

وان ينقله من حيث يخاف عليه التلف فيغلب على ظنه الى موضع
يرجو سلامته كما يفعل في مال نفسه المتعبد بحفظه .

❦ مسألة :

واذا رفع بعض سكان المنزل الذي فيه الأمانة في موضع يأمن
عليه ، فضاع ؟

فانه يضمنه اذا كان غير رب البيت ، وغير ساكنه .

وان كانت الأمانة مثل الثوب في غير حفظه والأحرز مثله ، فرفعته
عند من لا يأمنه عليه ؟

لم يبرأ من الضمان على قول من يقول اذا لم تكن أمانته في يده ،
أو مفاتيح البيت في يده ضمن ، وعلى غير هذا لم يضمن .

وإذا أراد الأمين الخروج فليحمل أمانته معه أو يجعلها مع ثقة ،
وإن لم يفعل وتركها ضمن ، وفي موضع أن أراد أن يسافر فليردها
إلى ربها أو وكيله أو إلى حاكم البلد .

وإذا أودعها أميناً وأعلمه أنها لفلان ؟

جاء ولا ضمان عليه ، وكذلك أن أودعها الأرض ، وأعلم بذلك عدلاً
جاء ، وإن أودعها غير ثقة أو حاكم غير مأمون أو دفنها بحيث
لا يؤمن عليها فهو ضامن .

قال الشافعي : إن حمل الأمانة في بر أو بحر فتلقت ضمن ،
واحتج بقول النبي صلى الله عليه وسلم : إن السافر ومثاله لم يمتلئ :
إلا ما وقى الله بالثقل والمفلة المهلكة ، ويقال : ما انفقتوا ، وقد
فلقوا .

وفي موضع من الضياء : إن حملها معه فعطبت فقد رأى من رأى
أنه ضامن ، وقيل لا ضمان عليه ، لأنه اتّمن عليها ، ولا يزيها
إلى غيره .

وقال محمد بن السبع : لا ضمان عليه إذا أراد حفظها ، والله أعلم
وبه لتوفيق .

بَسَاب

في اللقطة وأحكامها

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن رجل رأى لقطعة ما يؤمر أن يفعل ؟

قال : اختلف في ذلك :

فقال من قال : ان أخذه لها أفضل على وجه الاحتساب اذا قام بما يلزمه في ذلك ، وقد ذهب من ذهب أنه يؤمر بذلك لأنه مال ، وإن تركها على وجه الزرع كان له ذلك ، وقد ذهب الى بعض من ذهب •

قيل له : فان كان قد أخذها ولم يجد لها من يستحقها ، هل له أخذها اذا كان فقيراً ؟

قال : معنى أنه قد قيل ذلك •

قلت له : أنا هي بمنزلة الزكاة في أخذه لها ، ويجوز له أن يأخذ ما يكفيها منها لسنته ؟

قال : معنى أنها بمنزلتها في هذا ، والزكاة غيرها في وجه آخر •

وقيل : في رجل أخذ دراهم من بين جماعة يعلم أنها لأحسدهم ، ولا يعرف من هو ؟

ان الحكم في ذلك أنها تكون لواحد منهم ، وأما في التخلّص
فلا يخرج عندي من لزوم ذلك حتى يسلم الى كل واحد منهم قدر
الحق ، لأنه يعرف أنها لواحد منهم ، ولا يعرف أيهم ، وفي الحكم
موقوف حتى يصح لأحدهم ، ويتفقون فيه على ما شاءوا .

✽ مسألة :

وسألته عن الرجل اذا وجد كنزا في جبل أو غيره ما يفعل فيه ؟

قال : ان كان اسلاميا كان سبيله سبيل اللقطة ، وان كان جاهليا
كان له أخذه .

قلت له : ويخرج الخمس منه ؟

قال : هكذا عندي .

قلت له : فأين يصح الخمس الذي يخرج به ؟

قال : معي أن بعضا يقول : يقسمه على خمسة الخمس من الغنيمة ،
وبعض يقول : انه للفقراء ، وبعض يقول : في بيت مال الله .

قلت له : فان كان بيت مال الله معدوما ، هل يرجع على الفقراء
على هذا القول ، أم هو موقوف أبدا حتى يوجد بيت مال الله ؟

قال : ان حبسه لبيت مال الله حتى يقوم فحسن ، وان فرقه
على الفقراء من المسلمين فأرجو أن يجوز ذلك ان شاء الله تعالى .

قلت له : فان كان هو من الفقراء ، هل يجوز له أن يأخذه
لفقره على قول من يقول : انه للفقراء ؟

قال : معنى أنه اذا لم يكن غنيا به أو بسواه ، وكان فقيرا في
حاله جاز له ذلك •

قلت له : فان أصل إخراج الخمس من الكنز الجاهلي من السنة
أو من الاتفاق ؟

قال : معنى أنه يشبه أن يكون من الاتفاق ، لأنى لا أعلم أن فيه
اختلافا ، وأرجو أنه يثبت فيه معنى السنة ، لأنه يوجد عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال : « في الركن الخمس » وأحسب أنه قيل
في التفسير : هي الكنوز الجاهلية ، والله أعلم •

قلت له : فان امتنع الذى أصابه أن يخرج منه الخمس ، هل
للإمام جبره على إخراج وأخذه كما يجبر على الزكاة من امتنع
منها ؟

قال : معنى أنه اذا ثبت من بيت مال الله كان له أن يجبره على
ذلك اذا أراد أن يأخذه بذلك •

قلت له : فيسع الإمام أن لا يأخذه بذلك ؟

قال : معنى أنه اذا كان يختلف فيه فليس يضيق عليه ذلك عندى •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل في يده شيء لا يعرف لمن هو ، ولا يعرف كيف صار إليه أمانة أم على وجه الضمان ، كيف يصنع فيه ، وهل يسكون في يده أمانة حتى يعلم أنه أخذها بوجه الضمان ؟

قال : معى أنه إذا لم يحتمل أن يكون له بوجه من الوجوه ثقيل : أنه على سبيل اللقطة إلا أن يكون معه هو من الأغلب في أموره أنه على خلاف ذلك .

قلت له : فإن عرف أنه صار إليه من عند فلان ، ولم يعرف كيف صار إليه على وجه أمانة أو ضمان ؟

قال : معى أنه إذا لم يكن يعلم كيف كان انتقاله من ملك مالكه إليه فأنشبه الأمور أن يكون للأول عندي ، إلا أن يكون في أغلب أهواله أنه لا يصير إليه مثل ذلك منه إلا ملكا من عنده .

قلت له : رأييت أن علم أنه أخذها من عند رجلين ، ولم يعرف أيهما ، هل عليه الخصاص إليهما جميعا أم يكون بمنزلة من لا يعرف له رب ؟

قال : إما في الخصاص له ، فإن كان قائم العين سلمه إليهما جميعا ، وضمن لكل واحد منهما نصف قيمته إن كان مما يحكم فيه بالقيمة ، إلا فنصف مثله ، وإن كان قد تلف مضمونا عليه سلم إلى كل واحد منهما مثله ، إن كان من الأمثال أو قيمته فأما في الحكم فلا يضمن إلى

أن يحكم فيه الحاكم إلا لو اتحد ، لأنه لأحدهما لا لهما جميعا ، فمن
أصبح منهما البيعة حكم له به ، وإن أصحا جميعا قسم بينهما ، وإن
نكل أحدهما وحلف الآخر سلم إلى الحالف ، وإن نكلا جميعا كان
بحاله موقوفاً إلا أن تكون أحد هذه الوجوه .

قلت له : فإن طلبا شيئاً إليه ما يكون الحكم فيه ؟

قال : معنى أنه قد مضى القول في ذلك .

* مسألة :

وعمن لقط دراهم منتشرة كثيرة من غير القسرية أو من الطريق
الجبائر من القرى وهو فقير ، هل له أخذ ذلك ؟

قال : معنى أنه يختلف فيه :

ففي بعض القول أنه بمنزلة الفقراء له أن ينتفع من مثل هذا
مما كان يعطيه الفقراء .

وقيل : أنه يفرق ذلك على الفقراء ولا ينتفع منه شيء ، ومعنى
أن الأصل عليه مضمون إذا صح وجه ما يجب به الخلاص عنده
إلى أهل إلا أن يتموا ذلك واختاروا الأجر .

قلت له : فإن أخذها وأكلها ولم يعرف بها هل يكون مالكا ؟

قاله أعلم بهلاكه ، وأما الوصية فقد قيل إن عليه الوصية
بذلك .

وقال من قال : لا وصية عليه اذا لم يعلم لمن هي وغسدم معرفته
لها ، وأكلها أو شربها على وجه ما يجوز له ذلك .

❖ مسألة :

قلت : والثياب والعبيد اذا صلوا كيف يعرفوا فلا أدري ما عنيت
بهذا ، هل يعرفوا أمر دينهم وأمر الصلاة ؟

فمعى أن الذكور والاناث في هذا سواء ، ومن علم منه جهلا لدينه
أو لشيء منه وجب تعليمه اذا سأل عن ذلك أو علم منه الجهالة ،
وأوجب ذلك العبيد على سيدهم والبنون على والدهم ، ثم الأقرب
فالأقرب ، ثم على المسلمين كافة من حجة ذلك .

وان كنت عنيت في الثياب والعبيد اذا التقطت وصارت بمنزلة
الملقطة هل تصرف ؟

فمعى أن الثياب والعبيد مما يقطع عليه التعريف لأنه تختلف ألوان
ذلك ، وكلما اختلف القول به وأدركت المعرفة فيه .

قال المؤلف : لعله أراد يجب التعريف فيه ، والله أعلم .

وقلت : فيمن وجد ثوبا في منزله لا يعرف لمن هو ، كيف يحتال
فيه ، وذلك ان الناس يرغبون معه الثياب وغيرها ، فلم يعرف أو عرف
فلم يجيء له رب حتى تطاولت به اللسدة وأنه أخذ الثوب ، ولمسه
وهو غنى أو فقير ما يلزمه ؟

فمعى أنه قد قيل : اذا لم يعرفه واحتمل أن يكون له وينسأه ،
فهو له حتى يعلم أنه لغيره ، واذا لم يحتمل هذا فهو بمنزلة اللقطة ،
فاذا كان قد لبسه وهو فقير ، فقد قيل في بعض القول ان اللاقط
ينتفع بلقطته اذا كان فقيرا ، وهو ضامن لها اذا صح لها طالب ،
وان كان غنيا فهو ضامن حتى يصح لها رب ، والغنى أوكد أن تلزمه
الوصية في مثل هذا .

✽ مسألة :

وعن رجل وجد شيئا مما هو غير مباح في الأصل ، وهو من
الإملاك ؟

قال : معى أنه اذا كان مما لا يرجع الى مثله ولا يطلب ، خرج
من حد اللقطة ، فان كان له علامة عرفه وان لم تكن له علامة سلم
الى الفقراء فيما عسدى أنه قيل .

✽ مسألة :

وعن رجل في يده ثوب أقر أنه لقطه وشادى به فلم يجسد له ربا ،
هل ان علم أن هذا الثوب ملقط أن يشتريه من يلتقطه ويسلم اليه
ثمنه علم أنه شادى به ، أو لم يعلم كان ثقة أو غير ثقة ؟

قال : معى أنه قيل لا يشتريه منه الا أن يكون ثقة أو يعلم أنه
شادى به .

وقال من قال : عنه بالعدل .

❖ مسألة :

وعن رجل لقط دينارا كم عليه أن يشأى به ثم يفرقه على
الفقراء ؟

قال : معنى أنه قد قيل تفرق قدر أربعة دراهم فصاعدا أو قيمتها
سنة بالغنا ما بلغ ذلك ، كان قليلا أو كثيرا أو ما دون ذلك يصرف على
قدر قلت وكثرته .

قلت له : وكذلك بعد أن يشأى به ، هل يجوز له أن يتصدق به على
فقير واحد ؟

قال : معنى أنه يجوز ذلك ما لم يصر به إلى حد الفناء .
قيل له : وكذلك إن كان هو فقيرا هل له أن يأخذ لنفسه بعد
فقره إذا كان مما لا علامة له من الدنيا ؟

قال : معنى أنه كسائر الفقراء وله أن يأخذ كمثل الفقراء ،
وقيل : ليس له ذلك .

قيل له : وكذلك إن كان هذا اللاقط غنيا ، هل له أن يجعله في
كسوة صبي فقير أو يشتري به له طعاما ، أو ينفقه عليه ؟

قال : معنى أنه يجوز له ذلك إذا فعل ذلك الصبي على حسد
الاحتساب لفقره ومن غيره الظاهر أنه يجوز ، ولا زائده ، ويدل عليه

ما بعده ، ولأن الفقيه لا فرق بين أن يكون صغيراً أو كبيراً ،
والله أعلم .

✽ مسألة :

وسئل عن رجل له أرض على الوادى فدخلها السيل ، فطرح
فيها سماداً وحمالاً ، هل يجوز لأحد من الناس أن يحمل ذلك السماد
أو الحمال ؟

قال : معنى أنه قيل : إذا كان مباحاً في الأصل لم يكن محجوراً
بوقوعه في ملك هذا الرجل ما لم يسبق إليه هو بقبض يد ، لأن الأرض
ليست بيد لغيرها ، فما وقع فيها من المباح فهو مباح له ولغيره ،
والمحجوز فيها محجوز عليه وعلى غيره .

قلت له : فإن وجد رجل في أرض رجل تزرع وهي غير محصونة
ذهباً أو فضة ما يكون حكم ما وجد في هذه الأرض ؟

قال : معنى أنه بمنزلة اللقطة إلا أن يكون كنزاً جاهلياً ، فإنه لمن
وجده .

قلت له : فإن وجد هذا الكنز غير صاحب الأرض يكون له أم لا ،
وكذلك إن وجد هذا الذهب والفضة صاحب الأرض أو غيره يكون
بمنزلة اللقطة أم كيف الحكم في ذلك ؟

قال : معنى أن الكنز الجاهلي لمن أصابه كانت الأرض له أو لغيره ،

وكذلك الذهب والفضة اذا وجدا في الأرض لبراح التي تكون غير محصونة تكون بمنزلة اللقطة أصابه صاحب الأرض أو غيره .

قلت له : فالأرض المحصونة غير المنازل ما وجد فيها بمنزلة اللقطة ؟

قال : معنى أنه ما وجد فيها مما أحصنت له ، وعليه والأسبابه فليس مما وجد فيها من هذه الأسباب بمنزلة اللقطة وما وجد فيها من غير ذلك أنسبه من غير اللقطة .

قلت له : فاذا لقط الانسان لقطة وأراد تعريفها كيف يعرفها يصفها بعينها أو باسمها ، واسم الموضع الذي لقطها ، أو كيف يعرفها ؟

قال : معنى أنه يعرفها بقدر ما يستدل على معرفتها بلأ أن يفصح معنى علامتها ، ولا ما يستدل به على معرفتها بأي لفظ حضره وقرب منه أنه يعرفها به .

قلت له : فكم يعرفها من الزمان ؟

قال : معنى أنه يعرفها على قدر قلتها أو كثرتها ، ومعنى أنه قيل : أكثره سنة ، وبعض يقول مادام يرجو أن يدرك معرفتها عرفها لأنها مريوبة ، وبعض يقول من أربعة ذراهم فصاعدا سنة ، ودرهم أو قيمته شهرا ونحو ذلك .

❖ مسألة :

وعن رجل يمر في طريق أو عابية غيري شيئا واقفا مثل ذهب أو فضة أو سائر الأعراض ، فيهوى عليه ليأخذه حتى يمسسه ثم يذكر أنه يلزمه ويندم على ذلك فيتركه قلت له : يلزمه في ذلك أم لا ؟

قال : معنى أنه إذا مس اللقطة قاصدا إلى مسها لزمته ، وقيل : ما لم يرفعها أو يحولها من موضعها فلا يلزمه .

قلت له : فإن أخبر به غيره أو وضعه في الموضع الذي رآه فذهب إليه غيره ، فأخذه قلت : يلزمه ضمان ذلك إذا دل عليه أم لا ؟

قال : معنى أنه قيد قيل السدال على اللقطة ضامن إذا أخذت بدلالته .

❖ مسألة :

وعن رجل له حفرة على شفير الوادي ، فجرى السبيل فطرح في تلك الحفرة نخلة ، وطبع عليها ما يكون حكم هذه النخلة لصاحب الحفرة أم لا ؟

قال : معنى أنه إن كانت هذه النخلة في موضع يكون الأغلب منها يكون مباحا لا يقع عليها ملك ولا حجر لأحد ، ولا وجبه من اللوجوه ، فعندى أنه يجوز الانتفاع بها وأخذها ، وإن كان من أمرها لا يكون إلا مربوبة في موضعها ، ولم يعرف أربابها ولا معناها أشبه عندى معنى اللقطة فيها .

قلت له : وكذلك فيما أدتبه السيول في الأرض المربوبة من
الجدوع والنخل والخطب والسماد ؟

قال : معنى أن ما ثبت حكمه في الأرض المربوبة فهو بمنزلة اللقطة ،
وما لم يثبت حكمه مربوباً فهو عندي على سبيل الإباحة ، إذا كان ذلك
الأغلب من أمره أنه لا يجري عليه ملك في مجرى السيول .

* مسألة :

ومن غير الكتاب : وإذا التقط أحد شيئاً مما لا يبقى مدة التعريف
حتى يتلف قبل ذلك ، وكان ذلك مما لا يوصل إلى معرفته بمسألة
كلقطة الذهب والفضة والكسر من الصوغ ، أو طرق مسبكة أو مالا
يكون له علامة يتوصل الحاكم بها ؟

فعلية النظر لصاحبها ، وأن يفعل فيها ما فيه الحظ له ، وكذلك
الامام عليه أن ينظر له بها ما فيه له الصلاح والحظ إذا انتهى إليه
ذلك ، وأن التقط مالا يكون له علامة وأماره مثل قطعة درهم أو دراهم
منثورة ، أو شيئاً لا علامة فيه ولا أماره تصدق به على الفقراء من
حينه ، ولا يجبسه .

ومن وجد في واد من الأودية من مجارى السيول مثل وادى فرق
أو وادى نزوى دراهم منثورة فجائز له أخذها ويفرقها على الفقراء
إذا لم يعرف ربها .

وعن أبى عبد الله : في رجل وجد دراهم مجتمعة أو متفرقة ، غير
أنها ليست بمصرورة فتعرف صفقتها ؟

قال : لا يشدو بها لأنها ليس لها علامة تعرف بها .

✽ مسألة :

وان أبصر جماعة لؤلؤة في البحر فسبق أحدهم فأخذها ؟

فهي إن لقطها ، وعليه أن لا يشرك فيها غيره على حكم ما قدمنا ذكره في اللؤلؤة ، لأنهم لم يكونوا خرجوا مشتركين فيها من سبب اللقطة من البحر ، فإن كانوا خرجوا مشتركين فما أصابوا من صيد أو لقطة من البحر واشتركوا في النفقة والغرامة والكراء مما أصابوه من ذلك فهو بينهم .

✽ مسألة :

ومن اشترى شاة فوجد في بطنها ديناراً ؟

فحكمه حكم اللقطة ، وكذلك أن اشترى سمكا فوجد في بطنه دينارا ، وإن وجد لؤلؤة مثقوبة مشتمة فهي لقطة ، وإن كانت مدحرجة فهي لمن وجدها عند كثير من أصحابنا .

وفي موضع : أن كانت مدحرجة مما يعلم أنها لم تملك فهي لمشتري السمكة ، وكان الشيخ رحمه الله يقول : هي لبائع السمكة وفي موضع : والنظر يوجب عندي أنها للبائع على هذا الوصف ، وأنها ملكه ، لأن البيع لم يقع عليها ، ولم يعلمها المشتري ولا البائع في حال البيع ، ولا هي من جنس المبيع فتكون تبعا له ، ونحسن نطلب وجه قولهم في ذلك أن شاء الله ، والله أعلم وبه التوفيق .

بـسـابـبـ

في الهبة والنحل والعطية والاقرار

وليس للحاكم من أمام ولا قاض ولا وال أن يقبل من رعيته الهدية الا من كان يجرى بينهم ذلك من قبل ذلك ، الا من والد أو ولد أو أخ أو عم أو خال أو ولد أو جد أو مثل ذلك ، فان ذلك يجوز له ، وقد فسر أهل العلم قول الله تبارك وتعالى : (أكلون مما سحت) أنه الرشاش .

وبلغنا أن المختار بن عوف رحمه الله قال في كلام له ، وهو يعيب الجبابرة : سموا الخمر طلاء فشريوها ، والرشاش هدية فأكلوها .

فأما من لم يكن حاكماً : أو له سبب من السلطان يجوز أمره ونهيه وحكمه ، فالهدية جائزة بين المسلمين والأرحسام والناس ، الا أن يعنى المسلمين عناية من حرب أو سفر أو غيره ، فان قبل الهدية فطيه أن يردّها ، فان كان قد أنظفها رد مثلها أو ثمنها ، وقد فصل ذلك الصلت بن مالك حين خرج إلى بهلى في أمر خشم ، فقبل هدايا على عهد بقايا من الأسياف ، فأمر ببعث أشمانها إلى أهلها ، وبعث بها إليهم .

فان احتج محتج برسول الله صلى الله عليه وسلم فانه صلى الله عليه وسلم لم يكن يجوز عليه الطمع ، وكان يجوز له ما لا يجوز لأمته ، وقد نزل الكتاب على لسانه في أكل السحت ، وليس له أن يقبل ممن نزل عليه من أهل المواشي في البوادي أن يقبل الهدية منهم .

وقد قيل : إن ذا الدين يحسب له ما أكل معه دينه من حقه ،
إلا أن يكون ذلك بينهما قبل ذلك ، وقد كان موسى بن علي رحمه الله
يكون بنزوى يعتل ، فلا يقبل من أحد شيئا ، وقد بلغني أن بعض
مشايخ المسلمين في غلة فبعث إليه باعث بسخون فردده .

❦ مسألة :

وسئل عن المرأة كانت حاملا ، فأنشدهت أن مالها لولدها ، ثم
ولدت ، إن يكون هذا المال ؟

قال : معي أن هذا الولد إن ولدته لأقل من ستة أشهر فقد علم أنه
كان ولدا ، وله حكم الاقرار للولد ، وهذا إذا كان أبوه حيا معها ، وإن
كان ميتا فإذا لحقه حكم الولد ولو إلى سنتين ثبت حكم الاقرار ،
لأنه يلحق في الميراث وفي الاقرار مثل الميراث ، وكذلك الوصية .

قلت له : فإن ولدته لستة أشهر فصاعدا وأبوه معها زوجها ؟

فقد قيل : أنه لا يلحقه حكم الولد ، لأنه يمكن أن تحمل به من
بعد الاقرار ، لأن الولد يلحق لستة أشهر فصاعدا ، وإذا أمكن أن يكون
الحمل قبل الاقرار لم يحكم له أنه كان ولدا في حين الاقرار أو الوصية ،
ومعنى أنه قد قيل : يلحق في مثل هذا إلى تسعة أشهر ، فحكم الولادة
إلى تسعة أشهر في أكثر العادة ، والقول الأول غسدي أصبح في معنى
النسبكم .

قلت له : فإن جاءت بولدين ؟

قال : معنى أن الولدين ولد في التسمية ، وحكمهما حكم الولد الواحد في مثل هذه الأقرار والوصية كأننا ولدين أو ثلاثة فحكمهم واحد .

قلت له : فإن قالت : هذه النخلة لولدى بحق ، وهو حمل في بطنها ؟

قال : معنى أنه يجوز له ذلك .

وسئل عن رجل كان في يده مال ، وهو له في الحكم ، فقال لوارثه : هذا المال ليس لي ، هل يكون ذلك حجة على الوارث ؟

قال : معنى أنه يوجد عن أبي الحواري رحمه الله أنه قال : إن قوله ليس لي لا يكون حجة على الوارث حتى يقر به لأحد على معنى قوله ، وأما ما قيدت عن أبي الحسن رحمه الله فقال : إذ ليس هو لي فبتركه ، ومعنى أنه إذا كان المال في الحكم لم يزل من ملكه إلا أقرار يزيله من ملكه .

قيل له : فإن قال : هذا المال شركة لي ولقوم ، أو لي ولغيري ، هل يكون هذا أقراراً يوجب على الوارث ثبوتاً لغيره في المال بأقرار المدعى هذا ؟

قال : أما في معنى الحكم عندي فهو له بحسبه حتى يبين شيئاً ينقله عنه ، وأما في التنزه فذلك إلى الوارث .

قيل له : فان قال لشيء من ماله هذا ليسه لى هذا من ذلك المال يعنى
مالا قرب ماله ، هل يكون هذا اقرارا يثبت على وارثه حصة تزييله من
ملكه ؟

قال : هذا عندى معنى يشبه الأول ، لأنه يمكن أن يكون هذا
المال زال اليه من ذلك المال الذى قاله انه منه .

✽ مسألة :

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن الوالد اذا نحل ولده الصغير
نحلا ، هل يثبت له ذلك اذا بلغ وقبضه ؟

قال : معنى أن بعضا يقول : ان عطية الوالد لولده الصغير ليست
بشيء ، ومن أعطى ولده الصغير وكان له ، فكأنما جعل من ماله فى ماله
وفى بعض القول أنه اذا بلغ المصبي وأحرز ثبتت العطية .

قيل له : وكذلك أن وهب لسه هبة ، أو أعطاه عطية وبلغ المصبي
وقبضها ، هل يثبت له ذلك ؟

قال : معنى أنه قيل : ان النحل والعطية والهبة كل ذلك سواء فى
مثل هذا ، وقد مضى القول فى ذلك عندى .

قيل له : وكذلك رجل نحل صبيا يتيما نحلا ، هل يثبت له ذلك
اذا لم يقبضه له أحد ، أو أعطاه عطية ، أو وهب له هبة ، فلم يقبضها
له أحد ، هل يثبت له ذلك ؟

قال : معنى أنه قيل : إن عطية الصغير من غير والده ثابتة ولا احراز عليه حتى يبلغ ، فإذا بلغ فلم يصرز حتى رجع اللطى عن عطيته كانت له الرجعة ، وإن أحرز له في صباه من يكون احرازه له احرازاً من وكيل أو وصى أو والد أو محتسب من وادة وما أشبه ذلك من الأرحام وغيرهم إذا لم يكن لهم وكيل ، أو وصى أو والد أو محتسب مثل هؤلاء كان احرازاً ، ولم يكن عليهم احراز بعد بلوغهم •

ومعنى أن في بعض القول أن من أعطى صبياً عطية غير ولده ، فكأنما نقل من ماله إلى مال غيره ، فإذا ثبت معنى هذا لم يكن عليه احراز بعد البلوغ •

❖ مسألة :

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن رجل كانت في يده نخلة يصوزها ويتمنعها ، فقال لوارثه : إن هذه النخلة لفلان فيها نصفها ، وأعطاني مأكلتها إلى أن أموت فإذا مت رددتها كلها عليه ، ثم مات فلراد ورثة الذي سمع منه أن يأخذ النخلة ؟

قال : معنى أن اقراره بنصف هذه النخلة لفلان ، وقد كانت في يده تثبت عندي على ورثته إذا علموا بذلك ، ودعواه عليه أنه أعطاه مأكلتها دعوى منه ، وقوله : أن يردها عليه إذا مات خيراً أو لا يكون عندي اقراراً ولا ردًا •

❖ مسألة :

وعن رجل يقول في مرضه : امرأتى هذه لها على صداق كذا وكذا درهمما يعنى أمة له ؟

قال : معنى أنه يوجد في الأثر أنه لا أراه يجوز له إذا كانت أمته حتى يقول أنه أعتقها ، ثم يلزمه لها ما أقر لها به من ماله من صداقها ، كذلك عندى لأن هذا كلام يستحيل ، كما أنه لو قال لامرأته أمتى كان هذا محالاً عندى .

❖ مسألة :

وعن رجل طلب إلى رجل ثور شجر مثل كرمة أو غيرها من الأشجار فقال له : تراها في موضع كذا وكذا اذهب خذها ، ثم هلك السائل أو المسئول أو غائب حيث لا تنسأله الحجة ، هل للسائل أن يأخذها أو المسئول أن يملكها ؟

قال : معنى أن السائل إذا غاب أو مات وكان المسئول قد رجع في هذه العطية كان له الانتفاع بها ، وهى في ماله ، وإن كان المسئول غاب أو مات فالعطية بحالها ، والسائل الانتفاع بها حتى يعلم أن المسئول رجع عليه في ذلك إذا كانت عطية ، وأما إذا مات فمعنى أنسه قيل فيه باختلاف :

قال من قال : إن موت المعطى رجوع في العطية .

وقال من قال : حتى يرجع وهى بحالها للمعطى له .

قلت : واذا سأله شيئاً من ماله ، فقال له اذهب فخذ هذه تسكون هذه عطية أم لا ؟

قال : معي أن هذه لا تكون عطية ، وهذا عندى إذن لما سأله أن يأخذها ، ويجوز له أخذها •

قلت له : فيجوز أن يأخذها بعد وفاته أو غيبته ؟

قال : معي أن له أن يأخذ في حياته ما لم يعلم رجع فيها ، وأما بعد موته فليس له أخذها •

قلت له : فان غاب هذا المسئول الذى قد أذن له بأخذها لسه آياه ، فأخبره رجل ثقة أنه قد رجع فيما أذن له به ، هل لسه أن يأخذها له أم لا ؟

قال : معي أنه قيل : أما في الحكم فله أن يأخذها حتى يكونا رجلين ثقتين ، وأما بالأطمئنانة فالأئززه عن ذلك أحب الى •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل أهدى الى رجل ثوبا ، فلما فصلت الهدية من يدى المهدى اليه قبل أن تصير اليه ويقبضها ، هل لورثته من بعده ؟

قال : معي هكذا عندى أنه قيل : تكون لورثته من بعده •

وقال من قال : تكون للمهدى ما لم يقبضها المهدى اليه •

❖ مسألة :

وسئل عن الهدية اذا فصلت من عند المهدى ، ومات المهدى اليه
قبل أن تصل اليه الهدية فأخذها رجل آخر ، فهل يلزم المهدى
على قول من يقول الهدية اذا فصلت من يدى المهدى فهي للمهدى اليه
أن يطالب الذى قد أخذ الهدية ويسلمها الى ورثة المهدى أم ليس
عليه ذلك ؟

قال : لا يبين لى ذلك .

قلت له : فان ردها اليه القابض ، هل عليه أن يقبضها منه
أو يسلمها الى ورثة المهدى اليه ؟

قال : لا يبين لى ذلك عليه إلا أن يحكم عليه الحاكم بذلك .

قلت : فهل لورثة المهدى اليه أن يطالبوا هذا الرجل الذى قبض
الهدية بها ؟

قال : معنى أن على قول من يقول ان الهدية اذا فصلت من عند
المهدى فهي الى المهدى اليه كان معنى لورثته أن يطالبوا القابض لها .

❖ مسألة :

وعن امرأة أرادت أن تقرر لأولادها بشيء من مالها في مرضها ،
فشق ذلك على زوجها ، فقالت له : أترضى أن أخلى لك حقى ؟ فقال

لها : كل حق لك على من صدّاق أو غيره فهو لي ، فقالت : نعم
إن مت فماتت في مرضها ، هل يثبت له ذلك ؟

قال : معنى أن في مثل هذا يقع الاختلاف : فبعض يجعله بمنزلة
الاقرار ، وبعض يجعله بمنزلة الوصية ، والذي يجعله بمنزلة الوصية
بيطل ذلك ، لأن الزوج وأرث ، والذي يجعله بمنزلة الاقرار يشتبه له
أن ماتت في مرضها ذلك •

قلت له : وكذلك إن صحت من مرضها ذلك ، هل يثبت له ذلك بهذا
اللفظ ؟

قال : معنى أنه إذا لم تحدد إن ماتت في مرضها ذلك فهو سواء ،
وإن حددت من مرضها ذلك فصحت منه فعندى أنه في بعض القول أن
ذلك ينتقض •

❦ مسألة :

وعن رجل مر هو وزوجته على أرض لها أو نخل ، فقال لها :
إن هي أو لمن هذه النخل ؟ فقالت له : هذه الأرض لك أو هذا النخل لك ،
والنخل نخلها ، والأرض أرضها ، وقيل هو ذلك وقبضه ، هل يثبت له ذلك ؟

قال : معنى أنه يثبت له ذلك في الحكم إلا أن يقسح أنها لم ترد
بذلك اقراراً ، فإنه لا يجوز له فيما يسمعه ، وأما اللفظ فيخرج على معنى
الاقرار إذا كانت الأرض والنخل لها •

❦ مسألة :

وسئل عن رجل أقر لرجل بميراثه من عمرو ، ولعمرو دين على زيد ،
قلت له : فزيد هذا يسلم هذا الدين الذي عليه الى من أقر له بالميراث
الى المقر ؟

قال : معنى أن في بعض القول أنه مخير بين تسليمه الى المقر
أو الى المقر له ، وفي بعض القول أنه ليس له تخيير ، ويسلمها
الى المقر .

قلت له : وكذلك العطية اذا أعطاه ميراثه من فلان هو كالأقرار
يثبت عندك أم لا ؟

قال : معنى أنه مثل الأقرار الا من طريق الجهالة .

قلت له : هل يكون الوقوف على المال احرار له ؟

قال : لا أعلم أن الوقوف على المال احرار .

❦ مسألة :

وسئل عن رجل قال له أخسر في صحته : متى ما حدث بك حدث
فكل مال كان لك في موضع كذا وكذا فهو لفلان بن فلان ، قال : نعم ،
هل يكون هذا اقرارا يثبت لفلان ؟

قال : معنى أنه يخرج الاختلاف :

فقال من قال : أنه يخرج من رأس المال ، ويكون له منه
بذلك إذا ثبت معنى يخرج من رأس المال •

وقال من قال : أنه يخرج مخرج الوصية ، ويكون من ثلث المال •

قلت له : فعلى قول من يقول : أنه اقرار يكون له في حياة المقر
أو حتى يموت ؟

قال : معنى أنه يختلف فيه :

فقال من قال : أنه إذا ثبت أنه اقرار كان له في حياة المقر
وبعد موته •

وقيل : إنما هو اقرار بعد موته كما وصفت •

قلت له : فإن طلب المقر له أخذ ذلك ومنعه المقر ، هل له
أخذه ولو منعه ذلك ؟

قال : يأخذ ما يسهه أخذه في ذلك ، وإن وصله إلى الحاكم
حكم عليه كما يراه ، وإن كان مما يجتمع عليه كان عليه تسليمه •

❖ مسألة :

وعن رجل قال في سمته أو في مرضه : بيتي هذا لفلان ، وفي
البيت شجر من ذوات الساق ، هل يكون له البيت وحده ؟

قال : انه قيل : يكون له البيت وما يلحقه من اسم البيت ، اذ قال بيتى هذا •

قلت له : فان قال منزلى هذا أو دارى هذه ، هل يكون هذا سواء ولو أشار اليه ؟

قال : ممي أنه سواء اذا حددته والنخل والشجر من ذوات الساق هو لصاحب المنزل المقر به •

قيل له : فان قال : هذا البيت لفلان ، هل يكون القول سواء ؟

قال : ممي أنهم قالوا : ان هذه غير الأولى ، ويكون له المنزل بجميع ما فيه من نخل وشجر من ذوات الساق ، وحكم ما فى الدار حكم السدار •

قيل له : فان قال : هذه الأرض لفلان وحدها ، هل تكون الأرض وما فيها له ؟

قال : ممي أنه كذلك ، واذا قال أرضى هذه لم تكن له الا الأرض على معنى قوله •

قلت له : فان قال : قطعتى هذه لفلان ، هل يكون له غير الأرض ان كان فى الأرض شيء ؟

قال : ممي أن القطعة غير الأرض فتكون له القطعة بما هو فيها مما هو ثابت فيها من نخل أو شجر ، وما هو من ذاتها ، لأنه يقال : قطعة من نخل •

قلت له : فان قال : صاحيتي هذه لفلان ؟

قال : معنى أن له الأرض وحسبها ، والصاحية غير القطعة عندي .

❖ مسألة :

وعن رجل أقر لزوجته بماله ونخله الذي يعرف به في موضع كذا وكذا ، بحق لها عليه ، وليس لها بوفاء ، وأقر لها بمنزله الذي هو معروف به بجميع ما يستحق مع الخبة التي في المنزل بحق عليه لزوجته فلانة ، وليس لها بوفاء ، هل يكون هذا تاماً أم لا ؟

قال : معنى أنه إذا صح المقر له بممالي يثبت حكمها ثبت للمقر له عندي جميع نخل المقر ، وجميع ما للمقر المعروف بموضع كذا وكذا من نخل وغيره وجميع ما يأتي عليه اسم المسأل .

قلت له : فإذا أقر لها بماله ونخله التي يصرف به ، وله في موضع كذا وكذا ؟

قال : معنى أنه يكون له جميع ماله حيث ما كان من نخلته المصدودة من ذلك الموضع ، وحدها وعندي أنه يثبت لها على المعنى منزله الذي هو فيه ، ويعرف به ، وله على ما هو موصوف ، وما يستحقه ، وأما الخبة التي في المنزل فلا يقع عليها عندي اسم هذه الخبة التي هي في هذا المنزل ، لأنه لو كان في هذا المنزل قال معنى التي في المنزل واسم يضاف الخبة إلى هذا المنزل الذي أقر له به ، وهذه إضافة إلى منزل مجهول ممن هنالك لم يثبت عندي الخبة .

ولو قال معى الخبة التى منه ، يعنى فى هذا المنزل فكان فيه خبة
يقع عليها اسم الخبة كانت عندى لها بما فيها من نخل وشجر وغسیر
ذلك ، وجميع ذلك ما يقع عليه الخبة ، وإن صحت هذه الخبة التى فى
المنزل ببينة أو بتعدد ثبت لها معى الاقرار الأول .

❦ مسألة :

وعن رجل أقر له والده فى حياته أنه قضى زوجته صداقها الذى
عليه لها ، وعرفها الذى قضاها أياه ، وعاش بعد ذلك ، ثم لما
حضرت الوفاة رجع فأوصى لها بصداقها ، فغير ذلك عليه والده
وصبيه فى الوقت ، ولم يجز للمرأة ما أوصى به .

قلت : أیكون سالما أو ظلما وانما فعل ذلك بما قدم اليه
والده من علم القضاء من الصحة ، وبين له ذلك أم لا يلزمه ؟

قال : معى أن قضاها الذى أقربه للزوجة بصداقها يثبت عليه
باقراره ، ووصيته لها بصداقها ، يجوز أيضا لأنه يمكن أن يكون لها
عليه صداقتان ، وأنها لم تقبل ذلك القضاء بذلك الصداق ، واقراره
جائز عليه هو ولا لم يصدق عليها .

❦ مسألة :

وعن رجل كان فى يده مال فأقر ولده أن هذا المال لزيد ، ثم مات
والده ، هل يثبت على الولد اقراره لزيد ؟

قال : معى أنه يثبت عليه فى الحكم •

قلت له : فإن كان الولد قد باع شسيئا من مال والده فى حياته ، ثم لم يغير الوالد ولم ينكر ، ثم مات الوالد وصار المال لولده ، قلت : هل يثبت عليه هذا البيع أم لا ؟

قال : أن هذا لا يشبه الاقرار ولا يثبت عندى عليه ، لأن فعله فى مال والده لا يثبت فى مال والده ، وانما الاقرار بشهادة منه أن المال لزيد ، والبيع نقل منه لمال والده لزيد وهما مختلفان فى المعنى والحكم عندى •

❖ مسألة :

سألت أبا سعيد عن المرأة اذا قالت : أن كل حق كان لها فهو لابنها ، بحسب عليها لابنها ولا له بوفاء ؟

قال : أن هذا يخرج مخرج القضاء كان المقضى صحيحا أو سقيما •

❖ مسألة :

وعن رجل عليه لآخر درهمان ، وعلى رجل آخر له درهمان ، فقال الذى عليه الدرهمان للذى له الدرهمان : أبرئه من دينه ، وقال الذى له أنه قد أبراه من الدرهمين الذى عليه له ، ثم رجس يطالبه من بعد أن أبراه ؟

قال : انه اذا أبرأ صاحب الحق غريمه مما عليه له ، واحتال
المحتال بحقه ، ورضى صاحب الحق بذلك ، فليس له على غريمه رجعة
بعد البراءة ، ويطلب المحتال بذلك اذا ضمن له بذلك ، وسوء كان
الذى ضمن به غريما لغريمه أو غير غريم ، فيلزمه هذا الحق
بالضمان فيما ممي أنه قيل •

وكذلك ان ضمن له رجل بدرهمين فقال له : قد أبرأتني من الدرهمين
الذين لك على قال : قد أبرأك الله من الدرهمين اللذين عليك لو ثم رجوع
من بعد يطالبه ، وقال : ان الآخر لم يعطه شيئا فما يجب له على
هذه الصفة ؟

قال : أما قوله لغريمه حين قال له غريمه : أبرأتني من الدرهمين اللذين
على لك ، فقال له : قد أبرأك الله من الدرهمين اللذين على لك يكون
كقوله قد أبرأتك •

وقال من قال : لا يبرأ بذلك ، واذا ثبت البراءة منه لغريمه
بحقه وضمن بحق غيره ، ثم قال لم يعطه شيئا فممي أن حقه على من
ضمن ، ولا يمسود يلحق غريمه بعد أن أبرأه ولو لم يعطه الآخر
شيئا ، الا أن يكون الضامن في جميع هذا في الأول والآخر يكون في
حين ضمانه مطلقا ، وانما أبرأه على ذلك الضمان ، فيجبني أن لا يعطى
حقه ، لأن الضمان لم يثبت ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وعن رجل طلبت اليه زوجته فضة ، وكان قد رفع فضة هي

تعلمها ، وكانت عنده فضة ولم يعلم هو بها ، وكان قد نسيها ، وقال :
كل فضة له مستورة فهي للضعاف ، ونسي هذه الفضة عند القول ؟

قال : معى أنه إذا أراد بهذا الصدقة في شيء حدث فيه في يمينه
وكانت الدراهم التي وقع عليها اسم الصدقة ثلث ماله أو أقل
منه ؟

ففي بعض القول تكون صدقة كلها إذا حدث ، وإن كانت أكثر من
ثلث ماله أو كانت أكثر من مقدار الثلث فقد قيل : أنه إنما تقس الصدقة
على عشرها ، وإن لم يرد بذلك صدقة ولا يميناً ، وإنما قال هذا القول
مرسلاً ، والنجاء إليه بمعنى غير ما يوجب الصدقة فلا يجب عليه
عندى بذلك شيء ، إلا أن يكون يعلم أنه للضعاف كما قال .

❦ مسألة :

وعن رجل أقر لزيد بجزء من ماله ، ما يكون له من المال ؟ فهل
يكون له الربيع ؟

قال : معى أنه قد قال بعض ذلك ، وقال من قال : السبع ، وقال
من قال : لا يثبت له شيء إلا ما أقر به الورثة .

قلت له : فإن قال بشيء من ماله ، هل يثبت له شيء ؟

قال : معى أنه يثبت له ما يقع عليه اسم شيء من أقل
ذلك في الحسك ، وإن أقر الورثة بشيء مما يقع عليه اسم الملك من
ماله لم يبين له أكثر من ذلك .

قلت له : فان قال : ببعض ماله ، هل يثبت له شيء ؟

قال : معنى أن بعضا يقول : النصف ، وبعضا يقول : الشيء منه مما يتجزأ، مما يقع عليه اسم الجزء .

قلت له : فمن أقر لأهل نزوى بعشرة دراهم ؟

فمعنى أنه يثبت عليه ، ويكون لأهل نزوى حين أقر لهم كلهم .

❦ مسألة :

وسألته عن أقر لزيد بدابة ثم مات وتركها في منزل وارثه الذي يسكنه ، وقد علم بذلك أو لم يعلم أنه كاذب فيما أقر به ، هل عليه أن يسلم الدابة ؟

قال : أنه يثبت عليه ما أقر به المقر إذا علم بذلك أو صحت عليه البينة ، ومعنى أن عليه أن لا يستعملها ويسلمها ان كانت بقيت في يده .

قلت له : فان كانت في المنزل تكون في يده أمانة ؟

قال : نعم إذا كان يسكنه .

قلت : فيمن أقر لرجل بعشرة دراهم ، أو قال : عشرة دراهم ودانقين ، وكذلك أن أوصى له بمثل هذا ما يلزمه له منه ؟

فمعنى أنه إذا قال : عشرة دراهم ونصف ، كأن له عشرة دراهم ونصف درهم من نقود البلد من الدراهم ، وإذا قال : عشرة دراهم ودانقين كان عشرة دراهم من نقود البلد ، والقبول قوله في الدانقين ، وقول : الورثة من بعده .

❖ مسألة :

وسئل عن رجل أقر أن عليه لرجل ألف درهم أن شاء زيد فقال زيد : قد شئت أو لا أشاء ، هل يلزمه ما أقصر على نفسه ؟

قال : معنى أنه قد قيل على قبول من يبطل الأقرار بالاستثناء يكون هذا اقرارا باطلا ، وعلى قول من يرى أن الاستثناء لا يهدم الأقرار أن هذا اقرارا ثابت .

❖ مسألة :

وسئل عن رجل قال : عليه لفلان ألف درهم إلا مائة درهم ، ما يكون عليه ؟

قال : معنى أنه يكون عليه تسعمائة درهم وينفعه الاستثناء .

قلت له : فإن قال : على ألف إلا تسعمائة درهم إلا مائة درهم ، ما يكون عليه ؟

قال : معنى أنه قيل : يكون عليه مائتا درهم لأنه استثنى من الألف

تسعمائة واستثنى من الاستثناء مائة درهم الى المائة الباقية ، فكان ذلك مائتي درهم .

قلت : فان قال : ألف درهم الا تسعمائة درهم ومائة درهم ؟

قال : معنى أنه قيل يكون عليه ألف درهم ، ولا ينفعه الاستثناء لأنه استثنى المال كله ، ولا ينفع استثناء بالكل .

❖ مسألة :

وعن رجل قال : هذه النخلة للمسجد ، والنخلة له ، وتحتها صرم ، هل تكون النخلة والصرم للمسجد ؟

قال : معنى أنه قيل : لا يكون له ، وما يستحق من الصرم وغيره ، فكانه لم يدعها لنفسه .

قلت له : فان قال : نخلتي هذه لفلان ، هل يكون القول سواء ؟

قال : معنى أنه قد قيل : تكون النخلة له ، وما تحتها من صرم مدرك ، وما كان ليس بمدرك من صرم وغيره من الشجر مما لا يكون تبعاً للأرض في وقت الاقرار فهو للمقرر .

❖ مسألة :

وسئل عن رجل قال في وصيته وأوصى أن عليه لفلان عشرة دراهم تكون وصية أو اقرار ؟

قال : معى أن هذا اقرار من رأس المال .

قلت له : وإن قال وأوصى أن لفلان من ماله عشرة دراهم ،
ما يكون وصية أو اقرارا ؟

قال : معى أن هذا لا لشيء له ، لأنه يمكن أن يكون مودعة بمنزلة
الدفين في ماله ، وفي بعض القول أنه اقرار .

* مسألة :

وسئل عن أعطى رجلا شيئا في مرضه ؟

قال : معى أنه قيل أن العطية لا تثبت ، وقول آخر إذا أخرجت
من الثلث كانت بمنزلة الوصية عندي .

قلت له : فإن قال : قد جعلت لفلان مأكلة ثلث مالى كذا وكذا
سنة وصية له ، هل تثبت له المال كله الى الحد الذى حسده أنا خرج
من الثلث ؟

قال : هكذا عندي .

قلت له : فيجوز أن يشتري من غلة هذا المال الذى جعله
مأكلة الى تحديده مالا أصلا وغير ذلك ؟

قال : ان يثبت له ما جعل له جاز له عندي أن يفعل فيه
ما أراد .

❖ مسألة :

وعن رجل أشهد لزوجته بمنزله وما يستحقه ، وفيه خبة فيها نخل ، وطوى ، أتكون الخبة في البيت أم لا ؟

قال : في ذلك اختلاف .

❖ مسألة :

ومن غير الكتاب : قال الشيخ أبو الحسن رحمه الله : الهدية تثبت بالسنة الموجبة لذلك ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « تهادوا تحابوا » وان الهدية تذهب السخيمة وتثبت المسودة وان الهدية تجلب السمع والبصر ، وأنه صلى الله عليه وسلم قد قبِل الهدية وكانت له حالا ، وكانت الصدقة عليه حراما ، والهدية جائزة بين الناس البار منهم والفاجر ، والغنى والفقر ، اذا قصد المهدى بها ابتغاء وجه الله والمكافأة ، يجزيه باحسانه مثلها .

والهدية جائزة بين الجيران والأرحام والأخوان والأجنيين ، وكل من أهدى إليه لصلة أو صداقة جائزة وطيبة لا لرشوة أو لتقية أو لمعونة على باطل أو رشوة في حكم ، فان هذا لا تجوز الهدية فيه ، ومن أهدى لمكافأة أو لصلة رحم فجائز ومثاب على ذلك ان شاء الله تعالى .

❖ مسألة :

ومن أهدى من ماله لسلطان ، ودافس شرم من ماله ، وكسرا لشوكتهم عن نفسه بذلك ، فجائز له ذلك ، فان أعطاهم مضافة شرمهم فجائز له ذلك ، ولا اثم عليه ، ومن أهدى الى عامل هدية

فرد عليه أفضل منها فلا بأس بذلك إلا أن يكون رد عليه حراما
فلا يقسره •

وهدية الفقير للغنى فنجائز ولو كانت صدقة على الفقير ، لقول
النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة :
العامل عليها ، أو اشتراها رجل بمال ، أو مسكين يتصدق بها عليه
فأهداها ، ولغنى ولغسارم ، وغاز في سبيل الله » فهذا يدل على جواز
الهدية من الفقير إلى الغنى ، وجواز أخذ الغنى لها •

واعلم أن كل هدية فصلت من عند المهدى فهو للمهدى إليه ،
فإن مات قبل أن تصل إليه فهي لورثته ، وكذا إن مات من أهداها ، وقد
فصلت منه فهي للمهدى إليه ، وإن مات قبل أن تفصل من يده فهي
لن أهداها ولورثته إن كان قد مات ، ومتفق أن الهدية إذا قبضها من
أهديت إليه فلا رجعة للمهدى فيها •

والاختلاف بينهم إذا لم يصله ومات فقال قوم : هي لورثته ، وقال
قوم : هي مردودة إلى من أهداها كهدية النبي صلى الله عليه وسلم
إلى النجاشي ، وقد مات ثم رجعت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ،
والله أعلم •

بـسـابـ

في منحة السلطان وبيعه وهبته والشراء منه

وسئل أبو سعيد رحمه الله في رجل منحه السلطان صافية يزرعها ؟

ان منحة السلطان كالأشياء ، ولكنه اذا استكفى شره وتوسع بما يجوز له مما يستحقه منها جاز له ذلك عندي .

قلت له : فان استكفى هو شر السلطان ، وسبق اليها غيره ممن يستحق فزرعها ، هل له أن يمنعه ؟

قال : ليس له منعه اذا سبقه اليها فزرعها ، قيل لأن منحة السلطان باطللة .

قلت له : هل يسهل أحدا أن يزرعها قبل الذي استكفى شره فيها ، ولو علم أنه استكفى شر السلطان ؟

قال : معي أنه يجوز ذلك ما لم يثبت لهذا المستكفى فيها زراعة وعمل يستوجب به حوزها قبل غيره .

قلت له : فان كان يتقى منه أن يجبر به السلطان ؟

قال : معي أن كان بحمد التقية فليس معي عندي هذا لمسلم .

قيل له : فان اتقى السلطان وعرف هو ذلك أنه يتقى السلطان أن لا يزرع من أجل السلطان ، ولم يكن هو في حسد تقية ، هل له أن يتوسع فيها ولا يضره غيره تقية السلطان به ؟

قال : مكذا عندي •

* مسألة :

وسئل عن رجل قال : رأيت السلطان لازمه في الخراج ، وهو يعرض ماله للبيع ليسعنى الشراء من عنده ؟

قال : قد قيل : اذا لازمه بالخراج على أن يبيع ماله فلا يجوز بيعه ان باعه ، واذا لازمه بالخراج ولم يلزمه ببيع ماله فباع ما له في حال الضرورة الى بيعه جاز بيعه بمعدل السعر ، لأنه مضطر الى بيعه ، لأن الجبر على بيعه غير الجبر على الخراج ، فانظر في ذلك وتدبره •

* مسألة :

وفيمن أهدي الى السلطان هدية على وجه التقية ثم ائتمنه السلطان على شيء من ماله ، هل يجوز له أن يأخذ مما في يده بقدر ما أهدي ؟

قال : معنى أنه قيل يجوز له ذلك اذا قدر عليه ، وليكن من جنس ماله •

وقال من قال : يبيع ويأخذ بقدر ما سلم اليه من جنسه ، وقيل :
يأخذ بالقيمة •

✽ مسألة :

وعن السلطان الجائر اذا أراد أن يحمل طعاما من بلد الى بلد ،
هل يجوز له أن يكثرى له دواب من السلطان يحمل عليها ؟

قال : معنى أنه يمتبر معنى ذلك ، فان كان لا يكون ذلك معونة
على ظلم ولا على ابطال حق كان ذلك الى من سئل ، ان شاء فعل ،
وان شاء لم يفعل •

✽ مسألة :

وعن رجل كلفه السلطان أن يتولى حفظ قوم سودان أو بيضان في
جنس لا يدرى أنهم أحرار أم ممالك ، ما يكون حكمهم ؟

قال : معنى أن الناس على حكم الحرية حتى تصح عبوديتهم ببينة ،
أو اقرار •

قلت له : فكيف يكون اعتقاده فيمن يرسله في حفظ هؤلاء القوم
في هذا الجنس وهو لا يدرى على حق أو على باطل ، ويخاف ان لم
يفعل ما قد أمره السلطان ، ناله جوره وظلمه في ماله ونفسه ؟

قال : معنى أنه تكون النية والاعتقاد فيمن يحضر الى هذا الموضع

الذى يجوز اليه فيه الحضور الى هؤلاء لحاضرين في موضع مباح ،
وسكن يجوز لهم دخولهم فيه بهم ، انما يريدون بكيفونتهم فيه ، وقمودهم
يتقون به عن أنفسهم وعن دينهم مما يخافون من السلطان للجائر عليهم ،
أو على دينهم ، أو على حريم يأمرهم ، أو على حريم يأمرونه أو شيء
من حقوق الله التى تدفع عنهم بهذه الكينونة ، على أنهم لا يعينون
في ذلك على باطل ، ولا يمنعون عن حق في جميع الأحوال .

ويقول المرسل ابن يرسله الى هذا الموضع بلفظ لطيف مثل أن
يقول : تعلم ما قد عرضنا له من هذه المجنبة التى قد دلفعنا اليها ،
وانما أحب أن يكون لى هنالك شخص بنفسك ترى ، وفى الحقيقة لاتعين
من كينونتك هذه على باطل ولا على شيء من إزالة حق ، وإذا خيف من
الموكل عليه أداء ما يوزع عليه من هذه البينة والاعتقاد ، رجسوت أن
يجوز كتمانها عنه ما لم يظهر معه من الكاتبين عليه إعادته بباطل أو منع
عن جائز عنه .

❖ مسألة :

وسئل عن رجل سأل رجلاً أن يحسب اسمه عنه من الخراج
عليه ، فقال : أحسب اسمك من الخراج على نفسى ، وكما طلبنى به
السلطان من الخراج باسمك هذا فهو عليك ، فقبل : نعم ، ففعل له
ذلك ، وطلبه السلطان باسمه هذا الذى حوله على نفسه ، هل يلزم
الأمر للمأمور ما قبل له مما طلبه السلطان ؟

قال : معنى أنه ان قال له : ضع اسمى عنك ، فقال : كلما

طالبني به السلطان من قبل هذا الاسم فهو عليك ، فقال : نعم ، أنه وثبتت عليه بهذا اللفظ إذا أدخله في أمر الضمان على هذا بما قبضه منه السلطان .

* مسألة :

وعن جماعة وصلوا إلى السلطان يسألونه الاحسان في مقاطعة بلدهم على أعشار أو خراج ، فلم يجيبهم إلى ذلك ، وبعثوا برجل يسأل لهم السلطان الاحسان إلى شيء قد سموه له من الأعشار والخراج على مقاطعة أرادوها ، فقال السلطان : اجعله كذا وكذا من الحب ، أو كذا وكذا من الدراهم ، مثل ما طلب من حضر من أهل القرية أو أقل من ذلك على وجه النفع ، وبين لهم الاحسان ، هل يلزمه لهم فيما أخذهم منهم السلطان ضمان ؟

قال : معى أنه إذا أمر باتيان شيء من ذلك ولو قتل ، ولو كان فيه الاحسان عما كان ضامنا لذلك إذا ثبت بسببه أو بقسوله ، وإن كان يسأل الاحسان عن شيء مما كان فليس عليه في ذلك ضمان إذا لم يأمر بأشياء شيء وما أخذه بسبب إثباته فهو عليه مادام ثابتا .

ومن غيره : قال القطب في التفسير : (لا تخفى منكم خافية) وإذا ألزم جبار فامسا مالا جواز جمعه بالمعدل على طريقة ما ألزمهم ولا اثم على جامعه ، ومن ألزمه الأثم هلك .

وفي شرح القيل بحث في الجزء السادس منه قال : وجاز أن يقول

الإنسان اذلك الظالم : افعل بهم كذا ليعطوا مما ليس قتلا ولا سلبا ،
مثل أن يقول امنعهم الرعى اذا كان في امتناعهم مضرة للبلد . ا هـ

* مسألة :

وعن رجل طالبه السلطان بخسراج فاعطاهم ، فأخذوا منه ومن
غيره ، ثم ردوا عليه بقدر ما أخذوا منه بعد أن خلطوه مع غيره مما
أخذوه ، هل له ذلك ؟

قال : معنى أنه قد قيل : ليس له أن يأخذ منها شيئا الا بتراض
من الشركاء المخلوط بماله اذا عدوا الحكم ، وما أخذ من ذلك فهو
مضمون عليه لجملة الشركاء الا ما كان له من المال .

وقيل : يأخذ من ذلك من جنس ماله ان قدر مثل ماله أو دونه ،
ولا يأخذ فوقه ، لأن المال قد حكم عليه بالاشتراك ، وقد بلغ هو
الى مقدار ما يحكم له به الحاكم أو دونه عند صحة الحكم .

ومعنى أن له مثل ماله في هذا المال الذي صح فيه الاشتراك ،
فان لم يبلغ من ذلك الى فوق مثل حقه كان له ذلك بالصرف ، لأنه كذلك
يحكم به الحاكم عند اختلاط الأموال أن يوفى كل واحد منهم قدر حصته
من جملة المال بالترداد فيما بينهم في تقاضائها عند عدم الصحة كل مال
منهم بعينه وصحة اشتراكهم فيها .

قلت له : رأييت ان كان أخذ له حبا خلطه في جنسه من الحب ،
ثم رد عليه ، هل يكون القول فيه كالقول في الدراهم أم غير ذلك ؟

قال : معنى أنه مثلها في التواطؤ أن لم يكن يشبه بالاجازة .

* مسألة :

وسألته عن السلطان الجائر إذا خرج من البلد ، وقصد عصر ، في
الصواني عمارة مثل زراعة البر أو الذرة أو غيرها من الأشجار المثمرة وغير
المثمرة هل يجوز لمن أراد القيام بهذه الزراعة أن يسقيها ويصونها ويقوم
عليها ، ولا يأمن رجوع السلطان إلى البلد وأخذ ما وجده من هذه
الزراعة ، وإن وجدها قد حصدت طالب بها من حصدها أم يترك
هذه الزراعة ، ولا يتعرض لها إذا خاف مثل هذه الأحوال من
السلطان ؟

قال : معنى أنه إذا كان هذا القائم قادرا على القيام بمصالح هذه
الزراعة وأمن على نفسه وماله من السلطان ، أو من التقية من غيره ،
وخاف على هذه الزراعة التلف خفت عليه أن لا يسعها تضييعها إذا قدر
على القيام بها إلا أن يختار هو ذلك ، ويحسب فيه ، فإن له ذلك
عندي إذا قصد بذلك القيام بها لله وللمسلمين ، ولم يقصد إلى معونة
السلطان وأرضائه بذلك ، ولا بها نفسه إلا أن يكون لأهلها ، فإن كان
من أهلها وقصد بذلك لنفسه ، ولم يعارضه أحد ممن هو مثله حتى
أخذها لنفسه ، فارجو أن يسه ذلك إن شاء الله .

* مسألة :

وسئل عن رجل من أهلها بلد منهم عسكر السلطان الجائر ، وبلدهم
هذا مطمئن فإذا خرج من عندهم السلطان وصل إليهم الأعراب فذهبوا

منزلهم ، وأضرروا عليهم ، وكثر الفساد في بلدهم ، فإذا أراد السلطان الخروج فهل يجوز لأهل البلد أن يسألوه أن يقعد معهم في بلدهم ؟

قال : معنى أنه إذا كان في القعود مضرّة على أهل بلدهم وغيرهم مما لا يحتمل إلا ذلك لم يكن لهم أن يسألوه القعود معهم .

قلت : فإن أصاب أهل البلد بقعوده مضرّة ، هل يلزم الذين يسألوه القعود ضمان ما أخبذ السلطان بالجور والظلم ؟

قال : معنى أنه إذا كان قعود السلطان لا يحتمل إلا أن يقعد في الظلم والجور ، وليس له معنى آخر كان هذا مطلقا للضمان بالتعارف ، وشريكا في الظلم .

❖ مسألة :

وسئل عن رجل أخذ رقعة فيها أسماء الناس من عند عون من أعوان السلطان ، فأبصر فيها أسماء وردّها إليه ، هل له ذلك ؟

قال : معنى أنه قيل إن له ذلك في مثل هذا من نظر الجريدة ، ولم يجعلوه كالمعونة في مثل هذا ، أو في مثل الأمانة التي أئتمن عليها ، ثم أتى بها فتكون معينا مثل الشيء الحاضر ولا يقبدر على الامتناع منه في وقت ، وأراد بذلك قضاء حاجته ، وقصد قيل إذا عرف ما عليه من الجريدة جعلها في الأرض ولا يعطيها الجبار من يده ، والله أعلم .

قلت له : فعندك أن بعضا يلزمه الضمان في ذلك ؟

قال : لا يبين لي ذلك .

❖ مسألة :

وسألته عن رجل دعى خارص السلطان الى أرضه يخرصها عليه ،
فخرصها عليه ، وإلى جنب أرضه أرض لرجل ، فخرص على الرجل
أرضه ، هل يلزم الداعي للخارص ضمان لجساره فيما لحقه من
خرص السلطان ؟

قال : معنى أنه اذا وقع باستدعائه الخارص على معنى الدلالة على
أرض جاره لزمه الضمان ، لأن الدال ضامن ، وان كان انما قصد الى
ما قصد الى ما يبعه من الدلالة على مال نفسه وموضع جاره ظاهر لا يطلب
عليه دلالة ، أن لو طلب وقصد إليه لم يكن عندي عليه على هذا ضمان .

❖ مسألة :

وعمن يطرح عليه السلطان شاة أو بقرة يعلمها له ، والشاة غير
مغتصبة ، هل يجوز له أن يأكل من لبنها وينتفع بسماها ؟

فقد قيل : اذا كانت للمغتصب لا يوجد جوابها .

❖ مسألة :

وعن رجل باع ماله فطالبه السلطان بخراجه ، فقال : انه قد باعه ،
فقال له السلطان : عرفنى من اشتراه منك حتى أطلبه ، فأخبره
بمشتريه ، فأخذ منه الخراج ما يلزم هذا المخبر ؟

قال : معنى أنه اذا كان أخذ منه بدلالته فهو ضامن لما أخذ
منه بالظلم .

قلت له : فان قال هذا الرجل : فلان العون يعرف من اشترى
المسال ، فطالب السلطان العون حتى أخبره به ما يلزم هذا الرجل ؟
قال معى أنه اذا أراد بذلك الدلالة عليه كان دالا والديال ضامن ،
وهو عندى ضامن لما أراد التعريض بالدلالة عليه على أن يأخذ منه
بذلك المعنى .

قلت له : فان كان صاحب هذا المسال قد قال القول ، وعرف
السلطان من تعريفه للمشتري بماله أو قوله أن العون يعرف من
اشترى ماله ، ولا يدري هذا الرجل أخذ الخراج من هذا المشتري
بتعريفه أو بتعريف العون من قوله أم على غير ذلك ، وقد أخذ السلطان
من هذا المشتري ، ما يكون على هذا الرجل البائع لماله بعد قوله هذا ؟

قال : معى اذا كان يثبت معنى الدلالة عليه التى تجب بالأخذ بها
الضمان ان أخذ منه بعد ذلك على معنى لما يصح معه اذا اشتحال
الى غيره ، فلا يبين لى له خروج من الضمان اذا كان على عقب ذلك أخذ
هذا الظالم من هذا المدلول عليه ، ولم يكن من سبب آخر وتبين
عليه .

* مسألة :

ومثل عن السلطان الجائر ، هل يجوز لأحد أن يأكل من طعامه
ويقبض خلعته وهديته وعطيته ، وتجوز له هبته ، وهذا السلطان
معروف بغصب أموال الناس وجبايته للخراج من الرعية ظلما منه لهم ؟

قال : معنى أنه قد قيل إن كان معروفاً هذا السلطان الذى فى يده
حرام من هذه الأنواع التى تكون منهم ، أو شئ منها ، ولا يحتمل
أن يكون فى أيديهم شئ يكون حلالاً من وجه من الوجوه ، فلا يجوز
شئ من هذا من عندهم بمعنى الحكم ، ولا الجائز ، وإذا كان فى
أيديهم أو الظاهر عليهم الحلال والحرام ، ويحتمل فى أيديهم الحلال
والحرام ، ولم يعرف هذا الذى فضل من أيديهم بأحد هذه المعانى
من الحلال والحرام ، فمعنى فى بعض القول أنه جائز حتى يعلم
صراحه .

وفى بعض القول : لا يجوز حتى يعلم طهارته من الحرام
بتظاهر الاشتراك لما فى يده من الحلال والحرام .

قلت له : فهل يجوز أن يشرب من مائهم بأنيتهم ، ويكون مثل
طعامهم أم لا ؟

قال : معنى أنه يكون حكم الماء حكم المباح إذا كان الغالب عليه
فى الموضع حكم المباح إلا ما يعارضه من الأوانى التى يحمل بها ،
ويدخر فيها ، فيعجبنى أن يكون الماء حكمه حكم اليد ، ولا يكون
حكم الاناء الذى فيه ولا يغيره حكم الأوانى عندى .

قلت له : فربما بايع الجابى سلعة بدراهم ، فلما تقاضاها كتب
الى رجل من الرعية ممن عليه خراج أن يأخذ من عنده ، فسلم اليه
الدراهم واستحلها منها ، فجعله فى حل ، هل يجوز ذلك ؟

قال : معنى أنه لا يجوز له ذلك إذا كان من أسباب الظلم ، إلا أن يبريه المظلوم من ذلك براءة لا يلحقه فيها معنى ريب أنه يتقى منه تقية ، وأنه تطيب نفسه له بذلك •

قلت له : فمن كان عليه خراج في نفسه ، هل يجوز له أن يبيع على الجبابي من ماله مثل الحب والتمر والثياب وأشياء ذلك ، ويرفع له من خراجهم أم لا ؟

قال : معنى أنه إذا كان مضطرا إلى دفع الظلم عن نفسه فيبى وجه دفع الظلم عن نفسه ، وسعه ذلك في ماله •

قلت له : فإن كان ليس عليه خراج ، هل له أن يبيع على الجبابي مثل هذا ، فإذا فتحت الجريدة للخراج ضمن هذا شيئا من الخراج مما على الناس ، وكان أداؤهم عليه حتى يستوفى من ماله على الجبابي ، وكل من سلم إليه خراجهم واستطاع منه ؟

قال : معنى أن هذا حرام حتى يخرج له معنى حلاله بمعنى لا يشك فيه ولا يرتاب من دخول التقية عليه في مثل ذلك •

قلت له : فإذا كان يخاف منه إذا لم يعطوه عاد هو واستأدى السلطان بحقه الذى عليه ، يطالبهم السلطان أيكون هذا من أسباب التقية ؟

قال : معنى أن هذا من أسباب التقية •

❖ مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : ان بيع السلطان مردود ولو كان من الحلال ، وذلك حلال للبائع اذا رضى البائع ، وكذلك المهدى الذى يهدى اليه انما يحصرم ذلك على المهدى اليه .

قال : وكذلك القاضى لا يجوز له البيع ولا الشراء ، وكذلك من كان من اسباب القاضى ، وقد قيل فى ذلك باختلاف ممن يكون له سبب يملكه .

وأما ان كان انما هو مأمور اذا أمر بشيء فعله ما يكون حكمه ؟

قال : معنى أنه اذا ظهر فى معنى السلطنة لحق بمعناهم عندى فى السلطنة .

قيل له : فان كان قد فعل شيئا من ذلك ، هل تجزئ له التوبة ولا ضمان عليه ؟

قال المؤلف : لم أجده لهذه المسألة جوابا ، وعندى أنه اذا كان بيعه وشراؤه بعدل من السعر فالتوبة تجزئيه ، والله أعلم .

❖ مسألة :

وعمن يدخل مع السلطان ويعطونه العطايات ، ما يكون ذلك هو من اسباب السلطان فى أمر النقية فى البيع والشراء وغيره أم لا ؟

قال : معنى أنه اذا كان عفيفا عن الدخول فى أمورهم من سعاية

بغيره ، ويدخل على غيره ، ويسمى اليهم بنميمة أو بنى أو دلالة كان
معى لا يلحق ملحقهم .

قال : وقد قيل يجوز بيع السلطان ولو كان جائزا ، إذا كان يعدل
من السعر ، وكذلك القاضى ومن كان من أسبابه على معنى قوله •

* مسألة :

وعن رجل غصبه السلطان ماله وهو أرض ونخل ، فأكل منه رجل
ثم استحل صاحب المال ، هل يبرأ ؟

فقد قيل : أنه يجزئيه حله من ماله إذا كان الأكل لا يتقى منه صاحب
المال تقية ، والله أعلم ببرايعه •

* مسألة :

وعن الرجل الضعيف ، هل يجوز له أن يسأل الصدقة من السلطان
الجائز أو من عامل من عماله ؟

قال : معى ليس يعجبني له ذلك ويستغنى بالله ، فان احتاج فليسأل
المسلمين ان أمكنه ذلك •

قلت له : فان فصله وسأله فأعطاه دراهم أو غيرها ، هل له أن
يقبضها منه ؟

قال : قد مضى القول فيه ، فان فعل ولم يعلم الذى صار اليه حرام ،

ولا فيه شبهة يغلب فيه الريب فهو مقصر عندي ، ولا أقول انه أخذ حراما .

قلت : فان وصل اليه وسأل السلطان أو عامله الذى يجبى لسه الخراج والناس يزنون له الدراهم ، فأعطاه من الدراهم التى يجمعها بين يديه من الخرج ، فأخذها وصارت ليه كيف الخلاص له من ذلك ؟

قال : معنى أنه اذا ثبت أن الذى أخذه من وجه حرام لا يعرف من أين هو فعلية الاجتهاد في الخلاص من الى أهله ، فان عدم معرفة ذلك فقد قيل : له أن يفرقه على الفقراء ، وقيل : أنه يكون بحاله حتى يصح أربابه فيسلمه اليهم الى كل واحد منهم بقدر حقه ان كانوا شركاء فيه .

قلت له : فعلى قول من يقول : أنه يفرقه على الفقراء ففرقه هل عليه أن يوصى به في وصيته ؟

قال : معنى أن بعضا يقول : أن عليه الوصية بذلك اذا صار بحد الاياس ومعرفة أربابه وفرقه على ذلك ، لأن الأصل مضمون ، وأربابه مخيمون بين الأجر والغرم .

وبعض يقول : أن ليس عليه الوصية اذا صار بحد لا يعرف أربابه بصفة ، ولا عليه يدرك في حياته ولا بعد موته الذى سلم اليه السلطان .

قلت له : فهل لهذا الأخذ من السلطان اذا عرف بعضا ممن كان يزن للسلطان هذه الدراهم أن يستحله من جملة ما سلم اليه للسلطان ، وإلى مقدار ما سلم اليه السلطان ، ويكون له بذلك خلاصا ؟

قال : معى أنه اذا لزمه الضمان لهم وكان فى حد لا يتقون منه
تقية فأبرأه كل واحد من قدر ما تعلق عليه من ذلك من الجملة ، رجوت
أن يجزيه ذلك أن شاء الله .

قلت له : رأييت أن طلب رجل الى السلطان أن يتصدق على هذا
السائل ، فسلم الى السلطان على هذه الصفة ضمان ما قبضه السائل ؟

قال : معى أن الطالب الى السلطان حقيق بالضمان على قول من
يقول اذا كان مال السلطان مختلطاً فيه الحلال والحرام بمعاينة
أو شهرة لا يتعري من ذلك ، لم تجز عطيته منه ، ولا بيعه ولا شراؤه
ولا صدقته الا أن يعطى منه شيئاً بعينه حلالاً .

وعلى قول من يقول : اذا غاب علم ذلك عن العطى له والطالب ،
واحتتمل أن يكون ذلك حلالاً بوجه من الوجوه فلا ضمان على القابض
له ، وكذلك الطالب عندي .

قلت له : فان غاب عن القابض سبيل العطية من أى وجه سلم اليه
السلطان ذلك ، وعلم الطالب له أن ذلك من الخراج ، هل يضمن الطالب
لذلك ؟

قال : معى أنه ان كان سأل أن يعطيه من هذه الدراهم بسؤاله
وبسببه فأعطاه لم يتعري عندي من الضمان على حال ، وإن كان انما
سأل أن يتصدق عليه أو يعطيه فأعطاه من تلك الدراهم ، ولم يكن
هنالك معونة منه على سبب غير السؤال ، فقد مضى القول فى المسألة
الأولى ، ولا يتعري عندي من الاختلاف ، وإن كان انما سأل أن يترك

عليه شيئاً من خراج ، ويتصدق عليه بتركه ، فهذا خارج عندى من المعنى ، ولا يبين لى عليه فى هذا ضمان بمعنى السؤال له .

قلت له : فان أعلم الطالب له القابض أن هذه الدراهم التى أعطاه السلطان هى من دراهم الخراج ، هل على القابض أن يصدق الطالب ويبرأ الطالب من الضمان ؟

قال : معنى أنه قيل ليس على القابض أن يصدق الطالب فيما يكون عليه فيه الضمان ، ولا يزيل عن الطالب ما عليه من الضمان بجبره للقابض .

❖ مسألة :

وعن رجل تاجر باع لرجل شيئاً فلما انتقد عليه الثمن قال المشتري : هذه الدراهم من الخراج ، وقد خلط البائع الدراهم فى دراهم له أخرى ما يلزمه فى ذلك ؟

قال : معنى أنه اذا لم يكن من أصحاب الخراج ، واحتدل أن يكون هذا اللفظ له يخرج على معنى من المعانى لم تفسد عندى فى الحكم الا أن لا يحتدل فى المعنى ، الا أنه من الخراج الفاسد ، ولا يجوز ذلك عندى .

ومعنى أن الخلطة من سائر الثمار هو الخراج وغيره مما يشبهه هذه الوجوه ، وذلك فى الاطمئنان ، وان كانت هذه الدراهم من خراج الغصب ، وقد خلطها هذا البائع فى درهمه ، فمعنى أنه لا يطيب له أن

ببما يمه بها في الحكم ، وإذا احتمل ذلك في الاحتياط والأخذ بالثقة وما يذهب إليه القلب ، فلا يجوز ذلك •

وأما في الحكم فلا أقوى على فساده ولا تحريمه •

ولو كان ذلك الذي له من السلاطين الذين يأخذون الخراج ، وقال له : هذه من الخراج ؟

فمعى أنه يحتمل في الحكم حاله ، لأن ذلك يحتمل من قوله أيضا ، وقد مضى معنى الاطمئنانة في أول الكلام •

قلت له : فإذا ثبت ضمان ذلك عليه بحكم أو باطمئنانة يقبضه لها ثم أراد الخلاص ، هل له أن يردّها عليه ويبرأ ؟

قال : معى أنه قيل فيه باختلاف :

فقال من قال : أنه يجوز أن ترد عليه وترجى له البراءة بذلك إذا ردّها بعينها •

وقال من قال : لا يبرأ بذلك أن كان هذا قد أقر بها لغيره ، ويكون حكمها حكم الأموال التي لا رب لها •

قلت له : رأييت أن أتلّفها القابض لها ، ثم أراد الخلاص ما خلاصه ؟

قال : معى أن حكمها حكم الذي لا يعرف له رب ، وقد اختلف في ذلك ، وإن فرقها على الفقراء فعمل ذلك من أحد ما قيل فيه: •

قلت له : رأيت أن قال : هذه دراهم الخراج هل يكون مثل قوله
هذه من دراهم الخراج ؟

قال : معنى أن قوله دراهم الخراج أو من دراهم الخراج يخرجان
على معنى الصفة ، ولا يوجب قوله ذلك أنها من الخراج الحرام في الحكم •

قلت له : فإن قال : هذا من تشبيب أو دراهم التشبيب ؟

قال : معنى أن هذا القول فيه سواء في الحكم والاطمئنانة ، وهو
معنى أرخص من اسم الخراج في هذا العصر ، وقد يحتمل معنى التشبيب
إلا ما تسبب من أمر شيء فهو من التشبيب •

قلت له : فإذا كان لا يحتمل من لغة أهل الموضع إلا أن الخراج هو
الحرام في التعارف ، فلا يخرج ذلك عندهم من اللفظة ، هل يحتمل في
الحكم خلال ذلك إذا كان يخرج معنى الخراج أنه من اللغة في لغة
أهل الموضع ؟

قال : معنى أنه يشبه أن يثبت على كل قوم لغتهم فيما يتعارف
بينهم أنه لا يحتمل الغاية •

قلت له : رأيت أن كان الذي يشتري من صبي وقال أن هذه
الدراهم من خراج ، والصبي من جهة السلطان أو من يتصرف لهم في خدمتهم
هل يكسبون أقراره في مثل هذا مثل البالغ ؟

قال : أما في الحكم عندي فليس هو كالبالغ ، وأما فيما تستيقنه
المعقول فذلك إليهم ، وكل أولى بلبسه •

قلت له : فان كان عبدا من عبيدهم ، هل يكون القول فيسه مثل
الصبي ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : فان كان حرا بالغا ممن قد تعرف أنه يأخذ الخراج اذا
كان قد قبض السلعة من البائع ، ثم أراد أن يزن فقال : هذه الدراهم
من الخراج ، هل يسمع البائع أن يأخذها ويعتقدها لفقره اذا كان من
الفقراء ، ولا يعلم الجندي اذا كان على قول من يقول للفقراء ؟

قال : معي أنه اذا اعتقد ذلك ، ودان بالخلاص منه متى صح له رب ،
على ما جاء في مثل ذلك ، جاز عندي على قول من يقول بأن اللاقط ينتفع
بلقطته لموضع فقره وأشباه هذا •

قلت له : فان حضره الموت وقد انتفع بها ، هل يكون عليه في ذلك
وصية ؟

قال : معي أنه قد قيل في مثل هذا ان عليه الوصية بالصفة بأقرب
ما يرجو معرفة ذلك من الصفة •

قلت له : فان كان انتفع بها على نية تكون عليه الوصية ؟

قال : هكذا عندي •

بِسَابِ

فِي اخْذِ الْجَوَائِزِ مِنَ الْجَبَابِرَةِ وَعَمَالِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ

ومن غير الكتاب : قال محمد بن جعفر رحمه الله تعالى : ولا بأس بأخذ الجائزة من الجبابرة وقبول الهدية منهم ، وأكل طعامهم ، وليس ثيابهم ، وركوب دوابهم ما لم يعلم حرام ذلك ، والذي يدخل مع السلطان في عمله ، ويعطيه على عمله أجرا ، هل عليه مع التوبة رد ما أخذ منهم إذا كانوا يعطونه على العون لهم في مظالم العباد ؟

قال : أن كان هذا الرجل مستحلا لما دخل فيه ، فليس عليه رد ما أخذ ، وعليه التوبة من ذلك ، وإن كان محرما الدخول في عملهم والنصر لهم في مظالم العباد كان عليه رد ما أخذ من هذا السلطان ، وذلك مثل النائحة إذا أرادت التوبة كان عليها رد ما أخذت إذا قوطعت على ذلك .

وأما ما أعطيت النائحة بغير شرط فانما عليها التوبة ، ولا رد عليها لما أخذت على ما أعطاهما ، وكذلك هذا الرجل في عمل السلطان إذا كانوا قطعوا له على ذلك العمل أجرا وهو يرى في دينه أن ذلك العمل حرام عليه ، وقد قطع له السلطان أجرا عليه مسمى ، ثم أراد التوبة فعليه رد ما أخذ من ذلك الأجر .

وأما ما أعطاه السلطان بغير أجر معروف ولا شرط معروف ، وانما عليه رد ما أخذ من المظلومين ، وليس عليه رد ما أخذ من السلطان إذا كان إنما أخذ بغير شرط ولا أجر مسمى .

قال غيره : هذا معنا في الحكم على قول ، وقول انه اذا كان الدخول في الديون انما هو على الظلم للعباد والمعونة على ذلك ، فأخذ منه أجرا ، وأخذ ذلك على الدخول في الظلم والمعونة على الظلم ، فعليه رد ذلك ، والله أعلم .

✽ مسألة :

ومن عمل للجباية شاعرا لم تجسزه التوبة الاعلانية ، وقتلوا في المحرم لما يركب اذا قال : أستغفر الله من جميع ما فعلت أجزت التوبة ، ومن كان حدثه شاعرا كان عليه التوبة شاعرا ، وان كان حدثه سريرة أجزته التوبة سريرة ، وأن كان دخوله مع الجباية بشيء من المظالم فطيه ردها ، ومن جبي لهم الخراج وتسمى بولايتهم ، وكان معه جند يجبي بهم الخراج من أهل بلده ، ثم أراد التوبة ، فعليه رد ما اقتضى أو أمر لا غير ذلك ، والله أعلم .

واذا كان العامل محرما لما ارتكب مما يلزمه فيه الضمان ، والمعمول له مستحل ، فالضمان على العامل دون المعمول له ومعنى اذا كان المعمول له محرما والعامل مستحلا ، فالضمان على المعمول له . مما صار اليه من عند العامل مما ظلمه له من الناس دون العامل .

وان كان كلاهما مستحلين فلا ضمان على أحدهما وان كانا محرمين فهما ضامنان ، فاذا صبح مع العامل أن المعمول له قد أدى أصحاب الحقوق حقوقهم التي ظلمها له زال عن العامل الضمان ، والله أعلم .

وعون العامل أن قبض للعامل فعليه ، فإن أدى العامل اجزأ عن العون •

✽ مسألة :

القاضي نجاد : أموال الجبارة على أربعة أقسام ، أما ما كان من جباياتهم ففيه ثلاثة أقاويل :

قول : لا يجوز لأحد التعريض بها ، ولا الدخول في سببها ، وأنها أموال موقوفة حشرية •

وقول : أن الامام يفرقها على الفقراء ، ودليله فعل عبد الله بن يحيى طالب الحق الحضرمي ، لما استولى على خزائن اليمن ، فرق ما وجد فيها على الفقراء •

وقول : ينفذها الامام في عز الدولة ، والدليل على ذلك فعل على بن أبي طالب ، لما استولى على جباية طلحة والزبير من البصرة ، فرقها على أصحابه ، وقيل : أنهم كانوا اثني عشر ألف رجل ، فوقع لكل رجل منهم خمسمائة درهم ، وفي موضع واختلفوا في ثبوت خزائن الجبارة من أهل القبلة إذا صح أنها من جبايتهم :

فمن أبي معاوية فعل ما ذكرنا •

وعن أبي عبيدة في المسلمين إذا ظهروا على الجبارة فما وجدوا في بيت مالهم ، وصح أنه من جبايتهم ، واحتاج المسلمون اليه ، جاز لهم أن يأخذوه •

وسمعتنا قولاً وهو فعل ابن يحيى أبو الحواري ، وفيها قول آخر وهو المعمول به ، والمجتمع عليه : أن ما ببيوت الجبابرة هم أولى به ، وورثتهم أولى به من بعدهم .

وبلغنا عن المرداس بن جدير أنه مر به مال من جباية الجبابرة محمول الى عدوهم الذي خرجوا عليه ، فأخذ منه عطاءه ، وقال لأصحابه : من كان له عطاء فليأخذ منه عطاءه ، ولم يعرض لما بقى من المال .

وقول : ما وجد في أيديهم في بيت مالهم من مال وسلاح وطعام وخيل سهم أولى به ، وورثتهم ، ولا يحل أخذ شيء من ذلك الا أن يصح فيه ظلمهم لأحد من الناس ببينة عدل رد الظلame بعينها ، أو صحت بالبينة العادلة بوزن أو كيل بعد ذلك لأهل الظلame مما وجد في أيدي الجبابرة أو في بيت مالهم ، وهم أولى به .

وأحسب أن هذا قول محمد بن محبوب القاضي نجاد ، والنظر يوجب عندي أن كانت الدولة فقيرة والامام محتاج فله أن يستعين به في عز الدولة ، وإن كان غنيا عنه غير محتاج اليه فلا يتعرض له ، ولا يدخل فيه وأما أموالهم التي هي لهم فلم نعلم أن أحداً من المسلمين أجاز شيعياً منها ، والله أعلم .

وأما ما أخذ منهم من كراع أو خف أو سلاح أو أوقية فجسائر أن أن يستعان بها عليهم ، فإن تلف في الحرب ففيه اختلاف :

فقول : لاضمان عليهم فيه لأنهم أخذوه بأثر وسنة كلا عن أبي

مودود .

وقيل : عليهم الضمان ، وهو في بيت المال ، وإن تلف بعد الحرب
فلا ضمان عليهم إلا أن يكونوا عرضوه للضياع ، فعليهم الضمان •

فإن كان الذي لهم خائجين من المصر فرق على الفقراء ، وقول يباع
ويفرق ثمنه على الفقراء ، والذين يسيروا بيعه دليلهم على ذلك فعل
المسلمين في رجل اسمه عيسى بن جعفر ، وشيعته ، باعوا جميع ذلك
وأنفذوا به إلى ورثته •

قال : وعندي أنهم فعلوا ذلك لما أن عرفوا ربه ، والضرب الثالث
هو ما وجد للجبابرة وأعوانهم وكتابهم وأخذائهم من مال من غير أن يعلم
أنه من جبايتهم فجائز أن ظلموه ، وأخذوا ماله أن يقاصصهم ويحاسبهم
بما أخذ أحد أصحابهم سلطان عمان ، أو ولاية أو جماعة ، ويجعل ما لزمه
لبعض أعوانه عوضا مما أخذ منه أحد منهم يوم آخرون من جماعتهم
وولاتهم ، وهو فعل الشيخ أبي محمد ، ولم يجز ذلك الشيخ أبو الحسن
والله أعلم •

والقسم الرابع لم أفسره ، والقصد إلى طلب غيره وبالله التوفيق •

* مسألة :

وإذا جبى السلطان جباية على وجه الصدقة ، وأخذ العشر منهم ،
وظهر المسلمون عليه ، ومعه مال لم يأخذه ، فإن عرف الذين أخذ منهم
رد عليهم ، وإن لم يعرفوا فرق على الفقراء ، فإن قال ورثته هنا مال
أبينا ، وقالت البيعة : أن الجباية التي كان جباها توضع في هذا البيت ،
فرق على الفقراء ، إلا أن يجيء ورثة السلطان بالبيعة أن هذا المال لهم •

❖ مسألة ؟

ومن أودعه قائد من قواد السلطان حمارا ، ثم رأى قوما بعد ذلك يتظلمون من ذلك القائد ، ويقولون : انه سلبهم حمارا أو غيره ، ثم رد الرجل الحمار الى القائد ، ثم شجر في قلبه قول القوم ؟

فلا يلزمه في الحكم شيء حتى يصح أن الحمار لهم ، وقد دفعه الى من أودعه اياه ، والله اعلم .

❖ مسألة :

وعن رجل يأتى بالدراهم ويقول : أخذها من الديوان أو يقول : أخذها من الثقة وهو ممن يعرف أنه يعمل للسلطان قلت له : هل أبيعه ؟ قال : نعم لك ذلك الا أن يقول : انه أخذها من الخراج .

❖ مسألة :

ومن طوّل بالخراج فطلب رجلا يكون معه ليلتمس الخراج ، فدفع اليه الموكل ، فظلم ذلك الوكيل حدا في ملازمته لهذا الرجل ؟

فلا آمن عليه الضمان اذا طلب الى السلطان انفسنا يظلمه ويظلم غيره ، وليس له أن يطلب من يظلمه ومن أخذته الجندى ففر منه ، ودخل في قوم يطلبهم الجندى فأخذهم وكان دخوله منتجئا اليهم ، لا يعلم بطلب الجندى لهم فهو سألهم أن شاء الله .

وان كان دخوله عليهم مغريا بهم فهو آثم ، ومن دفعه الى عامل الجبار دراهم عن رجل بأمره ثم قبضها من العامل فعليه الضمان لصاحبها الذي أخذت منه اذ اكانت أخذت منه بخسر حق ، وعلى العامل أيضا الضمان ، وهما ضامنان حتى يؤديها الى صاحبها ، فانه أبرأ صاحب الدراهم الآخذ لها من عامل الجبار ، ولا ضمان على الآخذ لعامل الخيار وهو بمنزلة اللص •

* مسألة :

ومن سلم اليه أحد دراهم وقال له : أدها عنى الى العامل ففعل كما أمره ؟

فجائز له ، ولا ضمان عليه •

ومن كان له على جبار حق فجاء اليه آخر فقال له : ان هذا الرجل يريد أن يأخذ منى كذا فلا يأخذ منه شيئا حتى أعطيك أصلح لى من أن أعطيه هو ؟

فانه لازم له وعليه أن يسلم الى الذى ضمن له بذلك ، لأن هذا من الغرر ، والله أعلم وبه التوفيق •

باب

في مدافعة الجبابرة وما يجب من ذلك

ومن غير الكتاب : وجدت في آثار المسلمين في أهل بلد أرادوا دفاع
البغاة عنهم خوفا أن تذهب الأموال والأنفس ؟

فالدفاع والتسليم على أهل الأموال من الأصول دون الفقراء ،
والله أعلم ، وبه التوفيق •

وأما الغريب الذي له الأمانة ليس عليه شيء ، وأما اليتيم والغائب
إذا كان له أموال من الأصول يلزمهم بالقسط ، والله أعلم •

وعن القاضي عبد السلام بن الحسن بن خميس إلى الفقيه
سالم بن راشد بن خاتم عن العبد إذا أقبل إلى البلد ولم يقدر
أهل البلد على قتاله ، وقد نزل على البلد ، وأرسل إلى أهل البلد
أما أعطسوني ذا وذا والا خربت داركم ، فخرج إليه جباة البلد
ووافقوه على سد معلوم عن استباحة البلد ، وخراب الأموال ، يجب
هذا الغريم على جميع الناس بالحساب ، وعلى أموال الأغنياء
والأيتام ؟

فنعم ، يكون ذلك على جميع أهل البلد الضعيف والقوى ،
والأغنياء والمساجد ، والأيتام •

وقال الوارث بن كعب الامام رحمه الله : كل يقسطه هذا حقظته
عن الشيخ صالح بن وضاح بن محمد ، عرضت هذه المسألة على
الشيخين الفقيهيين : شائق بن عمر ، وأبى القاسم محمد بن سليمان ،
فصحت •

ومن جواب الفقيه زياد بن أحمد بن راشد الى الامام محمد
ابن سليمان عن العدو اذا أراد خراب البلد وهمهم دور المسلمين ،
وأراد الامام أن يمنع الدار عن العدو ، وعن المضرة في الرعية ، وأراد
أن يستأجر قوما ليجمع بهم الرعية والبلاد عن مضرة العدو ، وكان
الامام في ضعف ، وليس عنده بيت مال كيف يوجب الامام على الرعية ؟

فالواجب والموجود في الأثر عن أهل العلم والبصر ، أن على الرعية
أن يسعدوا الامام بأموالهم وأنفسهم لاصلاح الرعية ، وسلامة
الدار ، ومثلهم كمثل المركب اذا ضربه الضب ، فعلى أهمل المركب أن
يطرحوا ما في المركب لسلامة الأنفس ، لأن الواجب على الانسان أن
يفدى نفسه ولو بجميع ما يملك من ماله •

كذلك أهل الدار عليهم فداء أنفسهم وأموالهم بما يقدرون عليه
من مال ، ويكون على الرعيح والوضيح ، على القليل بقلته ، والكثير
بكثرتة ، ولو لم يملك أحد منهم الا منزله فعليه بقدر منزله يقسط
بينهم بالثمن ، فهذا السذى أعتمد عليه وأعرفه من آثار المسلمين ،
’علم •

ومن جواب الفقيه محمد بن سليمان بن مفرج : وكذلك يجوز
للامام في مال رعيته اذا وهنت أعوانه ودولته ، وضعف وخاف على
رعيته ودياره من العدو ، أن يصالح العدو على نصف أموال رعيته
أو ثلثها ، أو يشترى بذلك أعوانا يعينوه على عدوه ، كما صالح
النبي صلى الله عليه وسلم خصماءه وأعداءه على نصف أموال أصحابه
وأعوانه ، فإن احتج محتج ، وعاند معاند ، وقال : لم يتم الصلابة ذلك
الصلح ولم يرضوه ، ويقولهم للنبي صلى الله عليه وسلم : ان كان هذا
وحيا أوحى الله اليك ذلك والا فنحن من قبل قدومك الينا لم
نصالحهم بأموالنا ، بل قاتلناهم بأسياقتنا ورميائنا ، وما قدروا علينا ،
فكيف بنا اليوم وقد أعزنا الله بك ؟

فحينئذ بطل صلحه الذي قد كان صالح عليه ، وهون عليه
ما سمع من كلامهم ، وأعجبه عزمهم على قتالهم ، فجوابه أن الصلح
الذي قد ذكره ، وتصددت به ، وأشهره وأشاعه وأظهره ، فهو سنة
ثابتة ، وحجة واضحة لائحة من محجة بيينة ظاهرة •

والدليل على صحة ذلك فعله صلى الله عليه وسلم لما اشترى
الجزور من الأعرابي بالتمر ، ويرى أن التمر عنده ، فلم يجسد عنده
تمرا ، فرجع الى الأعرابي فقال له : هل لك أن تؤخرنا الى الجداد ؟

فقال الأعرابي : واغدراه ، فاستسلف له النبي صلى الله عليه
وسلم من عند ابنة حكيم فأسلفته ، أي أقرضته التمر وقضاه ، ولم
يكن الأعرابي يومئذ أسلم ، فعمل المسلمون باستفهامه الذي أشار به
للأعرابي ، ولم يقطع الأعرابي ، ولم يقبل •

فأجاز المسلمون بيع اللحم بالتمر نسيئة ، واحتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي •

وكذلك العامل من أولى الأمر إذا عمل بالصلح واشترى له أعوانا فحجته فعل النبي صلى الله عليه وسلم في الصلح الذي صالح عليه ، والله أعلم ، فهذا الذي وجدته مؤثرا عن الفقهاء المتأخرين •

وقد نظرت في هذه المسائل المذكورة فوجدتها مخالفة لأنصار المسلمين المتقدمين من أهل الاستقامة في الدين ، مخالفة لكتاب رب العالمين ، ولسنة سيد المرسلين ، لأن ذلك الخراج والكسرة التي تجبها جباة البلد والامام الضعيف للجبار من مال اليتيم والمسجد قبل وقسوع الضرورة في مال اليتيم والمسجد ، قبل قبض مال اليتيم والمسجد ، على خوف التلف عليه من قبض الجبار ، قبل وقسوع الضرر •

وكذلك أخذهم من مال الحاضر بغير رأيه ، وطيبة نفسه ، فهو آثم وعدوان ، وقد حرم الله التعاون على الآثم والعدوان ، فقال عز وجل : (ولا تعاونوا على الآثم والعدوان) وحرم التكون للظلمة ، فقال تعالى : (ولا تركزوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون) •

وقد نهى الله عن طاعة الآثم في آثمه ، والكافر في كفره ، فقال عز وجل : (ولا تطيعوا أمر المسرفين • الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون) : (ولا تطع كل حلاف مهين) وقال : (ولا تطع الكافرين والمنافقين) •

وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن معونة الظلمة فقال : « يحشر
الظلمة وأعوانهم ومن أعانهم ببرئ قلم أو مدة دواة الى النار والله
لا يحب الظالمين » وقال عليه الصلاة والسلام : « لا طاعة لمخلوق في
معصية الخالق » وقال عليه الصلاة والسلام : « لا تطيعوا أمركم
بمعصية الخالق » .

وكذلك أجمعت الأمة من أهل الاستقامة على تحريم ذلك كله ، وأنه
من فعل ذلك استحق عندهم البراءة والخلع .

ومن جامع الشيخ أبى الحسن على بن محمد البسيوى : وليس
لأحد أن يعين الجبابة بمعونة إلا أن يخاف على البلاد والرعية ،
فلا بأس على من طلب الاستيلاء على البلاد والعباد بغير طلب ولا جبر
إلا من أعطى ذلك بطيبة نفسه ، وبرأيه ، ولا يتعرض من قام بذلك
لمسال يتيم ولا غائب ، فعسى يجوز له ، وأما أن يحبى لهم الخراج
فذلك حرام .

ومن كتاب المصنف : أقاويل لا يجوز لأحد أن يستخرج ما على
قومه من الخراج للسلطان ، والله لأن يبذل نفسه للعذاب أعجب الى من
أن يقرب شيئاً من ذلك .

ومن جامع أبى محمد قال : من كلفه الجبار أن يحبى له الخراج
من الناس ، كان عليه أن يهرب منه أن قدر على ذلك ، فإن فعل شيئاً
من ذلك كان ظالماً ضامناً شاداً على عضده ، والله أعلم وبه التوفيق .

باب

في المباحات والحل والتعارف

ومن جوابات الشيخ السعيد أبى سعيد محمد بن سعيد أسعده
الله : وعن مال أوصى به للفقراء ، هل يجوز للفقير المحتاج أن يخرج
منه مثل خشب أو حطب أو مسواك أو غير ذلك ؟

قال : معنى أنه يجوز ذلك أن ينتفع به منه أهله ما لم يضر
أصل المال .

قلت له : فإن كان تحت نخل هذا المال صرم ، هل يجوز بيعه
وقلمه ؟

قال : معنى أنه ما كان أخلجه أصلح للأصل ما لم يكن يصلح
للرجائل فجائز ذلك عندي أن ينتفع به أهله .

وسئل عن الصرم الذي تحت النخيل أهو من الأصل أم هو من
الأصل أم هو من العروض ؟

قال : معنى أنه ما خرج من حد الرجائل ، ولم يصلح قلمها
للفسل ، أو كان قلمه أصلح للنخل فهو عندي بمنزلة العروض .

قلت له : نخل للفقراء وتحتة صرم ، هل يجوز أن يباع ويشترى
بثمنه ماء يسقى به النخل أو يفسل في موضع من نخل الفقراء ؟

قال : يعجبني ذلك إذا كان أصلاها لهذا المسال •

قلت له : فهل يجوز أن يباع من أصل هذا المسال ، ويشتري به ماء يسقى به ؟

قال : معي أنه لا يباع من الأصل ويشتري به ماء لسقيه ، ويعجبني أن يباع من الثمرة ويشتري به الماء للسقى •

قلت له : فإن لم يكن في الثمرة كفاية لأصلها ولشراء الماء ، هل يباع من الأصل شيء ؟

قال : معي أن هذا المال حكمه حكم الوقف ، ولا يجوز أن يباع منه شيء ، وهو بحاله لا يزال منه شيء •

❖ مسألة :

وسئل عن نخلة للفقراء وتحتها صرم قد كبر ، وجذع لم ينفق للبيع ولا يصلح للفسالة وهو مضر بالنخلة ، هل يجوز قطعه عن النخلة ؟

قال : معي أنه إذا كان قطعه أصلح للنخل قطع •

قلت له : فإن كانت هذه النخلة في يد رجل يجوزها ، وقائم بها أيجوز للرجل أن يطنبها منه ويسلم إليه الثمن •

قال : معي أنه إذا كان قائما عليها من قبل حاكم أو محتسب ، وكان ثقة جاز لمن أراد ذلك أن يطنبها ويسلم إليه الثمن •

قلت له : فان أطناها هذا الرجل وسلم الثمن الى الوكيل
أو المحتسب ، وجاء فقير أراد أن يشرف هذه النخلة أيمنعه المظني
أم لا ؟

قال : معنى أنه لا يمنح الفقير منه الا أن يحدث فيه حدثا الا أنه
يقيم عليه الحجة ، هكذا عندى أنه يمنعه بغلته بغير مجاهدة يحدث
فيه الا بعد قيام الحجة •

قلت له : فان صح مع الفقير أن هذا قد أخذها بالطنا يحرم
عليه الأكل منها الا برأيه ؟

قال : معنى أنه اذا ثبت ذلك بما هو أصلح للنخلة في نظر
أهل العدل ، لم يكن للفقير أن يأكل من هذه النخلة الا برأى
المظني •

قلت له : ويجوز للمظني مجاهدة الفقير كما يجاهد على
ماله ؟

قال : هكذا عندى •

❖ مسألة :

قلت له : فهل يجوز التأنى بآنية الذهب والفضة ؟

قال : معنى أنه نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التأنى بآنية

الذهب والفضة ، ويخرج ذلك عندي من طريق السرف ، وكذلك النهي
عن لبس الحرير •

قلت له : فما تقول في الميك من الفضة الذي يكتحل به يخرج من
الآنية ؟

قال : ليس يخرج عندي من الآنية •

قلت له : فما صنع من الذهب والفضة يطرح على آلة الدواب
والسلاح والآلة أهو معك من الآنية التي جاء عنها النهي عن النبي
صلى الله عليه وسلم ؟

قال : معي أن هذا آكل من الأول ، وهو من الزينة والحلى ، ولم
ير به بأسا على معنى قوله •

قلت له : هل يجوز استعمال الأعجم والاستعانة به في الأعمال إذا
كان يعقل منه بالإيماء ما يعرف به الرضا من الكراهة والمساعدة من
الامتناع ؟

قال : معي أنه إذا كان يفهم منه في معاني الاعتبار ويفهم الأجرة
والربح والمساومة في ذلك فهو عندي كفره من الرجال إذا عرف منه
ذلك ، وكان يعقل ذلك ، ويعقل عنه كان العمل بأجر أو سهم ، كل
ذلك سواء إذا استدل على معرفة ذلك •

وأما الصبي فقد قيل : أنه إذا عمل للانسان بأجرة ولم يأمره
ذلك الانسان الذي عمل له مما فعله في ماله فيما هو مباح له ،

فكذلك جائز ، ولا تبعة على العمول له ذلك ، وأرجو أن هذا الاستقاء الذى ذكرت أنه اذا استقى من ماء مباح فى سقائك والمصرف والعادة أنه يؤخذ ذلك لاله ، فهذا عندى جائز .

ويجوز أن تشرب منه أنت وغيرك بأمرك اذا كان الماء لك ، وكذلك اذا كان المصرف والعادة والصبي انما هو يستقى لك فى سقائك لاله ، وانما يستقى من ماء مباح أو من ماء غيره بأمره على سبيل الاستقاء لك ، فعندى أن الماء يكون لك على الوجه فى معنى التعارف .

وأما العبد اذا وصل اليك بآنية فيها طعام فاطمأن قلبك أنه من عند من يجوز لك أخذه على وجه العطية والهدية أو الضيافة أو الرسالة ، واطمأن قلبك الى ذلك على هذا السبيل أو الى شيء منه ، فلا بأس عندى بأخذك ذلك ، كان العبد صغيرا أو كبيرا أقصر بذلك العبد أو لم يقصر ، وسلمه على وجه التسليم اليك على معنى ما يطمئن قلبك أنه لك من أحد هذه الوجوه أو غيرها ، مما يجوز كل ذلك عندى سواء ان شاء الله .

وأكثر أمور الناس تجرى على الاطمئنان وتضييق عليهم الأحكام ان حملوا أنفسهم عليها ، وسواء عندى سألته أو لم تسأله ، ولا أحب لك أن تسأله تشغله بذلك عن حال من أهواله ، الا أن يكون ذلك يجوز فى مال سيده باباحة أو باذن أو بصال من الأحوال .

❖ مسألة ❖

وعن رجل قال لرجل : أنا فى الصلة من مالك ، فقال له : إيه ، هل يكون ذلك حلالا ؟

قال : معنى أنه استحطه من شيء ثبت له فبيده الأصل أو استحطه من شيء ثبت له فبيده الإباحة فأجابه بهذا الجواب ، خرج عندي على معنى ما يعرف من لفظ المجيب من تعارف الكلام منه ، فإن كان يخرج على الأغلب من لغته فإنما هو على معنى الإيماء بذلك ، ولم يفهم من معنى الكلام ، فهو يخرج عندي على معنى الاطمئنان لا في الحكم .

❖ مسألة :

وإذا كان على رجل لرجل دين ، فقال للذي عليه الدين : ان مت أنت فأنت في حل ، وان مت أنا فأنت في حل ، وخرج الذي له الدين الى سفر هل يبرأ هذا الذي عليه الدين على هذه الصفة ؟

قال : معنى أن هذا الحل حل شريطة فلا يقع الحل على حال الا يموت أحدهما .

قلت له : فان ماتا جميعا معا يقع الحل أم لا ؟

قال : معنى أنه على قول من يقول بموت المحل يكون حلا فيكون حلا بموتهما جميعا لا يضيق عندي ، لأن الميت يجوز حله أن يحل مما له من الحق ألا أن يشترط عليه أن مت قبلك أو مت قبلي .

قلت له : فان غاب صاحب الحق ، ولم يعرف ما حاله ، ثم حضر الذي عليه الحق الموت ، هل عليه أن يوصى بالحق ؟

قال : معنى أن الحق عليه حتى يبرأ منه ، أو يأتي الشرط ببرأته .

❖ مسألة :

وسألته عن رجل عليه لرجل دين درهم ، وهو لا يعرف أن له قبله درهماً لقيه فطلب إليه أن يجعله في حل من ماله إلى درهم ، قلت : أكون هذا مكرراً أو لا يبرأ من الدين الذي قد لزمه ؟

قال : معنى أنه إذا احتسب بحيلة باطل لحق بسبب المكر ، وأما أن كانت حيلته بحيلة حق ليبراً من لازم لزمه ، فليس يقال : أنه مكر عندي .

قلت له : فإن أخذ ثاة وصاحب الثاة يطلبها ، ويتهم بها الناس ، ثم لقيه هذا فاستقطه إلى قيمتها ، وقد أتلها أيبراً مما قد لزمه منها أم لا ؟

قال : إنها إذا كانت قائمة فلا أعلم أن فيه اختلافاً إلا أن عليه ردها ، وأنه لا يبرأ ، وأما أن كان قد أتلها ، وكان صاحبها بمعد في طلبها ، فمعى أنه في أكثر القول أنه لا يبرأ ، ولعله يلحقه معنى الاختيلاف .

قلت له : فإن أخذ له شيئاً وباعه ، والشئ قائم بعينه ، هل يلزمه فداؤه ورده إلى صاحبه أم لا يلزمه رده ؟

قاله : معنى أن عليه الرد إذا قدر عليه بما عز وهان .

قلت له : فيلزمه فداءه بالقيمة يوم باعه أو يوم يجده ؟

قال : معى أنه يكون لرب المال الخيار أن شاء الثمن السدى
باعها به ، وإن شاء قيمتها يوم يجيئها •

قلت له : فإن كان قد باعها على من لا يقدر على فدائه ، هل
له عذر ؟

قال : معى إذا لم يقدر عليه ، فلا يكلف إلا ما يقدر عليه •

قلت له : فإن ماتت في يد المشتري بعد أن زادت ، أيلزمه قيمتها
يوم باعها أو يوم ماتت ؟

قال : معى أنه يلزمه ما اختار صاحبها ، لأنها مضمونة وعليه
ردها •

* مسألة :

وسألته عن الأرض إذا كانت للفقراء ، هل يجوز لأحد من
الفقراء زراعتها ؟

قال : معى أنه يجوز ذلك •

قلت له : فإن زرعها هذا الفقير ، ثم عارضه أحد من الفقراء
فيها ، وقال له خذ عنك وما غرمت ، والباقي فأعطني منه ، هل
يجوز له ذلك ؟

قال : معى أن هذا الزارع إن كانت هذه الأرض في يد أحد من

المسلمين يقوم بها ، وينهى عنها ، فزرعها هذا الزارع بغير رأيه كان لهذا الفقير الثاني ما طلب ، ويأخذ الزارع عنه وغرامته ، والباقى له فيه حصة كواحد من الفقراء •

وان كانت هذه الأرض متروكة ليست في يد أحد يقوم بها وينهى عنها ، فزرعها هذا الفقير ، ثم عارضه أحد من الفقراء لم يكن له ذلك •

قلت له : فان زرع هذا الفقير هذه الأرض برأى من هي في يده ، فالى من يسلم الباقي الذى للفقراء ؟

قال : انه يسلمه الى الذى هو قائم في هذه الأرض من المسلمين •

قلت له : فان امتنع هذا القائم أن يقبض من الزرع ما للفقراء ؟

قال : معنى أنه لا يسعه أن يمتنع عن قبض ما يلزمه حفظه والقيام به •

قلت له : فان كانت هذه الأرض التى للفقراء في زمان ليس لها قائم من المسلمين ، ولا هي في يد أحد من المسلمين ، هل لأحد من الأغنياء أن يزرعها بحصة على قدر القعادة ، وما يجرى به القسم من القعادات في الأرضين ، ورأى أن ذلك أصلح للفقراء وأسلم لهذه الأرض أن لا يطمع بها أحد من السلاطين فيجعلها شبيه الصوافي ، هل لهذا الغنى زراعتها على هذا السبيل ؟

قال : معنى أنه يفرقها على الفقراء •

قلت له : فهل يجوز له أن يسلم هذه القعدة الى من يعوله من
الفقراء مثل أمه أو غيرها .

قال : معنى أنه يجوز له ذلك .

قلت له : فان كان رجل أوقف على الفقراء مثل نخل أو غيرها ثم
رأى ناسا ممن يستعين بثمره النخل على شيء من المعاصي ، وتغلب
عليها دون غيره من الفقراء ، هل له أن يمنع هذه النخل من الأرض ،
ويجعلها في يد ثقة ، ويجعلها في الفقراء ؟

قال : معنى أن هذا المال اذا خرج من يده الى الفقراء فهو فيه
كغيره من المسلمين ، وله أن ينظر في ذلك ، ويشاور المسلمين في حفظ
ذلك .

قلت له : فيلزمه حفظ ذلك المال ؟

قال : معنى أنه اذا كان ثقة ، وقدر على ذلك فعليه حفظه .

❖ مسألة :

وعن رجل خرج يمتار لأولاده ، فامتار ورجع الى أولاده فوجد
صبيا في ذلك الموضع في فلاة يحمل الصبي ، ويترك ميرته أم يترك
الصبي ويحمل طعامه لأولاده وهم محتاجون الى الطعام ؟

قال : معنى أن القيام بعولته ألزم اذا كان لا يقدر على حفظ
هذا الصبي ، والقيام بعولته ، وان كان يقدر على حفظ هذا الصبي ،

والقيام بمولته جميعا وكان في موضع هلاك يخاف عليه القيام بذلك
كله عندي *

✽ مسألة :

وهل يجوز لأحد أن يأخذ ترابا من الساقية الجائر يستبرىء
به من البول ؟

قال : معى أنه اذا كانت الساقية الجائر تجرى في الأموال المربوية
لم يكن لأحد أن يأخذ منها ترابا ولا غيره *

✽ مسألة :

وسئل عن رجل قال لرجل : اجعلنى في الحل من مالك الى عشرة
دراهم وقيمتها ، قال له : أنت في الحل ، هل يكون هذا حلالا ثابتا
جائزا ؟

قال : أما في الحكم فلا يجوز عندي ، وأما في الاطمئنانة فان كان
قصد الى الحل من ذلك ، وقصد المحل الى احلاله من ذلك ، وعرف
ذلك منه ، وكان هذا مبلغ معرفتهما في اللفظ ، فأرجو أن يجزيه على
القصد لا على اللفظ .

✽ مسألة :

وسئل عن رجل يريق البول في أرض قوم ، هل له أن يأخذ
منها ترابا أو شيئا يستبرىء به ؟

قال : معى أنه اذا كان الذى يستبرىء به أخراجه من الأرض
اصلاحاً لها ، وكان ذلك مما يخرج منها فلا بأس عندى •

قلت له : فان أخذ منها طفالة ، هل له ذلك ؟

قال : معى أنه اذا لم تكن فيه مضرة ، ولا له قيمة فى الموضع ،
فقد قيل فيه باختلاف :

قال من قال : يضمن ما أخذ من قليل أو كثير •

وقال من قال : حتى يكون فى أخذه مضرة أو لما أخذ قيمة ثم
يكون عليه الضمان فيما أخذ •

قلت له : فان أخذ من الطريق ما يستبرىء به ، هل له ذلك ؟

قال : معى أنها اذا كانت طريقاً جائزاً لا تأتى عليها الأملاك ،
فجائز لمن أخذ منها بلا مضرة ، وأما التى تأتى عليها الأملاك ، فهى
عندى بمنزلة الأملاك ، وليس له أن يأخذ منها شيئاً الا على سبيل
ما يأخذ من الأموال •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل قعد يقضى حاجته فى الفلج ساحت عليه امرأة ميتة
متعربة يرفعها أم يتركها فى الفلج ؟

قال : معى أنه يلزم بها ، فان قدر أن يلف على ما يمسه من بدنها

ثوباً ، ويمسها من فوق الثوب فعل ذلك وإن لم يمكنه ، وخافد عليها الضيعة ، وأن لا تقبر أمسكها كيف ما قدر ويتوقى محارمها وعورتها •

قلت له : فإن نظر الى عورتها وبدنها ، ولم يتعمد الشهوة بهذا ؟

قال : معنى أنه إذا لم يمكنه القيام بما يجب عليه من أمرها إلا بالنظر الى شيء منها ، ولم يتعمد الى ذلك لغير معنى ما يصاوله من أمرها ، فليس عليه بأس في ذلك إن شاء الله •

قلت له : فإن نظر اليها بشهوة منه للنظر لبدنها ومحاسنها وعورتها ، ولم يكن منه غير النظر الى ذلك منها ما يلزمه في ذلك ؟

قال : معنى أنه لا يلزمه إلا التوبة والاستغفار ، إلا أن يكون نظر الى نفس الفرج منها على التعمد منه لذلك ، لعل في بعض القول أن ليس عليه •

قلت له : فإن نظر الى بدنها ومحاسنها ، وبأس منها ذلك بيده ما يكون عليه أن أراد التوبة ؟

قال : معنى في مسه ما دون الفرج تجسزيه عندي فيه التوبة ، وأما مس الفرج على التعمد فيخرج عندي فيه الاختلاف في لسزوم الصديق •

✽ مسألة :

وعن الرجل يجامع زوجته وهما عريانان متلاصقان في ثوب واحد ، ويتحدثان يسعهما ذلك أم لا ؟

قال : أنه نهى عن الكلام عند الجامعة ، ومعنى أنه يخرج نهى
أدب ، ولا يبين لى فى هذا الموضع نهى تحريم .

* مسألة :

وعن الرجل النساج ، هل يجوز له أن تعمل معه الزبجية الجرة
ويجتمعان على الخشبة ؟

قال : معى أنه إذا كان مأمونا عليها لا يدخل عليها إلا باذن ،
ولا سرج له ، وكانت هى لضيقها جائز لهما ذلك .

* مسألة :

وسئل عن رجل كان الناس يرفعون أشياءهم عنده فى منزله ، وفى
وقت خوف لحقهم ثم أمنوا واسترجوا أشياءهم ، ووجد الرجل فى
منزله شيئا لم يعرفه لمن هو ، ولم يقع معه لمن يسكون هذا الشيء ،
وما يلزمه فيه ؟

قال : معى أنه قيل : فيه باختلاف :

قال من قال : ان كان هذا الشيء مما يمكن أن يملك هذا الرجل
مثله ونسيه ، كان له إلا أن يصح أنه لغيره .

وقال من قال : انه إذا لم يعرفه أنه من ماله كان عليه الخلاص
منه ، ويكون سبيله سبيل اللقطة .

قلت له : فإذا كان لهذا الرجل خدوم لهم أشياء فى منزله ، ولم

يكن أن يكون للخدم مثل هذا الشيء ، هل نسه أن يجعل هذا الشيء
مما يكون لخدمه ، ويكون حكمه حكم ماله أم لا ؟

قال : معنى أنه اذا أمكن أن يملك خدمه مثل هذا الشيء ، وكان
خدمه معه في منزله ، ويجعلون أشياءهم فيه فهو عندي مثل ماله ،
الا أن يصح معه أنه لغيرهم على معنى القول الأول •

✽ مسألة :

وسئل عن الذي يحفظ القبيص فيحدوس كل واحد منبته الذي له
ويبقى في القبيص شيء يسير مثل ثلاث خرائم أقل أو أكثر ، ولم يعرف
من هذه الخرائم ؟

قال : معنى أنه تكون بمنزلة الذي لا يعرف أربابه ، وقد قيل فيه
قولان :

أحدهما : أنه بحاله في يد من هو في يده ألا أن تصح فيه البيضة
لأحد بعينه •

والآخر : أنه بمنزلة اللقطة اذا عدم معرفتها ، وأيس منها تفرق
على الفقراء •

✽ مسألة :

وسئل عن الرجل هل يجوز له أن يحمي الصرمة المفسولة من
الفلج ، وليس له ماء من الفلج ؟

قال : معى أنه قيل ليس له ذلك إلا بأمر أربابه •

قلت له : فان كان له فى الفلج ماء يجسوز له أن يسقى صرمة من
الفلج اذا أراد ؟

قال : انه قيل انه ليس له الا من مائه •

قلت له : فيجوز أن يسقى من الفلج الغيلة ؟

قال : معى أنه قيل ليس يجسوز ذلك إلا برأى أربابه •

قلت له : فاذا كان الفلج مرفوعا فى ساقية وباقية سبية ، هل
يجوز لمن احتاج الى غيلة أو سقى صرم أن يسقى من تلك السبية ؟

قال : معى أنه اذا كان ممنا متروكا عن طيبة نفس صاحبه ، وهو
ممن يجوز عليه ذلك ، فعندى أنه جائر ، ولا أعلم فى ذلك
اختلافنا •

وأما اذا خرج الى حد الغلبة من الماء للسداد فعندى أنه
يختلف فى الانتفاع به ما لم يكن صاحب الماء ينتفع فى تلك الساقية
بمثل ذلك الماء •

قلت له : فما حد انتفاعه بتلك السبية وهو قد رفع الماء كله
الى موضع آخر هو أن يكون سدودا لهذه السبية الى اجالة فى ماله ؟

قال : هكذا معى •

قلت له : فان كانت هذه السببية مرسجة في الساقية ، وليست هي في شيء من ملك الساقى الذى في يده الماء ، فيجوز ملك الانتفاع منها لمن أراد ذلك ، أو قد كان الماء مع غيره ففسده والأجائل مرسحة الى مال غيره ، وليس مثل هذه السببية ينتفع بها بمثل طنء أو غيره •

قال : معنى أنه اذا كان على هذه الصفة فيجوز الانتفاع بها اذا خرج من حدد انتفاع صاحبها بها •

قلت له : فيجوز أن يستقى لصبيغ الشوران من الفلج ؟

قال : معنى أنه لا يجوز ذلك •

قلت له : فيجوز أن يستقى من الفلج لغسل النجاسة من البيت ، وإن كثر الماء في تطهيرها حتى تطهر ؟

قال : معنى أنه يجوز ذلك إلا أن تبين في الفلج مضرة نقصان ، فان بان ذلك فمعنى أنه لا يكون ذلك الا بالقيمة •

قلت له : فيجوز أن يستقى من الفلج لنضح التمر لكساز الجرب عند الحاجة الى ذلك ؟

قال : معنى أن ذلك يشبه معنى النجاسة على ما مضى •

قلت له : فيجوز أن تبل الظروف من الفلج للكتاز والحب ، ويحمل الماء منها ، ويصب في الأرض ؟

قال : معنى أن ظروف الحصب لا تشبهه عندي ظروف التمر لأنها تصلح أن يجعل فيها الحصب من غير أن تبسل ، فما كان من الانتفاع من ذلك من الفلج من غير حمل شيء من الفلج ، فأرجو أنه يجوز ، ولا يعجبني أن يحمل منه شيء في سبية إلا أن يكون لا يصلح إلا به مثل التمر ، فإن أشبه ذلك كان عندي سواء في موضع ما لا يصلح إلا به .

قلت له : فيجوز أن يترك الغصف والخوص في الفلج أياما كثيرة حتى يسود أم لا ؟

قال : معنى جائز ما لم يكن على الفلج من ذلك مضرة ، مثل أن يضيق الساقية أو يحبس الماء بسبية أو ما يشبه ذلك .

قلت له : فيجوز أن يستقى من الفلج لرش البيت من الكسح ؟

قال : معنى أنه يختلف فيه :

قال من قال : يجوز .

وقال من قال : لا يجوز ، ويعجبني إذا كان في البيت تراب لا يوطأ إلا بالرش أن يكون ذلك من الانتفاع الجائر ، كمثل الانتفاع للصبية والأوساخ غير النجاسة .

قلت له : فيجوز أن يستقى من الفلج لسقي الحواب ، ويفضل من شربه ، ولكن ينتفع به في مثل ما يجوز أن ينتفع من الفلج ويرد في الفلج .

قلت له : فإذا غسل الثوب من الصبية والنجاسة وغيرها في الفلج ،

ثم رفع من الفلج وعصر ما فيه من الماء ناحية من الفلج ، هل يكون على من فعل ذلك ضمان ؟

قال : معنى أنه يستحب أن يعصر في الفلج إذا أمكن ، فإن فعل وعصر الماء ناحية فأرجو أن لا ضمان عليه ، لأنه في الأصل جائز الانتفاع به في مثل ذلك •

قلت له : فيجوز أن يستقى من الفلج لطبخ التمر أو غيره للخبز ؟

قال : معنى أنه قيل أن ذلك جائز •

قلت له : فيجوز أن يستقى من الفلج لتطفيه الحريق إذا وقع في البيت أو غيره ؟

قال : معنى أنه قيل : أنه جائز •

قلت له : فإن كان الحريق بعيدا عن الفلج فهل يجوز أن من يحذر من الفلج سبية منه حتى يقرب الحريق ؟

قال : معنى أنه لا يجوز إلا أن يخاف الضرورة ، فيكون ذلك بالقيمة •

قلت له : فلاصحاب الحريق ذلك ولو كره أصحاب الماء ؟

قال : معنى إذا لم يطلق ذلك إلا بإحذار الماء ، ولم يكن على

صاحب الماء في ذلك مضرة ، وكان على أصحاب الحريق ان تأخر عنهم الماء مضرة ، فلهم أن يحدروا من الماء على هذه الصفة ، وان كان على صاحبه مضرة فينظر أشد الضررين في الوقت فيصرف ويحتال للضرر الآخر اذا كان هو أهمون .

✽ مسألة :

وعن رجل يكسح من الطريق الشوك والحجارة قلت : أين يطرحه فسان طرحه في أرض مباحة للمشاة ، هل يأثم اذا سدع أحدا ؟

قال : معي أنه يطرحه في ملكه أو في أرض موات ليست بمربوبة ، ولا يطرحه في أموال الناس الا بأمرهم ، أو بما يجوز من ذلك ، فان طرحه في محجور لم يجز له ذلك اذا كان منه حدث على من أحدث عيله ذلك .

✽ مسألة :

وعن رجل كتب الى رجل كتابا في قرطاس لمن يكون القرطاس للكاتب أو للمكتوب اليه ؟

قال : معي أن ذلك يخرج على معنى ما يخرج من ذلك الكتاب مع الناس في التعارف للكاتب أو للمكتوب اليه .

قلت له : فان كان هذا الكتاب مكتوبا عنوانه الى رجلين أو جماعة كيف حكم القرطاس ؟

قال : عندي أن معناه ما يخرج في معنى الكتاب الى الواحد على التعارف بين الناس .

قلت له : فان أخذ أحد الرجلين المكتوب على الكتاب اسمهما دون الآخر ، هل يلزمه له ضمان ؟

قال : معنى أنه على معنى ما يخرج به التعرف بين الناس في مثل المكتوب اليه من الكتاب من جماعة أو واحد ، ومعنى أنه ان خرج معنى من الكاتب الى المكتوب اليهم معنى تمليك القرطاس ، بمعنى المكاتبه جميعا في الملك ، وأن كان انما هو معنى لبلاغ الحاجة التي فيه ، ولا معنى في بلوغ القرطاس الا تركه في بلوغ الحاجة خرج عندي على معنى الاباحة التي من بلغ اليه من المكتوب اليهم وغيرهم .

قلت له : رأيت أن أخذ الكتاب غير من كتب اليه قبل وصول الكتاب الى من كتب اليه ، هل يكون له ذلك اذا ثبت معنى الاباحة في القرطاس ؟

قال : معنى أنه محجور عليه حتى يبلغ معنا ما يباح به من بلوغ الحاجة التي أريد ابلاغها أو اباحتها بعدها أو معنى التملك ، فهو خاص لمن كتب اليه أو الى الشخص من بذلك من الكاتبين ان خرج ذلك في التمسارف .

❖ مسألة :

وعن الساقية الجائر اذا شحبت ، هل لأحد من أربابها أو غيرهم أن يأخذ من طين شحبتها أو ترابه ، وقد طرح في أرض الناس وكل من طرح في أرضه من طين أو تراب من شحبت هذه الساقية فهو له ؟

قال : معنى أن كانت هذه الساقية تشتمل عليها الأموال وتستحقها ، فان شحبت كل مال معها من المالكين لصاحب المال ، وان كانت هذه الساقية في الموات من الأموال فشحبتها لأرباب الفلج الذين يستحقون الساقية ،

والذين يشحبون الفلج الا أن يخرج في احد الوجوه على معنى الاباحة
فذلك الى سنة أهل البلد في مثل هذا .

قلت له : وكذلك يجوز لمن سد الاجالة من ساقية الجائر أن يأخذ
من طين الساقية فيسد به الاجالة كان ذلك من بعيد من الاجالة أو قريب
منها ؟

قال : معى أنه قد قيل ذلك اذا كانت جائرا ، ويؤخذ من وسط
الساقية فيما قيل ، ويعجبني أن يكون فيما قرب من الاجالة التي يسد
بها ولا يبعد ، وإن ثبت اجازة ذلك فلا يبعد ذلك عندى في القرب والبعد .

قلت له : وكذلك قاعة الساقية غير الجائر ، هل سبيلها سبيل الساقية
الجائر في أخذ ما لا يضرها من الطين والتراب والحصى والحجارة ،
ويجوز ذلك لأرباب الساقية وغيرهم ؟

قال : لا بين لى في السواقى لأنها لا تخرج الا على معنى الأملاك
عندى في جوائرها وغير جوائرها ، والطريق التي لا تخرج على معنى
الأملاك مما لا ينقطع هو الذى يشبه عندى في هذا المعنى أن ينتفع منها
بما لا يضر بها على قول من يجيز ذلك ، وأما التي تخرج ملكا فلا بين
لى ذلك فيها الا أن يخرج على معنى الاباحة وينظر في ذلك .

قلت له : وكذلك ان كانت اجالة في ساقية غير جائر له أن يسد الاجالة
من طين الساقية طين الاجالة يجوز ذلك ؟

قال : معى أنه قد قيل ليس لسه ذلك الا من طين الاجالة وشحبها
وليس له من طين الساقية .

قلت له : وكذلك ، هل له أن يأخذ الطين من جانب الساقية ، ويسد به الاجالة اذا لم يبين عليه من ذلك مضرة كانت الساقية قائدا أو غير قائدة ؟

قال : معى أنه قد قيل ليس له ذلك ، وانما يأخذ الطين من وسط الساقية الجائر ليس له الاسنج الاجالة أو طينها •

قلت له : وكذلك ما كان قرب الأجاثل من الحجارة مما هو ليس في الاجالة الا أن يطمئن اليه قلبه أنها من حجارة الاجالة ؟

قال : أما في الحكم فلا يخرج ذلك عندي ، وأما في الاطمئنانة فان اطمئن قلبه الى ذلك ، فأرجو أن لا يضيق عليه ذلك ان شاء الله •

❖ مسألة :

وعن رجل ورث مالا من أبيه في بلد ، وهو لا يعرف المسال ، فمنه أرض خراب ومنه أرض معمورة ، فشهد معه بماله هذا وأرضه هذه التي لم يدرك فيها عمارة رجل ثقة أو غير ثقة أنها له ، هل له قبضها بقول الواحد الثقة اذا لم يغير عليه أحد ، ويقول غير الثقة ؟

قال : أما في الحكم فليس له ذلك الا بصحة بيعة أو شهرة يدركها ، وأما في الاطمئنانة فاذا أخبره من لا يشك قلبه وتطيب نفسه بقوله في مثل ذلك أنه له ، وسعه عندي أن يقبضه على الدينونة لما يلزمه في ذلك •

✽ مسألة :

وسئل عن امرأة أرادت أن تطحن في رحي ، فوافقت الرحي وفيها حب باق ، هل يجوز لها أن تطحن عليها أم كيف تفعل ؟

قال : معنى إذا خرج على معنى أنه مما لا يرجع إلى مثله فهو عندي بمعنى الإباحة للغنى والفقير ، إلا أن يصح أن تركه من مخصوص لا يجوز عليه ترك ماله مثل صبي أو عبد •

قلت له : فإن كان قد طحن فيها صبي أو مملوك ، ثم جاء هذا فرفع الرحي ووجد الحب ، هل له أن يطحن عليها ؟

قال : معنى أنه إذا كان العرف والعادة مما لا يتعري أن يبقى في هم الرحي ممن كان يطحن ، لم يكن ذلك عندي شيء يبقى من صاحبه ولا له ، وخرج ذلك عندي على وجه الإباحة إذا كان هو الأغلب في أمور الناس في مثل ذلك •

✽ مسألة :

وعن الحشيش في الزراعات المحظورة عليهما بالجدار ولا يعلم من أهل الزراعات منع الحشيش منها غير أنهم يمنعون أن يدخل زرعهم خوفا أن تلحقه مضرة من الأخذ للحشيش ، هل يجوز لمن احتاج إلى الحشيش أن يدخل الزرع بغير رأى أهله ؟

قال : معنى أنه إذا كان الحصن معروفا أنه أحسن عن دخول البشر لم يكن لأحد أن يقدم على دخول الحصن الممنوع ولو كان شيئا مباحا ،

فإن فصل شيء الى معنى المباح بلا أن يكون داخلا في محجور جاز لسه
أن يتعاطى المباح بلا بلوغ المحجور •

وإن كان الحصن انما هو عن الدواب في التعارف ، وليس هو عن
البشر وكان في الحصن شيء مباح لم يكن هذا الحصن بحاجة عن المباح
الذى هو فيه إذا كان انما هو في التعارف عن الدواب •

قلت له : فإن علم من أهل الزراعة المنع للحشيش من زراعتهم ،
ولا يدعوا أحدا يأخذ الحشيش منها ، فهذه الزراعة محصونة أو غير
محصونة لمن احتاج الى ذلك أن يحض من غير المحصون بغير رأى
صاحبه ، أم ليس له ذلك ؟

قال : معنى أن ليس للناس أن يمنعوا الكلا إلا بمعنى مضرة أموالهم
مما يتولد عليهم في ذلك ، فإن أخذ أخذ من الكلا بلا تعد الى مضرة
من مربوب محجور ، لم يكن منع المانع له ذلك عندي بشيء ، وإن تعدى
الى مضرة من تعاطى مربوب محجور كان عليه ضمان ذلك ، ولو لم
يمنعه ربه •

قلت له : فما الكلا الذى لا يمنع ، ولا يجوز لأحد منعه ؟

قال : معنى أنه ما ثبت في أموال الناس لا يزرعونه ، ولا يتم ويكون
مربوبا إذا ثبت في أموالهم مما تجرى على الأملاك •

قال أبو سعيد : وقد يخرج من أموال الناس ما لا قيمة له إذا كان
فيه المنفعة مثل الماء الذى قد حوته آنياتهم ، وصار في أملاكهم وهو

لا قيمة له ، وهو محجور على الغير ألا برأى صاحبه ، وما أشبه ذلك
أيضاً .

❖ مسألة :

وعن رجل عليه لقوم حق ، فقتل له رجل : أنه يخلصه أو يستعلم
له ، هل يجزيه ذلك ؟

قال : معنى أن قتال : أنه ضامن وهو على ذلك فقد قيل : أنه يجزيه
في معنى الاطمئنان ، وليس عليه أن يسأله ، وإن قال : أنه يستحل له لم
يجزيه ذلك ، إلا أن يسأله فيقول : أنه قد استحل له منه .

❖ مسألة :

وسئل عن الصبي إذا كان يزجر على الطوى ، هل يجوز لمن
استشاره في الماء أن يشرب منه ويتوضأ برأيه ؟

قال : معنى أنه إذا أدركت السنة كذلك في الزجر أنه يستباح
استعمال الماء باستئذان الزاجر ، جاز عند استعمال الماء باستئذان
الزاجر كان صبياً أو مملوكاً ، وإذا أدركت السنة بحجر شيء فهو
محجور حتى تبين إباحته وإن أدركت السنة بإباحة شيء فهو مباح حتى
يصح حجره ، ولكل موضع من الأرض سنة ولكل ، بلد سنة ، ولا يحكم
بسنة بلد على أهل بلد آخر .

✽ مسألة :

وعن رجل قال لرجل : قد أجزت لى فى مائك ما يجوز لك ، هل تكون هذه اباحة ؟

قال : معى أنه اذا جاز له ما يجوز له فيه كان عندى معنى اباحة فيما يجوز بين الناس من الاباحة فى الانتفاع بغير تعد الى ضرر ممسا يخاف أنه لا تطيب له نفسا أن لو استحله منه بعينه ، أو استباحه فيه بعينه ، لم يفعل له ذلك •

✽ مسألة :

وعن امرأة أخذت من بيت جارتها ابرة ثم استحييت أن تعلمها وأرادت أن تعطىها بقدر حقها فضة أو تمرا هل تبرأ أو تعطىها ما أخذت منها ؟

قال : معى أنه اذا أعطتها قيمة ما أخذت منها من البيت من نقد البلد الذى عليه المعاملة بين الناس ، أو احتاطت على نفسها بقدر قيمة ذلك أو أكثر منه لم يكن عليها غير ذلك عندى ، وليس عليها أن تعلمها وعليها التوبة ان كانت فعلت ذلك بغير حق ، وان كانت أخذت مما يدرك بالأمثال لم يكن لها أن تعلمها وتعطىها مثله •

✽ مسألة :

وسألته عن الفلج هل يجوز أن يوزق فيه الخوص والظروف اللزجة والأوعية النجسة وما أشبه ذلك •

قال : معنى أنه يختلف فيه ما لم يكن ذلك الفعل مضرًا بالفلج في وقته ذلك فإذا وقعت المضرة لم يبين لى الاختلاف •

قلت له : فما شرب الظروف والخصوص والآنية ، وإذا وضع فيه الشيء تراجع الماء في الفلج أو قعد فيه فانسان للغسل وما أشبه ذلك ، يكون ذلك مضرًا بالفلج أم لا ؟

قال : معنى أنه إذا تبين في ذلك مضرة بالفلج فلا يجوز •

قلت له : فكيف يغتسل الرجل ، أيقع في وسط الفلج أم يقعد على جانبه ؟

قال : معنى أنه يقعد على جانب الفلج ويأخذ الماء من الفلج ، ويغتسل به •

قلت له : فما طار من الماء الذي يأخذه من الفلج فلم يرجع اليه أ يكون على الفاعل لذلك ضمان أم لا ؟

قال : معنى أنه لا ضمان فيه ، لأنه قيل يجوز أخذ الماء من الفلج ، ويغتسل به الجنب في موضع آخر •

✽ مسألة :

وعمن يدخل الى الخلاء ونخله يسقط تمرها في الخلاء ، هل يجوز

(م ١١ — الجامع المفيد ج ٥)

له أن يبول يتغوط على ما سقط من تمرها ، كانت النخلة له أو لغيره ، كانت في موضع مباح أو محجور على من أراد لقط تمرها ، كان التمر الساقط مما يكون مباحا مثله أو محجوراً كيف القول في ذلك ؟

قال : معنى أنه ليس له أن يقصد الى اتلاف شيء من الحلال كان له ، أو لغيره ملكاً أو مباحاً في معناه •

قلت له : فإن فعل ذلك جاهلاً أو متمسداً ما يجب عليه في ذلك ، وما يلزمه ؟

قال : معنى أنه تلزمه التوبة والاستغفار في مثل حاله ، فإن كان تعلق عليه ضمان لغيره أدى ما كان عليه من الضمان والا أجزته التوبة عندي •

❦ مسألة :

وعن رجل استعمل صبياً برأى أبيه ، ثم استحل أباه من بعد فأكله ، هل يجزيه ويبرأ ؟

قال : معنى أنه قيل لا يبرأ باستحلال الوالد ، وقيل يجزيه ذلك •

❦ مسألة :

وعن رجل دعا رجلاً الى منزله فأخرج له رطباً فأكله بالمعجم لمن منهم ؟

قال : معنى أنه ان كان معه على سبيل الطعم لسه فالعجم عندي
لصاحب الرطب ، وان كان على سبيل الهدية للأكل فالعجم للأكل •

قلت له : فان كان على سبيل الطعم ولم يرد العجم على صاحبه
أيكون مالكا أم لا ؟

قال : معنى أنه من أصر على مثقال ذرة هلك ، وأما هذا فان خرج
على معنى الإباحة على وجه أن لا يرجع الى مثله ، فأرجو أن لا يتعلق
عليه أمانة ولا ضمان ، وان كان يخرج على معنى ما يرجع الى مثله
كان عندي بمنزلة الأمانة في مثل منزلة المطعم •

* مسألة :

قال أبو سعيد : ان الطعم على الميت في مأتمه بعد موته مكروه ،
وقيل : انه بدعة •

قلت له : فمن يستعمل طعاما للأهل الميت لأجل شغلهم ، هل يسهه
ذلك اذا أهداه اليهم ؟

قال : معنى أنه اذا استعمل ذلك الطعام فأهداه اليهم لأجل اشتغالهم
بمصيبتهم فمعنى أنه جائز •

* مسألة :

وسئل عن رجل دخل بلدا عليه فيه تبعة ، فلقى جماعة لا يعرفهم
فسألهم فقالوا : انهم هم الذين عليه لهم التبعة ، وقال الجماعة : انهم

قد أبرعوه وقالوا له : انهم قد أبرأه أصحاب التبعة منها أيجزيه ذلك
إذا كان الجماعة كل واحد يخبر عن واحد ممن له التبعة على هذا
الرجل أنه قد أبرأه أيجترىء بذلك ؟

قال : معى أن هذا يخرج على معنيين أما اطمئنانة ، وأما أن
يصح معه بشاهدى عدل ، فأما الاطمئنانة فليس لها عندى غاية الا على
ما اطمئن اليه القلب وعامة أموال الناس انما هى على الاطمئنانة .

* مسألة :

وعن رجل له أرض على الوادى فدخلها السيل ، وطرح فيها السماد
أو حمالة ، هل يجوز لأحد أن يحمله أو يحمل منه ؟

قال : معى أنه قيل إذا كان مباحا فى الأصل ولم يكن محجورا
بوقوعه فى ملك هذا الرجل ما لم يسبق إليه هو بقبض يد ، لأن الأرض
ليست بيد لغيرها مما وقع فيها من المحجور ، فهو محجور عليه
وعلى غيره ، والمباح مباح له ولغيره .

* مسألة :

وعن رجل وجد شاتين احدهما حية والأخرى ميتة ، ولا يعرف
لنهما ، واضطره الجوع الى الطعام ، فمن أيهما يأكل ؟

قال : معى أنه قيل فى ذلك باختلاف :

فقال من قال : يأكل من الميتة ولا يأكل من أموال الناس الا برأيهم
على ما يوجب عدل ذلك ، وقيل يأكل من الحية ويدين بأداء ما يلزمه ،

لأنه لو وجد من يبيع له لم يكن له ما يحيى به نفسه ، لم يكن له على حال أن يأكل من الميتة ، فلما دأب بأداء ما يلزمه عند عدم أرباب المال قاما الدينسونة مقام الشراء أن لو لم يكن معه ثمن .

❖ مسألة :

وعن الفلج اذا كسره أهله لشعب الساقية ، هل يكون ما بقى من الفلج بعد الكسر في الساقية مباحا أن ينتفع به غير أهل الفلج ؟

قال : معنى أنه اذا كان ذلك يجرى على سبيل سنة أنه لا يمنع ، وأنه خارج على وجه الإباحة من المجاعة ، كان ذلك على سبيل السنة الجارية ، وإن استربت ذلك فالملك عندي عليه حتى يصح معنى الإباحة .

❖ مسألة :

وعمن لزمه حق لمبى ، قلت : هل يبى إذا أبرأه منه وألده ؟

قال : كان الحق قليلا أو كثيرا فمعنى أنه قيل إنه يبى منه ، وقيل : لا يبى .

❖ مسألة :

وذكرت في رجل باع مالا لأيتام ، ثم أداه في خواجه ، ثم مات ولم يوص أيتام الوارث في المال الذي خلفه والسده لهؤلاء الأيتام والمشتري شيء من ذلك ، وما يلزمه ذلك ؟

فأما إذا لم يوص بذلك ولم يقر به ، واحتتمل أن يكون قد زال عنه بأدائه إلى الأيتام أو دخل في ماله بوجه من الوجوه ، فأرجو أن يسع ذلك الوارث ما لم تقم عليه بذلك حجة حق .

* مسألة :

وسئل عن رجل عليه لرجل دراهم ، فقيل له : تلك الدراهم التي عليك هي صدقة للفقراء ، فقراء مكة ، وأراد هذا الرجل الخلاص من هذه الدراهم ، كيف يفعل ؟

قال : معنى أن له الخيار أن شاء سلمها إليه وإن شاء فرقها على فقراء مكة .

قلت له : ويفرقها على فقراء مكة جميعا أو على من فرقها عليه أجزاء من ثلاثة فصاعدا من فقراء مكة ؟

قال : معنى أنه يفرقها على جميع فقراء مكة ممن يقيم الصلاة بمكة ، وقيل : يفرقها على من شاء منهم ، لأنه لا يخرج معناه على سبيل الفقراء ، إذا لا يكاد فقراء مكة يحصون ، كما لا يحصى الفقراء .

باب

في الدلالة بين الناس

قال الحسن بن أحمد : اختلف الناس في الدلالة بين الناس أجازها أكثر المسلمين ، وأحسب أن بعضا يقول لا تكون إلا على من تتسولاه والمعمول به أنها في مال الولي وغير الولي ، ممن يعرف منه ذلك ، وكذلك إذا كان يدل عليه شيء يسره المدلول عليه ، ولا يكره مما لو فعله بحضرته لم يستح منه بذلك .

وقيل : الأدلال على كل من يطعمن القلب أن الذي تفعله في ماله تطيب به نفسه ، ولو كان يهوديا أو منافقا ، لأن الحلال أصله الرضا وطيبة النفس ، مع موافقة الحق فيما دخل فيه ، إذا كنت لا تستحي من صاحبه إذا أدركك وأنت تأكل من ماله ، لم يدخلك حياء .

قال غيره : روى عن أبي عبيدة أنهم تذاكروا في الأدلال وسأل عن ذلك فقال : ما أعرف ما يقولون غير أني لو أردت لذهبت إلى منزل حاجب فقلت : يا جارية هات الكيس ، فأخذت منه ما شئت .

وروى ذلك أبو عبد الله أن الربيع بن حبيب دخل على المليح بن حسان ذات يوم ، والمليح مريض فقال الربيع : يا قرشسية هات الطعام ، قال : فتهلك وجه البليح حتى قام وقعد كأن لم يكن ما به من مرض فهاتته ، فقال الربيع : كلوا ، فأكلوا ، وكان الربيع صائما .

فإن قيل : كيف جاز استعمال خدام الأخ بالدلالة أو أكل ماله ،
ولسم يجوز استعمال ولد أخيه من غير رأيه بالدلالة ؟

قال : فذلك جائز هو في ملكه ، ولا يجوز عليه الادلال في غير
ملكه وولده ليس بملكه •

* مسألة :

وأما الذي يقاصص بمثل الذي يكون عليه بالادلال منه ، فإن كان
ذلك الادلال مما تطيب منه نفسه أنه يرضى بذلك في التعارف جاز
ذلك عندي في الاطمئنانة ، وهل يجوز الادلال على المريض كالصحيح ،
أم بينهما فرق ؟

فنعم ، في ذلك فرق ، ولا يجوز على المريض الذي لا تجوز عطيته •

وقال أبو الحسن : أما نضج البيوت والسسيخ وسقى الأشجار
فلا يكون ذلك إلا برأى أصحاب الماء إلا أن يكون لك أنت دلالة على
أصحاب الماء ، كما يدل الأخ على أخيه بيقين أن نفسه تطيب لك
بالانتفاع من ماله ، وذلك على وجه الادلال ، وليس من جهة ظنك ، لأن
الظن لا يغنى من الحق شيئاً ، ولكن ما يعلم وتطيب به نفس أخيك في
بذل ماله لك فيما يجرى بين الاخوان ، فذلك يسمى الادلال في مال
الاخوان ، فقد أجاز الفقهاء ذلك ، وذلك لا يسكون إلا ممن تعلم
أنت أنه يسره أن تأخذ من ماله تنفقه على نفسك وعيالك وهو مسرور
بذلك •

فأما من يتصنع لك ، ويظهر لك الجميل ، ويسره غير ذلك ، فليس على مال ذلك الأدلّال إلا برأيه ، وهذا تفترق معانيه في الناس •

* مسألة :

ومن لبس ثوب صديق على الأدلّال ، وهو أنه لا يأسف فذلك حلال ، فإن أخذ من مال رجل بالدلالة شيئاً على أنه ينتفع به ويسرده فتلف من غير تضییع ، فإذا ثبت له جواز أخذه بالدلالة فهو في يده مثل الأمانة إذا كان على وجهها الذي يطلبه به ، والله أعظم •

ومن مر على مال قسوم فأكل منه أو شرح خوصصة على وجبه الأدلّال على صديق ؟

فلا يحرم عليه ما يكون من ذلك على قول ، ومن يدك على رجل فلم يلقه حتى مات فهو على ما كان عليه من الدلالة •

ومن مر على مال أحد من أخوانه ويعرف منه سروراً بأدلاله ؟

فلا بأس بأكله منه ، ولا يجهل ولا يطعم أحدا •

عن أبي سعيد فيمن لزمه حق أرش من سدة أو غيرها ، فخرج في حكم الدلالة في إباحة ذلك بينهما أن لو أبرأ نفسه منه لطابت به نفس رب المال لا من سده ، أو خرج في ذات نفسه ؟

فأرجو أن ذلك جائز على الوجه ، ويمجبنى أن يرى نفسه باللفظ والا أحب أن يدع ذلك الاعتقاد ، لأنه معى حق قد لزمه ، ولا يتحول عنه

ولا أحب ذلك الاعتقاد دلالاته لأنه مع حق قد لزمه ولا يتحول عنه الا بأداء
أو حل من ربه أو منه هو على ما يقوم من مقام الحل من ربه من حكم
الدلالة عليه فيه برضاه •

وإذا كان قوم ساكنون في دار قوم فطلب أحدهم الى الآخر ثوباً
فأبى عليه أو اناء أو غير ذلك لغيره ؟

فإن كان بينهم تعارف وخلطة ، ونفوسهم تسمح بذلك ، جاز والألم
يجز والله أعلم •

والأملاك على حد الحجر حتى تنقلها بالإباحة بصحة ذلك ، أو بما
تطمئن اليه القلوب بإباحة ذلك •

وعن الاطمئنانة ، هل تكون ألا أن يكون القائل ثقة ؟

قال : إذا كان القائل ثقة كانت الاطمئنانة في ذلك أوكد ، والرياسة
أبعد ، وقد توجد الاطمئنانة في غير قول الثقة في الشيء اليسير الذي يخرج
في التعارف أن مثل القائل لا يقدم على حرام ذلك ، ولا جهل ما يلزمه
فيه ، وقد يكون من الشيء الذي يلحق الثقة فيه الريب لموضع جهله ،
لمسا يسعه من اجازة ذلك وحججه •

وقد تختلف الاطمئنانات من المطمئنين لموضع بصيرة قلوبهم وعمى
قلوبهم ، وأنه قد يجري التصديق من أعمى القلب لموضع هواه أو لموضع
تصديقه ولأشكاله ونظرئه وأمثاله ، ولا يصح قولهم بالاطمئنانة من قيمة
خردلة مع من يبصر الاطمئنان من أهل البصائر فيها ، وهذا مالا يخفى
على أهل العقل •

وكل شيء أخذ من طريق العقل فليس له غاية الا صحة العلم في العقل ، وكل شيء أخذ بالحكم فقطع صحة حجة صحته حجة صحة الحكم ، وكل شيء كان صحته من طريق الاطمئنان فلا يكون صحته الا من عقل بتبصر الحجة •

والقول في مثل هذا يسمع لاختلاف الناس فيه ، واختلاف معانيهم ، ولكل ثقة ثقة ، ولكل أحد شكل ، ولا تكون ثقته الا بأشكاله فليس كل الأشكال ولأكل الناس يبصرون أحكام العقل ، وإنما ذلك الى البصيرين الا ما يجرى فيه صحة عقولهم ، فكل امرئ من الناس يبصر بمقدار عقله فقط ، كما أنه لا يقدر أن يبصر في الظاهر الا بمقدار نور عينيه •

بَسَاب

فيما يتعلق فيه الضمان والتبعة

وسئل أبو سعيد رضى الله عنه عن حمل جراباً من تمر على رجل ، وهو يعلم أنه مسروق ، هل عليه ضمان أم الضمان على السارق دون السرافع ؟

قال : موجود في الأثر أن رفعها في منزله ضمن النصف ، وإن رفعها عليه في غير المنزل كان عليه التوبة ، ولا ضمان عليه ، لأن الأجر حين أخرجه من المنزل ضمن .

وقال : يخرج هذا عندي أنه معين على مضمون يلزم لصاحبه حفظه إلى أن يؤديه إلى ربه ، فإن قصد إلى معونة السارق واتلاف المالك لاحقه معنى المعونة على المضمون بمعنى الضمان ، لأنه قصد إلى اتلافه في موضعه ومعونة الظالم على ظلمه .

وإن قصد إلى معونة الضامن على حفظ ما قصد ضمن إذا قد لزمه حفظه من غير نية فساد أشبه عندي أن يبرأ من معنى الضمان ، إذا كان في ذلك الحال قد خرج من معنى المعونة إلى السرقة .

قلت له : فإذا رفع بلا نية يضر فيها على أحد المعنيين يجهله بمعرفة الحكم ، هل يلزمه الضمان حتى يقدم النية أنه يعين الضامن على حفظ ما قد لزمه ؟

قال : معى أنه قد مضى القول في ذلك إذا كان رفعه عليه على غير معنى فساد .

✽ مسألة :

وسئل عن رجل جمع دراهم من أهل البلد وخطها ليسؤديها عنهم في الخراج ، فلما سلمها إلى السلطان رد عليه ردوداً كيف يفعل في هذه الردود ؟

قال : معنى أنه ضامن لهذه الدراهم إذا خطها بغير رأى أربابها ، ولا دلالة منه عليهم توجب ذلك ، وإذا خطها برأيهم أو بدلالة توجب ذلك ، وسلمها إلى السلطان برأيهم فما رد من ذلك فهم عندى شركاء على حساب أموالهم بالأجزاء من ذلك القليل بقلته ، والكثير بكثرته ، إلا أن يكون ثم شيء يوجب براءة أحد منهم من ذلك ، مثل أن يكون دراهمه خارجة من جنس تلك الدراهم الردودة .

قلت له : فما الدلالة التي توجب له عليهم ؟

قال : معنى أنه إذا ترسم فيهم بما لا يرتاب فيه أنهم راضون طيبو الأنفس بذلك لموضع ما يحتمله عنهم ، أو لموضع ما تطيب أنفسهم له به في غير ذلك ، فهذا عندى فيما قيل أنه يجوز له معنى الدلالة .

قلت له : فإن كان هذا الرجل لسح على السلطان ، وسأله أن يقبل هذا الردود ، والسلطان يقول : إنها دراهم رديئة ، ولم يزل به إلى أن يأخذها ، هل يجوز له ذلك ؟

قال : معنى أنه إذا كان ذلك باذن أرباب الدراهم ، وكان ذلك مما يدخل عليهم به النفع ، ولم يرد بذلك معونة على باطل لم يكن عليه ضمان .

قلت له : فيجوز اذن أرباب السدراهم الأول له في تسليمها أو يستأذنهم ثانية في تسليم هذه الدراهم ؟

قال : معنى أن الأمر قد نفذ إذا سلم ، ويحتاج الى اذن ثان أو دلالة توجب ذلك ، لأنه قد سلم بالأمر الأول وكذلك لو سلم هذه الدراهم كلها باذن ثان ، ثم ردت اليه فلا يسلمها الا باذن من أربابها لأن الأمر الأول قد انقضى بالتسليم الأول •

قلت له : فإذا سلم اليه أرباب هذه الدراهم كيف يستحلهم في تسليمها الى السلطان حتى لا تلزمه لهم تبعة ؟

قال : ان الألفاظ في ذلك واسعة غير أنه يجيبني أن يقول لهم قد اجزتم لي في مالكم هذا ما يجوز لكم أنتم فيه ، فإذا قال لهم ذلك جاز له في ذلك ما يجوز لهم فيه من اذنهم في ذلك الوجه ، وكذلك أن قال : أفعل فيه ما أردت •

❖ مسألة :

وعن العامل اذا أمر بالرعاة أن يزرعوا في زراعتة بلا رأى صاحب المال ما يلزمه في ذلك ؟

قال : معنى أنه اذا أمر من يطيعه في ذلك وبسببه رعى ، وأفسد الزرع كان عندي عليه الضمان لمخصص شركائه •

قلت له : فان أنكر العامل أنه لم يأمره وأقر أحد الرعاة أنه أمره كيف الحكم في ذلك ؟

- قال : معنى أنه إذا لم يصح الأمر على الأمر لم يلزمه ضمان •
- قلت له : فالراعى يكون خاصا للعامل لما يدعى أنه أمره أم لا ؟
- قال : معنى أنه خصم له في حصته ومقر بما يلزمه لسائر الشركاء •
- قلت له : فإن كان هذا الراعى المدعى الأمر من العامل عبدا مملوكا ، هل يكون اقراره حجة على سيده ، ويلزمه الضمان بهذا الاقرار ؟
- قال : معنى أنه إذا صح على هذا العبد ما يقر به أو أو صدقه سيده كان ذلك في رقبته ، وإن لم يصح عليه ولم يصقه سيده لم يثبت على سيده في رقبته ، ولا في ماله •
- قلت له : فإن صدقه العامل المدعى عليه الأمر أيلزمه الضمان دون العبد ، ولم يصح على العبد الا باقراره ؟
- قال : معنى يلزم الضمان العامل الأمر إذا صدق العبد فيما ادعى عليه من أن أمره أن يرعى في هذه الزراعة لزمه الضمان دون العبد وسيده ، ما لم يصح على العبد •

❦ مسألة :

- وسئل عن رجل مر على صبيين يضرب أحدهما الآخر ، هل له وعليه أن ينعهما إذا قدر على ذلك ؟
- قال : هكذا عندي أن له ذلك في الاطلاق ، وعليه إذا خاف الضرر •
- قلت له : فإن جرح أحدهما الآخر ، هل يعاقب على ذلك ؟

قال : معنى أنه قد قيل ليس على الصبي عقوبة بحبس ولا غيره ،
وقد قيل : إذا كان يعرف الفساد ، وكان مراقبا بحس حتى ينتهي عن
الفساد عن الناس ، وللمحاكم النظر في ذلك على ما يقع له من المشاهدة
للحدث .

قلت له : لو تركها وهو يقدر على صرفهما ، فأضر أحدهما في الآخر ،
هل يلزمه ضمان ذلك ؟

قال المؤلف : لم أجد لها جوابا ، وعندى أنه إذا كان قادرا على
صرفه عنه فلم يصرفه حتى أضر ، به كان عليه الضمان ، فينظر في ذلك
ولا يؤخذ إلا ما وافق الحق والصواب .

❖ مسألة :

وسئل عن رجل أدخل أصبعه في دبر آخر وأقر ، هل يجوز لهذا
الرجل أن يضربه ويدخل في دبره أصبعه ؟

قال : معنى أنه لا يجوز له ذلك .

❖ مسألة :

وسئل عن قوم وقعوا على حمار قالوا : إنه كان يغير عليهم ،
فشبكوا له وأخذوه وطعنه واحد منهم ، فلما طعنه خافوا أن لا يحييا
فذبحوه ، وقطعوا لحمه ، دعوا رجلا من المحلة يقسم بينهم ، فقسم
بينهم أخذ من اللحم والجلد سهمًا كأحدهم ، ثم أراد الخلاص من
ذلك ؟

قال : معنى أنه إذا كان قسم اللحم وسلمه الى غيره ، وقصد علم أصل ذلك كان ضامنا لما سلم من ذلك كله عندي ، وإن كان انما أخذ سهمًا من غير أن يقسم شيئًا من ذلك ولا سلم ، فانما عليه ضمان ما صار اليه من اللحم والجلد •

✽ مسألة :

ويضمن راكب الدابة وقائدها وسائقها ما أصابت بفمها أو يدها أو صدرها أو بمقدمها أو مؤخرها •

وقيل لا ضمان فيما أصابت الدواب بمؤخرها •

✽ مسألة :

وراكب الدابة إذا كفحها باللجام فأصابته بمؤخرها ضمن •

✽ مسألة :

وإن انطلقت الدابة من يد صاحبها فأصابته أحدًا بأكل أو غيره ؟

فلا ضمان على ربها إلا أن يعلم أن الجمل والفرس والحصان قد عرف يأكل قبل ذلك ، وأطلقه صاحبه ضمن ما أصاب بفمه ، وإن علم أنه يركض قبل ذلك ضمن ، وإن عرف الثور بالنطاح قبل ذلك ضمن إذا أطلقه •

وإن انطلق من وثاقه فقد قال محمد بن محبوب : أنه إذا أربطه بما يوثق به مثله فقطعه ، أو أصاب لم يضمن ، وإن كان معروفاً بذلك •

قال محمد بن المسيح : وإن كان طلقا لم يضمن ما أصاب إلا أن يتقدم عليه حاكم أن يمسه دابته ، فما أصابت ضمن ما أصابت .

✽ مسألة :

وكذلك الكلب العقور إذا عرف بذلك فلم يوثقه صاحبه ، فعقر ضمن إلا أن يكون في حمى صاحبه فدخل عليه داخل فإنه لا يضمن .

قال محمد بن المسيح : إلا أن يدخل بلا إذن فعقره فهو ضامن ، وكذلك جميع الدواب ، إذا دخل عليها منزل صاحبها بغير إذن فصابت لم يضمن ، وعلى صاحبها إذا عرفت بذلك أن يحفظها عن الناس .

وكذلك إن أصابت الدابة بقدمها شيئا من المتاع أو الطعام فأكلته أو كسرتة أو أهرأته وعليها راكب أو قائد أو سائق ضمن ما أفسدت ، وإذا كان شيء من هذه الدواب قد عرفت بقتل الدواب أو يعقرها فأطلقها ، فإنه ضامن ما أصابت .

وأخبرني سعيد بن محرز ، عن موسى بن علي : أنه دعى رجلا ببينة على حمار قتل أو عقر حمارا فادعى صاحب المقتول أو المعقور أن الحمار الذي أكل حماره كان معروفا بقتل الحمير أو يعقرها من قبل قتاله محمد بن محبوب ينبغي أنه كان يعقرها ، وصاحبها يعلم بذلك ، ولا تهمة فيها أصابت الدواب ، فاتهم المصاب أنها دابة فلان ، وليس على أصحاب الدواب من أحداث الدواب إلا ما صح بالبينة .

✽ مسألة :

وسألته عن سنور ألف دار قوم لا يعرفون لمن هو وظهرت منه مضار

على أهل لهم المنزل من أكل طعامهم وسنانيرهم وغير ذلك من المضار ، هل لهم أن يقتلوه أو يغيبوه الى موضع يأمنون رجوعه ؟

قال : معنى أن الحكم عليه أنه مريب إلا أنه لم يعرف لمن هو ، فإذا أضر عقر عقرا يؤمن منه ويمسكه عن المضرة .

قلت له : فله أن يكسره ؟

قال : معنى أن له ذلك .

قلت له : فيأخذه ويعقره ويمر به الى موضع يأمن فيه أن لا يرجع الى منزله ، أم كيف يصنع ؟

قال : معنى أنه يخرج من منزله الى حيث يأمن منه المضرة على غيره .

قلت له : رأييت أن دخل عليه ذلك السنور ، ولم يعرفه لمن هو ، هل له أن يضري له بالطعام في منزله حتى يقيم المنزل وينتفع به ؟

قال : نعم ان كانت من الوحشيات اللاتى لا أرباب لهن ، جواز له ذلك ، وان لم يكن من الوحشيات لم يجز له بقطعه عن أربابه .

قلت له : رأييت ان عقر عقرا بان منه المضرة فمات ، هل يلزمه في ذلك ضمان ؟

قال : لا يبين لى أن عليه ضمانا اذا فعل به ما هو مباح له فعله في مثله .

قلت له : فالكلب اذا أضر على قوم ما يفعلونه به ؟

قال : معى أنه قيل : يحتج على أبابه ، فان أمسكوه ولا قتل ،
ولم يكن عليهم ضمان •

قلت له : فان لم يعرف أربابه ؟

قال : معى أنه اذا صار بعد ما يستحق به القتل بعد الحجة قتل
اذا لم يكن له أرباب يحتج عليهم •

قلت له : فسائر الدواب من الهوام وغيرها مباح قتله أم لا ؟

قال : معى أنه قيل : يقتل كل ما لا يقح عليه من الدواب وغيرها
حجر مال أو تصريم قتله •

قلت له : فيجوز قتله قبل أن يظهر منه أذى أو حتى يظهر ؟

قال : معى أنه اذا كان معروفا بالأذى لم يترك حتى يؤذى القاتل
له ، وكان له قتله قبل أن يؤذيه أو يؤذى غيره •

قلت له : فكيف يقتل ما يخاف منه الأذى ؟

قال : معى أنه يقتل كما يقدر عليه الا أنه يكره قتل شيء من الدواب
من ذوات الأرواح بالنار •

قلت له : فالجراد ، هل لأحد أن يطرحه في النار حيا حتى يموت
ويأكله بعد ذلك ؟

قال : معى أنه كره ذلك من كره ، وأجاز من أجاز •

قلت له : فكيف يفعل فيه ؟

قال : معى أن الذى كره قتله بالنار يقول يغلى الماء حتى يحمى
ثم يطرحه فيه حتى يموت ثم يأكله •

قلت له : فالأذى الذى يستحق به الهوام القتل ما هذا الأذى ؟

قال : معى أنه قليل ما كان من الأذى مثل لدغ أو نجاسة سؤر
أو بعر أو فزع أو أشبه ذلك •

* مسألة :

وسئل عن يمشى فى طريق فتتعضى به الى أموال الناس نخسل
أو زرع ، وفيها أثر طريق فيها مشى الناس والأموال مسقاة فيها طفي
فيمشى فيها الماشى والراكب ، ويعلقه الطين من تلك الأرض ، أعليه ضمان
أم لا ؟

قال : معى أن عليه الضمان •

وقال من قال : يضمن ما كان من قليل أو كثير •

وقال من قال : لا يضمن إلا ما كان له قيمة وفى اخراجه مضرة فى
موضعة ذلك •

قلت له : غما لزمه ضمان على هذا الوجه فى مشيه فى الماء الذى
يقطع الطريق ، أو من الطريق من مشيه فى هذا الطريق ، كيف الوجه
فى خلاصه ، ولا يعرف الأموال ولا الماء لمن هو ؟

قال : معنى أنه إذا لزمه ضمان ذلك سأل عن أرباب الأموال وتخلص اليهم على ما يوجبه الحق ، فإن عدم معرفتهم فقد قيل : يفسر بقدر ذلك على الفقراء ، وقيل : أنه عليه إلا أن يصح أربابه فيتخلص اليهم ، أو يوصى به عند موته ، ويفرقه على معنى الصفة .

وفي بعض القول : أنه إذا طرح في الأرض بقدر ما أخرج منها جاز له ذلك .

* مسألة :

عن ساقية في طريق ليس عليها قناطر ، ولا يقدر الماشي ولا الدابة المركوبة على الاقتحام ، فيخوض الماشي والراكب في وسط الماء ، فيخرج من الماء ، ويغيب منه بسبب الخوض من انقحام الساقية ، أو لا ينفجر غير أنه يطير منه شرار قليل أو كثير بسبب الخوض ، هل على الراكب والماشى في ذلك ضمان ؟

قال : معنى أنه يلزمه ما غاض من النساء ، وانفجر بسبب خوضه ، وأما ما طار من ذلك من شرار النساء ما لا قيمة له ، ولا مضرة فيه ، فلا ضمان فيه على الماشي والراكب .

* مسألة :

وسئل عن رجل وصل إليه رجل بذهب وقال له : أرسلني فلان بهذا الذهب ليصاغ له ، فسلطه أنت إلى من يصوغه ، هل يسعه أن يسلم هذا الذهب إلى من يصوغه ؟

قال : معنى أن الرسول لا يصدق في مال المرسل أنه أمره بطرحه في معنى الحكم ، وهو مقر بالمال ، مدع للأمر بالطرح .

قلت له : فان سلمه هذا الرجل للصائغ على هذه الصفة ما يلزم المسلم ؟

قال : معي أنه يلزمه ضمان ذلك الا أن يتم له ذلك صاحب الذهب .

قلت له : فان كان هذا الرجل مسلم الى الصائغ هذا الذهب ، وذهباً آخر لنفسه وأمره أن يصوغ الجميع كل ذهب لونا قد وصفه له ، فرجع الصائغ وأخذ من أحد الذهبين شيئاً فخلطه ، فجاء الآخر ظن الصائغ أن الذهب كله لواحد ، ما يلزم هذا الصائغ والذي سلم اليه ؟

قال : معي أن الصائغ اذا أقر بذلك لزمه الضمان لما خلط هذا في هذا ، ولا شيء على المسلم من فعل الصائغ ، وليس عليه أن يصدقه عندى في ذلك .

قلت له : فان قال الصائغ للرجل : أنه قد قبض من الذهب الذي له شيئاً ، وزاده على ذهب المرسل له للذي طرح الذهب الى الصائغ أن يأخذ من مال المرسل ؟

قال : معي أن ليس له ذلك الا أن يصدقه المرسل صاحب الذهب أو يجيز له ذلك ، ولا يصدق الصائغ عندى في ذهب المرسل .

قلت له : فان أرسل الذي طرح الذهب الى الصائغ رسولاً الى صاحب الذهب يستحله له مما فعله في ذهبه ، وأخذه من ثمن الذهب الذي قال الصائغ أنه أخذه وزاده ، فرجع اليه الرسول فقال له : أنه قد جعله في الحل الى ما أراد من الحل هل في الحل براءة عما لزمه ؟

قال : معنى أن هذا ضعيف في معنى الحكم إلا أن يخرج في معنى الاطمئنان أنه قد أحله مما قد أزمه من حق من قبل ذلك إلى ما أراد أن يجزيه في معنى الاطمئنان عندي .

* مسألة :

وعمن يعرف الأرضين والأموال ، دعاه رجل إلى قطعة أو أرض لا تعرف لمن هي ، فقال قس لي هذه الأرض واقسمها على خمسة أسهم أو أقل أو أكثر ، هل يجوز لهذا الرجل أن يقبض هذه الأرض ويقسمها ويتركها ، ولا يسلم لأحد شيئاً ؟

قال : معنى أنه إذا لم يكن في ذلك مضرة على المال ، ولا يقصد إلى معونة على باطل ، كان له ذلك على نية الصدق في ذلك منه مما يوجب به .

قلت له : فإن قسم هذه الأرض وميزها على ما سأل الرجل ، ثم إن الرجل الطالب أخذ أحد هذه السهام ، هل يلحق هذا الذي قسم هذه الأرض تبعة أو ضمان بجهة ما أخذ هذا الطالب ، ولم يعسرف على أي وجه أخذ هذه السهام ، أحق ذلك أم باطل أم لا تبعة عليه ؟

قال : معنى أنه إذا دخل في القسم على ما مضى من سلامته ، فبلا شيء عليه فيما أخذه غيره مما ظلم أو عدل .

قلت له : وكذلك إن سألته قسم هذه الأرض جماعة من الناس ، فلما ميزها سهاماً أخذ كل واحد منهم سهماً ، ولا علم له بالأرض لمن هي ، ولا ما فعلوا في ذلك حقاً أم باطلاً ؟

قال : معنى أن الجماعة في هذا كواحد ، والآرادة مثل في الجماعة .

قلت له : وكذلك قسمة النخل والحيوان والمتاع والمنازل كممثل القطعة ؟

قال : هكذا عندي إذا لم يكن ساكن يمنعهم أو في يده الحيوان يمنعهم عنه ألا أن يقر لهم بذلك من هو في يده إذا كان هذا القاسم على نية الصداق أنه لا يسلم إلى أحد مال أحد بغير حق فلا ضمان عليه •

✽ مسألة :

وسألته عن الطيان إذا استعمله انسان بينى له على قبر ، هل يجوز له عمله وأخذ الأجرة عليه ؟

قال : معنى أنه يخرج هذا البناء على معنى الضياع للمال الا أن يكون لمعنى يريد به الباني والأمر به يخرج معناه للثواب أو لسبب من الأسباب الذي يدخل فيه النفع لأحد من خلق الله ، الذي فيه الثواب •

قلت له : وكذلك الأمر بهذا البناء ؟

قال : هكذا معنى أنه إذا نواه بمثل هذه المعاني التي تخرج مخرج النفع جاز له ذلك عندي •

قلت له : فإذا كان هذا الأمر بهذا البناء سلطانا جائرا واللبن أو الطين من أموال الناس ، ولا يعلم الطيان ذلك من وجه غصب

أو حلال ، غير أن السلطان أحضره الطين واللبن ، هل يجوز لهذا
الطيان أن يبنى بذلك ويعمله ، ويأخذ أجرته ولا ضمان عليه ؟

قال : معنى أنه إذا أذن له في عمل ما أوتي ، ولم يعلم أنه من
وجه حرام ، واحتمل حلاله بوجه من الوجوه ، جاز له ذلك ، ولا ضمان
عليه إذا حسنت نيته في عمل ما يسعه •

* مسألة :

وعن رجله لزمه ضمان لرجل من زرعه ، وهو زرع أخضر لم يثمر
ما يلزمه له حب أو دراهم قيمة الزرع ؟

قال : معنى أنه يلزمه قيمة الزرع قائما يراد به الحمض إذا أثمر
بنظر العدول لا يراد به العلف ، فيكون عليه قيمة دراهم أو دنائير
أو نقد البلد الذي هو فيه الذي الأغلب في معاملتهم •

* مسألة :

وسئل عن رجل وقع في بئر ، ورجله حاصر فلم يقدر على إخراجه ،
ولا على إغائته فلم يزل يصيح ، وهذا محاصر له إلى أن مات في الطوى
هل يلزم هذا الذي محاصر له ؟

قال : معنى إذا عجز عن إغائته فلا شيء عليه من اثم ولا ضمان •

* مسألة :

وسألت عن المؤذن إذا أذن لصلاة الفجر ودعا بالصلاة ، وقد

بقي من الليل شيء ، وصلى من صلى من الناس بأذانه ، هل يلزمه في ذلك شيء ؟

قال : معنى أنه قليل ليس على المؤذن ضمان ، وإنما هو أمين إذا تحرى العدل في أذانه في حقه في أوقات الصلاة ، فلا ضمان عليه إذا أخطأ في وقت من الأوقات ، ومعنى أنه قد قليل إذا علم أنه حث أو أذن قبل الوقت أذن في الوقت إذا تبين له •

قلت له : فإن أذن وحث على غير علم منه بالوقت ؟

قال : معنى أنه إذا خالف سنة البلد في ذلك فعليه التوبة ، ولا يبين له عليه ضمان في الصلاة •

* مسألة :

وعن الرجل هل له أن يضرب ولده إذا امتنع عن الدواء من الرمد ؟

قال : معنى أنه إذا كان يخشى عليه الضرر ضربه ضربا غير مبرح ولا مؤثر بآثر ، ولا جرح •

قلت له : فإن أرادوا أن يبيتوا في عينيه الدواء ، فامتنع وطلب أن يتداوى في الوقت ، ويغسل ولا يبيت في عينيه الدواء ، هل لهم ذلك ؟

قال : معنى أنهم إذا رأوا ذلك صلاحا له ففعلوا فيه ، وإن امتنع •

قلت له : فان امتنع عن ذلك ، هل لهم أن يضربوه ويؤذوه
ولا ضمان عليهم حتى يقر لهم ؟

قال : معي أن لهم ذلك على معنى من القول •

قلت له : وكذلك اليتيم ؟

قال : معي أن ذلك جائز في اليتيم من القائم عليه بمعنى ما يخلص
عليه القائم به •

✽ مسألة :

وعن المجنون اذا أفاق من جنونه وفي يده شيء من أموال الناس ،
أعليه رده أم لا ؟

قال : يعجبني له رده الى أهله •

قيل له : فان أكله وأتلفه وذكره بعد افاقته ؟

قال : معي أن في بعض القول أن عليه ضمان ما أكل من أموال
الناس ان صح عليه ، وفي بعض القول ليس عليه ضمان •

✽ مسألة :

وعن سحب ميتا يريد أن يقبره فقطع منه شيئا ، هل عليه
ضمان ؟

قال : معي أنه ان لم يقدر على حمله فلا ضمان عليه ، لأنه يقوم

مقام الخطأ إذا لم يقدر على قبره إلا بذلك ، فإن كان يقدر أن يحفر له خبة ويدفنه بغير سحب فسحب ، فأنجرح من السحب فانقطع شيء من أعضائه ، كان عليه الضمان في أرض ما جرحه من السحب ، وأما الأعضاء فلا ضمان عليه .

* مسألة :

وسئل عن رجل عليه لآخر عشرة دراهم ، فسلمها إليه ولم يعلم بذلك ؟

قال : معنى أنه إذا قدر في نفسه من الكلام ما يتقرر به أنه له ، ولا يكون أنه في يده جاز له ، ولو لم يقرب أنه كان عليه .

* مسألة :

قلت له : فمن لزمه ضمان من الفلج من كسر ماء لغيلة أو سقى صرم أو استقاء في غير جبار أو سد ماء في غير وقته ، ولا يعرف منه مقدار ذلك ولا أهله ، وأراد الخلاص كيف يفعل ؟

قال : معنى أنه إذا لم يعرف أربابه فهو بمنزلة المسال الذي لا يعرف له رب ، فقد قيل : أنه بحاله حتى يصح له رب .

وقيل : أن فرقته على الفقراء جاز ، وفي بعض القول : أنه إذا جعله في مصالح الفلج كان في مثل هذا حيث يجتمع صلاح الجميع من أهل الفلج قبل أن تفترق السواقي منه .

قلت له : فيجوز له أن يستأجر به لشعب الفلج ، وإن كان

المعروف من أهل البلد في شحب هذا الفلج أن العمال يقولون شحب هذا الفلج أم لا يجوز ذلك ؟

قال : معى أنه يجوز ذلك على قول من يجيز ذلك أن يجعله في صلاح الفلج ، ولا يجعله في الفقراء .

قلت له : فإذا لم يصرف هذا الرجل ما لزمه من المضمن من ماء هذا الفلج ، كيف يفعل إذا أراد الخلاص ؟

قال : معى أنه يحتاط بقدر ذلك حتى يعلم أنه قد أتى على مثله ، أو أكثر منه .

قلت له : رأيت أن كان الفلج ماء ، وقد لزمه فيه تبعة ، هل يكون مثل الأول ؟

قال : معى أنه يشبه معناه في الاختلاف .

✽ مسألة :

وجن أهل بلد أرادوا تصريح فلجهم ، ففرضوا الفريضة لذلك ، وقاطموا المصرج ، وأخذ شيتاً من المقاطعة ، وأحرق الصاروج ، ثم ان الفلج ييس هل للقائمين بذلك أن يأمرؤا بتصريحه في حال ييس الفلج دون مشاورة من غاب من شركائهم ؟

قال : معى أنه إذا لم يكن لأرباب الأموال الانتفاع بالفلج في حينهم ذلك لم يجبروا على حفره ، ولا على تصريجه خوفاً أن لا يأتى منه شيء ، فيكونوا قد أجبروا على شيء لا ينتفعون به .

قلت له : فان فعل القائمون بذلك بتأويل أنهم يسعهم ذلك على العرف ، وأن الفلج يرجع على حاله ويحصل لهم النفع بهذا الصاروخ ، هل تجزيهم التوبة مما دخلوا فيه وأمروا به ، ولا يلحقهم ضمان لمن غاب من الشركاء إلا من حضر ممن قد أدى في ذلك وجبرهم له ؟

قال : معنى أنه اذا لم يكن في الوقت مأخوذون باصلاحه أنهم لم ينتفعوا به ، ولم يدركوا صلاحها لهم بعدم حصول النفع في الفلج من ذلك ، فأخاف من جبرهم على ذلك الضمان من فعل ذلك ، ويجبر عليه بقول أو فعل ممن له الجبر على ذلك ، ويكون قوله وفعله جائزا على مثله .

قلت له : فاذا كان دراهم موسى بها في صلاح هذا الفلج ، فأنفقت في هذا الصاروخ على هذه الصفة ، يلزم القائمين ضمان ذلك أم لا يلزمهم ؟

قال : هكذا مع أن الوصايا وغيرها سواء .

قلت له : فاذا كانت الوصايا سلمها قوم بالغون لما علموا بصاروخ هذا الفلج ، سلموها الى القائمين بصاروخ هذا الفلج ، ومنهم من سألهم القائمون تسليم ما معهم من الوصايا على غير جبر ، وفعلوا ذلك ، أعلى القائمين ضمان ذلك ؟

قال : معنى أنه اذا علم القائمون أن هذه الوصية للفلج وسلمها للمسلمون اليهم على أنها وصية للفلج ، فهو سواء عندي في الضمان ، فان كان انما سلموا مالا من أيديهم على أنه في هذا الصاروخ على هذه الصفة ، وقد عرفوا به فلا يبين لي عليهم الضمان .

قلت له : فان كانت هذه الآفة سيل أتى عليه فأذهب ، ولو بقى هذا الصاروج في موضعه لكان يحصل لأرباب الفلج النفع به في الفلج ، هل يكون هذا موضعاً للصاروج ؟

قال : معنى أن الآفات كلها سواء ، وإذا لم يحصل النفع وكان الجبر في غير وقته لم يبرأ ذلك عندي من الضمان .

قلت له : فهل يجزى من أراد من القائمين الى من جبره ، على من ذلك أن يؤدي اليه بقدر حصته ، أم عليه ضمان الجميع ؟

قال : معنى أنه كل من تولى من القائمين تسليم شيء أو قبضه كان عليه الضمان ، فإذا ولوا كلهم أمر شيء أو ضمانه كان عليهم بالحصص ، إذا أمن الضمان .

قلت له : فهل يجوز لمن أراد الخلاص من هؤلاء القائمين بهذا الصاروج إذا استحل البائعين من أهل الفلج مما قد دخل فيه ، وأمر به وجبرهم عليه فأخلوه مما يلزمه لهم في ذلك أيكون ذلك براءة وخلاصاً له مما يلزمه لهم ، ويبرأ من ضمان ما لزمه من هذا الصاروج ؟

قال : معنى أنه يجزیه ما لم يكن في موضع التقية ممن يتقيه ممن يستحلّه من ماله .

قلت له : فما حد التقية التي لا يبرأ بها الرجل ؟

قال : معنى إذا خاف منه الضرر في تملكه في شيء مما يليه ، ويقتدر عليه لهذا المستحل حتى يزول ذلك الحال ، ويصير المستحل في الحال من لا يتقيه المستحل له الذي يحصل .

قلت له : فالحاكم يكون في موضع تقية ؟

قال : معنى أنه قيل في موضع تقية •

قلت له : فان أرسل هذا الذي ينزل بحال التقية رسولا يستحل له من قد لزمه الضمان له ، هل يجوز له ذلك ، ويبرأ مما لزمه إذا أحله ؟

قال : لا يبين ذلك لأنه إليه يرجع ذلك الرسول ان أحل أو لم يحل وهو بعد في موضع التقية •

قلت له : فمن لزمه ضمان من هذا الصاروج على هذه الصفة ، وأراد الخلاص منه ، أنه أن يسلم إلى أهل الأموال ما لهم وإلى أصحاب الوصايا ما كانوا سلموا من الوصايا ، ويجعل ما يلزمهم من ذلك كما كان في الأول في صاروج هذا الفلج ، أي الوجهين أحب إليك في خلاص هذا الرجل من هذا الضمان ؟

قال : معنى أن أموال الناس يسلمها إليهم ، وأما الوصايا الثابتة عندي في الفلج تجعل عندي في صلاحه ، كما كانت في الأول •

قلت له : فان لم يبق لهذا الفلج صاروج لهذه الوصايا ، هل له أن يجعلها في شحب الساقية وحفر الفلج وما أشبه ذلك من مصالحه التي تجمع أهل البلد ، أم ليس له ذلك إلا أن يجعلها في الصاروج كما كانت في الأول ؟

قال : معنى أنه حيث ما كان صلاح يجمعه جاز له أن يجعله فيه من صاروج أو غيره ، إذا كان الصاروج مما يلزم أهل الفلج أن يقوموا به •

قلت له : فان أتت على هذا الصاروج آفة أذهبت قبل أن يصرح به ، وهو في المهبة ، أو قد داسه المصرح ، هل يكون فيه ضمان على من أمر به ؟

قال : معنى أنه إذا كانوا فعلوا ذلك في حال ما يلزم المجهور على ذلك الجور عليه ، لم يكن عليهم ضمان ، لأنهم قد قاموا بالعدل في ذلك •

قلت له : فالحال الذي يلزمهم الجبر فيه على الصاروج ما هو ؟

قال : معنى أنه إذا صار الفلج الى حد أن ترك عن القيام الذي يقام به فيه مما قد ثبت أنزل في هذا الفلج ، ثم حدث فيه ما يوجب اخراجه مما كان في تركه الضرر ، فان الجبر للشركاء على بعضهم بعض ، وعلى اصلاح ما لهم على هذا الوجه •

✽ مسألة :

وعن رجل صاحبه عبد مملوك في سفر وحدثهما ، فحمل له العبد شيئاً من أداته بلا أن يأمره بذلك ، وكلمه في الطريق بلا أن يعتمد لحبسه في شيء من أحواله ، غير أنه قد أطعمه للملوك من طعامه وكلمه ، هل يسعه ذلك وما يلزم فيه ؟

قال : معنى إذا كان هذا السفر مأذوناً للعبد فيه بما يسع ولم يحمله شيئاً ، ولم يستعمله بشيء ، ولم يعقه بكلامه من حال سفره المأذون له فيه ، فلا يبين لى عليه فيه ضمان ، وإن كان غير مأذون فهو أبعدا عندي ، وإن يحبسه ولا يستعمله في شيء من أحواله فأرجو أنه لا ضمان عليه •

* مسألة :

وسألته عن الرجل إذا أمر خادمه أن يغسل غيلة يبنى بها بناء له ، أو ينضح منزلاً فيحمل الخادم الماء من الفلج والرجل يراه ، ولا يعلم الماء لمن هو من أرباب الفلج ، هل يسمع الرجل السكوت عن خادمه ، ولا ينكر عليه ، ويبتنع بالطين وغيره الذي يعمل الخادم من هذا الماء أم لا يسمعه ، ويلزمه النهي والإنكار على الخادم حتى لا يغفل ما لا يسمعه فعله ؟

قال : معنى أنه إذا أمر خادمه بعمل الطين وغيره ، ولم يأمره بأخذ الماء من الفلج ، فلا ضمان عليه عندى فيما فعل الخادم إذا احتفل أن يكون الخادم مصيباً بوجه من الوجوه فيما غاب عنه ، ولم يلزمه عندى أن ينهيه عن فعل مثل ذلك في معنى الحكم .

وأما في الاحتياط فيجب أن ينهيه فيما هو مجبور منه في ظاهر الحكم ، إلا بمعنى يبيحه له بوجه من الوجوه .

قلت له : فإذا كان هذا مثل عهد أو أمة صغير من الغنم السفين لا يعرفون الإباحة من الضمان ، وفعل ذلك أيكون هذا عندى مما يحتمل السكوت عنه والانتفاع بما يعمل له هذا الخادم ؟

قال : معنى أن في الحكم يحتمل عندى ما لم يعلم أنه أخذه بغير حق ، وأما في الاطمئنان فذلك إلى من يبتلى بمثل ذلك أن خرج له معنى يخرج به إلى طيبة نفسه ، ولا رجع إلى الحال التي يلزمه فيها الإنكار على من فعل ذلك ، وليس عليه عندى ضمان فيما استهلك العبد من ماء في هذا الطين وغيره ، إلا أن تقوم عليه حجة لرب الماء أنه استهلك ماءه فهو مضمون على السيد في رقبة العبد .

✽ مسألة :

وسئل عن الميت يكون على كفنهِ ثوب ينزعه الذى يقبر الميت ويسلمه الى غير ثقة ، ولا يعلم الثوب له أبيض من الثوب أم لا ؟

قال : معنى أنه اذا تلف الثوب ، وكان قد سلمه الى غير مأمون عليه في ذلك الوقت الذى يحتاج الى التسليم فيه اليه ، فعليه الضمان عندى ، فان كان وضعه في موضع آمن في مثل ذلك الوقت ، ولو لم يكن مأمونا في غير ذلك الوقت النظر والاعتبار لموضع لزوم الاضطرار ، أو عدم الاختيار فلا ضمان عليه في ذلك ان شاء الله •

✽ مسألة :

وعن قوم أرسلوا رجلا يشتري لهم خبزا ، فاشتري لهم خبزا متقطعا ، هل يكون عليه ضمان ؟

قال : يعجبني أن لا يكون له ذلك ، ولا يثبت له عليهم الا أن يتموه •

قلت له : فان لم يتموه ؟

قال : يعجبني في التعارف اذا لم يثبت عليهم ولم يتموه لسه كان ضامنا وهو عندى غير معيب •

قلت له : كذلك لو أمروه أن يشتري لهم ثوبا فاشتري لهم ثوبا متخرقا ، هل يثبت عليهم ؟

قال : يعجبني أن لا يثبت عليهم ذلك •

قلت له : فرجل أمر رجلا أن يشتري له ثوبا فاشتري له فوجد فيه عيبا ، ولم يعلم به المشتري ، هل للمشتري له الثوب رده ؟

قال : معي أنه إذا صح العيب في يد البائع أو ثبت معناه لا يمكن حدوثه كان مردودا على البائع •

❦ مسألة :

وسألته عن رجل رأى صبيا متعلقا في رأس نخلة وهو يصيح يخاف أن يسقط منها أو في غير نخلة ، هل عليه أن يحدره منها ، ويخلصه مما هو فيه ، وإذا كان هذا الرجل لا يقدر ، هل يدعو من يخرج به ؟

قال : معي أنه إن قدر على خلاص هذا الصبي مما يخافه عليه فيه الضرر ، كان عليه أن يخلصه بنفسه ، وإن قدر أن يدعو إليه أحدا بلا مضرة تلحقه أعجبنى ذلك على سبيل الاحتساب •

قلت له : فإن تركه وهو يقدر على خلاص حتى سقط الصبي فمات ، هل يلزمه ضمان في ذلك ؟

قال : معي أنه قد قيل : إن كان يقدر على خلاصه فتركه هو وحده فسقط فمات لزمه الضمان على المعنى الذي يقال في مثله •

❦ مسألة :

وسئل عن الصبي أمره بالغ أن يذبح شاة فذبحها ، وهو لا يعرف لمن هي ؟

ان في ذلك اختلافا :

قال من قال : ان الصبي لا يلزمه شيء •

وقال من قال : يلزمه ما أكل بنمه •

وقال من قال : يلزمه ما أتلف من ذلك •

قلت له : فان ذهبها بأمر العالم أيكون متلفا لها ؟

قال : معنى أنه يكون متلفا على ذلك ، وقال : وان عرف مسن ذلك شيئا معروفا تخلص منه الى أهله ، وان لم يعرفه أوصى بما لزمه على أقرب صفة يرجو بها معرفة ذلك •

* مسألة :

وسئل عن الثياب التي تغسل في الفلج وهي نجسة ، ويسبيح الماء في غير الفلج ، هل على من فعل ذلك ضمان ما ساق من الماء ؟

قال : معنى أنه اذا كان أتلف ذلك الماء في الغسل فعندى أنه مستهلك ولا ضمان عليه ، وكان يعجبني أن يرده الى الفلج •

* مسألة :

وسئل عن رجل رأى رجلا أخرج شبقا من خضار قوم ، هل يجوز لمن رآه أن يصطلي بنساره ؟

قال : معنى أنه يجوز له أن يصطلي بلهب النار •

قلت له : فيجوز أن يحاشي بهذا الشبق على النار ؟

قال : معى أن عليه ضمان ما أستهلكه •

قلت له : فيجوز أن يأخذ من جمر هذا الحطب ، ويقيس به من هذه النصار ؟

قال : معى أن ليس له أن يأخذ من هذا الجمر ، وله أن يقيس من لهب هذه النار لظى عنده من غير هذا الحطب •

قلت له : فإن دخل على قوم فقال لهم : معكم نار ؟ فقالوا له : نعم
ادخل فخذ فدخل ، هل له أن يأخذ من اللهب أو من الجمر ؟

قال : أنه يأخذ من اللهب بغير رأيهم ، وأما من الجمر فإذا قالوا خذ
نارا فمعى أنه في التعارف قد أذنوا له أن يأخذ من الجمر •

❦ مسألة :

وسألته عن ضاعت له قرط ، فلما كان بعد مدة ظهرت في يد رجل
بييعها وعرفها صاحب القرط الذى ضاعت منه القرط فسأل من أراد بيعها
فأقر أنه وجدها في سواد الذى ضاعت منه القرط ، والسواد في قطعه ،
هل يجوز لصاحب القرط الذى اعترفها مع اقرار البيع لها أنه وجدها
في سواده الذى في أرضه والسواد أخرج من منزله الذى ضاعت له القرط ،
أله أن يأخذ هذه القرط على هذه الصفة ؟

قال : معى أنه إذا تعرفها ولم يشتبه عليه أمرها ، ويبلغ إلى أخذها
كان له أن يأخذها •

❖ مسألة :

وعن رجله لزمته لرجل تبعة ، لعرض عليه أن يقبض منه قيمتها فامتنع ، فسأله أن يبرئه مما لزمه له فيها ، فامتنع كيف يفعل هذا الرجل مما قد لزمه لهذا الممتنع ؟

قال : معنى أن الذى قد لزمته التبعة يرفع على هذا الرجل الممتنع عن قبض حقه ، فإذا حضر الى الحاكم خيره الحاكم بين أن يقبض حقه الذى أقر له به هذا الرجل ، وبين أن يبرئه مما قد لزمه له ، فان امتنع عن هذين الأمرين جبره الحاكم وحبسه على أن يفعل أحد هذين الأمرين ، ولا عذر له من ذلك •

قلت له : فان أعدم هذا الرجل الحاكم أن يرفع اليه ، وامتنع هذا أن يقبض منه حقه أو يبرئه ، وأراد الخلاص كيف يفعل ؟

قال : معنى أنه يختلف في ذلك :

قال من قال : من عرض عليه حقه فلم يأخذه فلا حق له ، فعلى هذا عندي أنه لا وصية عليه ، وقد برىء من ذلك على هذا المعنى •

ومعنى أنه قيل : أنه لا حق له في القبض والتسليم والحق بحاله ، فعلى هذا يكون عليه الوصية بذلك •

❖ مسألة :

وعن رجل كان يضرب امرأته في سائر بدنها ضربا له علامة ، ويسحبها حتى يتشطل بدنهما في الأرض وغيرها ، ويدمى ويسحبها ويضربها في وجهها وخلفها ، وهي تخرج من بيته بغير رأيه بعد تقديمه اليها ، وتصل

الى أقوام نحوهم فتعصيه في كل أمر نهاها عنه ، ومات أحدهما ، أيلزم
المرأة للزوج من العصيان والغيظ مثل ما يلزم الرجل ؟

فمعى أن المصيان من المرأة للزوج والغيظ والغيبة والسبة للمرأة
وأشبهه هذا لا يبين لى فيه تطق حق بمقاصصة ولا هل ، وأما ضرب
الرجل لزوجته وما خرج من حد الأدب المأذون له فيه فهو مضمون عليه الا
أن تبرئه منه أو يسلمه اليها .

* مسألة :

وسئل عن رجل عليه لرجل دراهم ، وله عليه تبعة ، ثم انه قوم
على نفسه التبعة درهما ، وأضافه الى الدرهم الذى عليه ، ثم سلم الى
الرجل الذى عليه له الدراهم والتبعة ، ولم يعرفه قيمة التبعة ، هل
يكون في ذلك براءة ؟

قال : معى أنه اذا كانت التبعة مما يحكم فيه بالقيمة فأعطاء قيمة
ما يلزمه من ذلك ، كان له عندى براءة ، وان كان ما يحكم فيه بالمثل لم
يكن له أن يعطيه قيمة التبعة الا برأيه ورضاه بذلك ، ويعطيه المثل الذى
عليه .

قلت له : فالمثل ما هو ؟

قال : معى أنه مما يكال ويوزن .

* مسألة :

وعن رجل وصل اليه زنجى يعرف أنه مملوك ، وأقر أنه مملوك ، وقال :

أنه لأيتام وأستخدمه الرجل إلى أن خرج من عنده ، ما يلزم هذا المستخدم لهذا العبد ؟

قال : معنى أنه ضامن لهذا العبد ولأجرتة إلى أن يصل إلى موضع مأمنه ، وحوز موالیه •

قلت له : فان كان العبد أبقا من موالیه فوصل إلى هذا الرجل فأقر العبد أنه أبقي فأمسكه هذا ، وأستخدمه على سبيل الاحتساب ، لئلا يضيع العبد أو يهرب إلى موضع أبعد من ذلك ، ما يلزم هذا الرجل ؟
قال : معنى أنه تلزمه أجرة ما استخدمه •

قلت له : فان كان قد أنفق عليه في تلك الأيام التي كان معه وأستخدمه فيها ، هل يرفع من الأجرة بمقدار النفقة ؟

قال : معنى أنه لا يرفع ويفرج معناه في نفقته عليه متطوعا إلا أن يكون بحكم أو سبب يوجب معنى السبب ، فلا أحب أن تذهب نفقته أن كان بسبب •

قلت له : فما هذا السبب الذي تحب أن لا تذهب نفقته من أجله ؟

قال : معنى أنه مثل أن يكون شريكا فيه أو وكيلا أو مأمورا أمر ألا ينقض ، أو بسبب يشبه هذا ، فانما تكون الموافقة عندي في غلة العبد إذا ثبت معنى الموافقة •

قلت له : فان خرج هذا العبد من عند هذا الرجل إلى موالیه ،

ولم يدر وصل اليهم أم لا ، هل يكون هذا الرجل سالما من الضمان للعبد ؟

قال : معنى أنه اذا كان مضمونا في الأصل كان عليه الضمان الى أن يصل مواليه ، ومعنى أنه يختلف في الضمان في هذا اذا أخذه ليرده ، ثم ذهب فقال من قال : يضمن *

وقال من قال : لا يضمن *

وقال من قال : في معنى الحكم ان كان يعرف بالاحتساب في مثل ذلك فلا ضمان عليه ، وان كان لا يعرف بذلك لزمه الضمان نسبه للقطعة .

قلت له : فهذا الذي وجبت عليه أجرة من قبل خدمة هذا الزوجي اذا أرسل رسولا يطلب له الخلاص مما يلزمه من خدمة هذا العبد ، ثم رجع اليه الرسول فأخبره بأن موالى الزوجي قد أحلوه وأبرءوه مما لزمه خدمة غلامهم هذا ، يجزيه ذلك أم لا ؟

قال : معنى أما في الاطمئنانة يجزيه اذا اطمأن الى قوله ، وأما في الحكم فحتى يصح معه بالبينة ويعلم منه هو *

* مسألة :

وعن امرأة دخلت عليها يتيمة ومعها شيء من النبق ، فعرضت عليها اليتيمة النبق ، وأطعمتها منه فأكلت من عندها ، وأخذت منها ذلك النبق ، ثم هكت اليتيمة ولم تعرف لها وارثا ، وأرادت هذه المرأة الخلاص من ذلك ، كيف ألوجه لها في الخلاص مما أكلت وأخذت من هذه اليتيمة من هذا النبق ؟

قال : معنى أنه قد قيل إذا عذمت معرفة ورثتها بعد البحث عنهم
في موضع ما يرجى أنه يستدل على معرفتهم ، فرق مالها على الفقراء
على الاعتقاد أنه متى صح لها وارث خير بين الأجير والغرم •

وفي بعض القول : أنه مال بحاله حشري حتى يصح لها وارث
فيسلم اليه •

قلت له : فأى القولين أحب إليك ؟

قال : معنى أن القول الآخر أنه للورثة هو أصح في الأحكام ،
لأن لكل ميت وارثا لقبول الله تعالى : (ولكل جعلنا موالى مما ترك
الوالدان والأقربون) فهذا مما يثبت لكل ميت وارثا ، ولكنه لا يعرف ،
والقول الأول الذى يقول بالتفرقه به العمل أكثر •

باب

في ضمان ما يكال ويوزن

ومن غير الكتاب قال : وسن أنه من اغتصب شيئاً مما يكال ويوزن ، مثل الورق والدهن والطعام وغير ذلك ، مما يقع في الكيال والميزان ، ويبقى في أيدي الناس ، فاستهلكه أن عليه مثل ما اغتصب من ذلك جنسه ووزنه وكيله •

وهذا قول بعض ، وقبول كثير من فقهاءنا : أنه إن ما ألتفه الغاصب من ذلك من الأطعمة وغيرها مما يكال ويوزن ، فإن شاء أخذ مثلاً ، وإن شاء قيمته يوم ألتفه ، وأما الذهب والفضة فله مثل ذلك ، لأنه هو القيمة لا قيمة له غير ، فيعطى مثله الذي له •

قال : وأجهت العلماء أن من اغتصب حنطة أو شعيراً أو نحوهما من الطعام مما يقع في الكيال والميزان ، فلم يستهلكه الغاصب ولا ألتفه ، ولكن أفسده وهو قائم ، أو صب في الحنطة ماء ففسدت ، أو التمر ففسد ، أن ليس للغصوب أن يأخذه ويأخذ ما نقصه ، بل أن شاء أن يأخذه بعينه ، ولا شيء له غيره ، وإن شاء أخذ مثله من الغاصب ويسلم إليه ذلك الفاسد فعل هذا قول •

وقول : أن شاء أخذ قيمته كحال ما أحدث فيه الغاصب من الفساد ، وإن لم يكن فاسداً فله أن يأخذه وليس له قيمة ولا غير ذلك ولا مثل ، لأن ذلك قائم بنفسه لم يحدث فيه شيء •

❖ مسألة :

ومن جعل تحت دجاجة لغيره بيضة ، وأخرجت فرخا ؟

فهو لصاحب البيضة .

ومن سقى زراعته بماء حرام ففيه قولان ، ونحن نأخذ بقول من قال لا يحرم الحب عليه ، وعليه ضمان ذلك الماء ، يتخلص منه .

عن أبي عبد الله فيمن يأخذ من ماء الناس ويسقى به بقللا ، هل لي أن أشتري منه ؟

قال : لا ، وقول : جائز والضمان على الساقى ، فإن سمد أرضه سمادا حراما فهي كذلك في الحب والعلف .

قال أبو المؤثر : فيمن سرق علفا لدوابه ، أنسه لا بأس على من اشتري من الدواب ولو علم .

قال غيره : لا لائم على السارق ، والدواب حلال لمن اشتراها وذبحها .

وفي موضع وفيمن يطعم دابته الحرام ، هل لي أن أكل لحمها أو أحمل عليها إذا علمت ؟

فلا يفعل إلا أن يرد صاحبها ما أكلت ، وقول لا بأس بذلك .

❖ مسألة :

فيمن سرق خطبا فقبس أحدا من ناره ؟

فلا أرى بذلك بأساً من غير أن يأخذ نارا فيها من ذلك الحطب ، ولا من الجمر ، لأنه قائم ، ولكن من اللهب ان أراد الضياء واففق الناس أن المبيعات جائزة من عند كل مسلم بر أو فاجر أو كافر أو مشرك فيما يجوز من البيوع من الأسواق وغيرها ، وإن كان من أهل القبلة من عادتهم الغصوب وبيع المحرمات ، وأجاز ذلك باتفاق لا خلاف بين أحد فيه حتى يعظم حراما بعينه وظلما ، وأجازوا بيع السلطان فيما باع واشترى حتى يعلم حرام ذلك •

وقال المسلمون : إذا كان البلد مغتصبا كله إن أكل طعامه وثمره حرام ، ولا يحل منه أخذ ولا عطاء ، ولا بيع ولا شراء ، وإذا دخل ذلك البلد المغتصب الجلوبات من الأمصار ، جاز جميع ذلك حتى يعلم به حراما بعينه ، والله أعلم وبه التوفيق •

بِسَابِ

فِي الْوَصَايَا وَالْأَقْرَارِ وَمَعَانِي ذَلِكَ

وَسُئِلَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى بِقِمَاشِهِ مَا يَكُونُ
لَهُ ؟

قَالَ : مَعِيَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا خَرَجَ فِي نَظَرِ الْعَدُولِ أَنَّهُ مِنْ
قِمَاشِ الْمَوْصَى * .

قُلْتُ لَهُ : فَإِنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِرِثَتِهِ مَا يَكُونُ لَهُ ؟

قَالَ : مَعِيَ أَنَّ الرِّثَّةَ مِنْ طَرِيقِ الْمَسِيرَاتِ كَانَ ارِثُهُ جَمِيعَ مَالِهِ ، فَإِنْ
كَانَ وَصِيَّةً خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ مَعْنَى هَذَا ، وَإِذَا كَانَ أَقْرَارًا خَرَجَ مَعْنَا
جَمِيعَ مَا خَلْفَ * .

وَمِنْ غَيْرِهِ : وَعَنْ رَجُلٍ أَقْرَأَ لِرَجُلٍ وَأَوْصَى بِقِمَاشِهِ أَوْ بِرِثَتِهِ
أَوْ بِمَتَاعِهِ ؟

قَالَ : لَعَلَّهُ يَثْبُتُ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ مَا سِوَى الْأَصُولِ وَالْحَيَوَانِ إِلَّا فِي
قَوْلِهِ رِثَتُهُ ، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ الْحَيَوَانِ ، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ السِّيفُ
وَالْفَرَسُ وَالْكِتَابُ * .

فَإِنْ قَالَ : مَتَاعَ بَيْتِهِ أَوْ رِثَةَ بَيْتِهِ ، أَوْ قِمَاشَ بَيْتِهِ ، لَمْ يَدْخُلْ
فِي ذَلِكَ الْمَصْحَفُ وَلَا السِّيفُ ، وَلَا الْفَرَسُ وَلَا الْكِتَابُ ، وَلَا الْأَطْعَمَةُ
وَلَا الْحَيَوَانُ ، وَيَدْخُلُ فِيهِ سَائِرُ ذَلِكَ * .

قَالَ عَلِيُّ أَبُو الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِثْمَانَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ : قَدْ
قِيلَ هَذَا كُلُّهُ ، وَثَقِيلُ : إِذَا أَقْرَأَ وَأَوْصَى لِنَفْسِهِ بِمَتَاعِهِ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ
الْأَصْلُ ، وَكَذَلِكَ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ * . رَجَعَ إِلَى جَوَابِ الشَّيْخِ
أَبِي سَعِيدٍ * .

قلت له : فان أوصى بصلاة ما يثبت في ماله ؟

قال : أنه لا يثبت في ماله شيء ، ويوجد في بعض القسول أنه
يكون كفارة صلاة في ماله •

قلت له : فان فرق الوصى كفارة صلاة بمكوك يزيد على الصاع
ما يلزمه ؟

قال : معنى أنه يلزمه الضمان للزيادة ، الا أن يسمى الوصى بمكوك
معروف ، أو بصاع معروف ، أو سدس معروف •

قلت له : فان أوصى بمن عسل ما يكون من العسل ؟

قال : معنى أنه يكون له من عسل البلد الذي فيسه الوصية •

قلت له : فان كان في البلد عسل قصب ، وعسل نحل ، وعسل
النخل وغير ذلك ، ما يكون له ؟

قلت : يعجبني أن يكون له من العسل الأغلب في البلد •

قلت له : فان أوصى له بكسوته فقال : قد أوصيت بكسوتي لفلان
ما يكون له ؟

قال : معنى أنه يكون له كسوته التي اكتسبها ، وثبت عليها اسم
كسوته ، كانت على جسده أو لم تكن على جسده •

قلت له : فتكون له ثياب زينته ؟

قال : معى أنه ليس تخرج مخرج كسوته •

قلت له : فان أوصى بسلحه لفلان ، ما يكون له ؟

قال : معى أنه يكون له جميع سلحه ما لبسه وما لم يلبسه ،
وما وقع عليه اسم السلاح من الحديد ، وما كان من الخشب متخذاً
للسلاح •

قلت له : فما كان من اللبس متخذاً من الحديد والثياب وغير
ذلك للحرب ، هل يكون من السلاح أم لا ؟

قال : معى أنه من آلة الحرب ، ولا يبين لى أنه من السلاح •

قلت له : فيكون هذا اللبس من الكسوة ، ويخرج فى معنى من
أوصى بكسوته لفلان ؟

قال : معى أنه لا يخرج فى معنى الكسوة المطلق عليها اسم
الكسوة ، ويكون معناه آلة الحرب ، ولا يكون سلاحاً فى التسمية
ولا كسوة •

قلت له : فمن أقر لرجل بجاريته وله جاريتان احدهما أعلى
من الأخرى ما يكون له ؟

قال : معى أنه تكون له جاريه لا يحكم له بشىء •

قلت له : فان لم تحد البينة أيهما وقسح عليها الاقرار ، ما الحكم في ذلك ؟

قال : معنى أنه لا يحكم له بشيء •

قلت له : فان أقر أن جاريته لفسلان ، وليس له الا جارية واحدة ؟

قال : معنى أنه اذا شهدت البينة أن هذه جارية فلان الموصى ، وصح اقراره بجاريته لفلان ، كانت هذه الجارية له •

قلت له : فان قالت الورثة : ان فلانا الموصى له جارية غير هذه ؟

قال : معنى أن على الورثة البينة •

قلت له : فان أوصى له بجاريته فوجد له جارتان ، ما يكون له ؟

قال : معنى أنه اذا خرجتا من ثلث ماله كان لسه نصفهما جميعا ، وفي بعض القول أن له الأقل منهما •

قلت له : فما الفرق بين الوصية والاقرار ؟

قال : معنى أن الاقرار يقع على واحدة بعينها ، فاذا لم يعترف لم يحكم بشيء في المسال الا بالعين والوصية ، فعل منه هو في ماله ، فان عرف ما أثبت في ماله من الوصية والا لحقه معنى النظر من الأحكام من أهل النظر ، ففي الحكم لا يخرج الا بأقبل ، وفي معنى الاحتياط لا يخرج من مشاركة حتى يعتزل من الحداهما بمعنى ما قد أثبت في ماله •

قلت له : فان أقر لزيد بجارية ما يكون له ؟

قال : معنى أنه لا يكون له شيء •

قلت له : فان أوصى له بجارية ؟

قال : معنى تثبت له جارية من جوارى أهل البلد الذى يقع عليه اسم الجوارى المعروفة •

قلت له : فان قال : لفسلان من مالى ثوب ما يكون له ؟

قال : معنى أنه ان قال : من ماله كان له ثوب وسط من ثياب أهل البلد •

قلت له : فان قال : لفسلان من مالى جارية ؟

قال : معنى أنه يكون له جارية وسط من جوارى أهل البلد •

✽ مسألة :

وعن رجل أوصى بمائة درهم للفقراء والأقربين ولكفارات إيمانه ،
وصلوات كم يكون لكل اسم من هؤلاء ؟

قال : معنى أن فى بعض القول يكون للفقراء والأقربين النصف ،
للأقربين من ذلك ثلثا النصف ، ولكفارة إيمانه والصلوات النصف
بينهما •

قلت له : أرأيت أن هو يبدأ بالفقراء وبالأيمان ، هل يكون بين ذلك فسر ؟

قال : ذلك عندي سواء بأي ذلك بدأ باللفظ أجزأ على ما ذكرت .

وسئل عن رجل أوصى إلى رجل أوصى إلى رجل في نفقة من ماله فذ حدها الموصى ، أو في ماله ، وأن الورثة حالوا بينه وبين ذلك المال الذي فيه الوصية ، أو بينه بين انفساد الوصية ؟

قال : معنى أنه أن حالوا بينه وبين ذلك بحق قاطع أو بباطل مانع ولم يكن منه تقصير في ذلك إلا ما قد عرض له من المنع لم يكن عليه في ذلك ، ولا أن يوصى له في ماله .

وأما الوصية به في مال الموصى الأول ، فإن كان قد جعل أن يوصى كان عليه الوصية بذلك وله ، وإن لم يكن جعل له ذلك فمعنى أنه يختلف أنه يوصى بذلك أم لا ؟

قال من قال : أنه يوصى بذلك في مال الهالك الأول ، وثبت فيه إلى من أوصى إليه إذا صحت وصية الأول إليه ، وأقر بذلك للورثة .

وقال من قال : أن له أن يوصى بذلك .

وقال من قال : لا يجوز ذلك حتى يجعل له ، ولا أعلم أحدا قال عليه ذلك أن يوصى إلا أن يجعل له ذلك ويقبل به ، وإن كان قصر في الوصية وقد كان قادرا عليها حتى أتى حال ذهب حال القسرة منه أو منع ذلك ، فمعنى أنه في بعض القول أن عليه الضمان ، وفي بعض أنه قد أساء .

وإذا كان على نية الانفاذ حتى حيل بينه وبين ذلك ، وعجز
فلا ضمان عليه ، ويستغفر ربه ، ويعجبني هذا القول ما لم يكن قصد
الى تعطيل وصية أو تضييع أمانة ، ويستخف بذلك ويتهاون به في حال
قدرته حتى يعجز •

❖ مسألة :

وعن رجل أوصى بمائة درهم في صلاح مال ورثة فلان ، هل يثبت
ذلك ؟

قال : معنى أن هذا لا يثبت ، لأن المال ليست له وصية ، لأنه
لم يوص لفلان ، ولأنه إن كان الحق لفلان لم يجز أن يجعل في
صلاح ماله بغير أمره ، فلما كان ذلك كذلك لم يبين لي أن تثبت هذه
الوصية الا أن يصف شيئاً يخرج في معنى من معاني ثبوتها على بعض
ما قيل في رأى المسلمين •

❖ مسألة :

وسألت عن المقتول إذا أوصى للقاتل بوصية قبل قتله وهو صحيح ،
ثم قتله ، هل تجوز له وصيته أم لا ؟

قال : معنى أنه قيل لا وصية للقاتل ولا ميراث •

قلت له : فإن كان المقتول لما ضربه القاتل ثوى في ضربه أياماً
أوصى لقاتله بوصية ، ثم مات المضروب تجوز هذه الوصية للقاتل
أم لا ؟

قال : معنى أن فيه اختلافا ، ومعنى أن الوصية له ثابتة ، لأنها كانت بعد الضرب ، وليس سبيل هذه مثل الأولى ، لأن الأولى كانت قبل قتله ثم قتلته ، وكأنه جهر إلى نفسه بقتله لئلا تفسد وصيته ، فلم تسكن له وصية .

❦ مسألة :

وسئل عن المال الذي يوصى به للفقراء ، ويقر لهم به ، هل يجوز بيعه ويفرق ثمنه عليهم ، أو يترك بحاله إذا كان من الأصول ؟

قال : معنى أنه قيل : إذا كان من الأصول ترك بحاله ولا يباع .

قلت له : فهل يجوز أن يشتري من غلة هذا المال كفن للفقير إذا مات ، وليس معه كفن ؟

قال : يعجبني أن يجعل في ذلك إذا لم يكن له كفن ، وكان فقيرا .

قلت له : فهل للفقراء أهل الذمة فيه حق إذا كانت الوصية مطلقة أنها للفقراء ؟

قال : يعجبني أنها للفقراء أهل الاقرار من أهل الاسلام ولا يعجبني أن يعطى فقراء أهل الذمة إلا أن لم يوجد من فقراء المسلمين أحد .

قلت له : فإن طلب أحد من فقراء أهل الذمة منه شيئا يأخذ منه شيئا بيده ، هل يحال بينه وبين ذلك ؟

قال : معنى أنه يمنع من ذلك إذا كان فقراء المسلمين موجودين .

قلت له : فان أخذ منه شيئاً ، هل يؤخذ من يده ويجعل في فقراء المسلمين ؟

قال : معى أنه لا يؤخذ من يده على وجه المجاهدة عليه ، ولكنه يؤخذ بالحكم وبالغلبة .

قلت : فان أوصى رجل من أهل الذمة للفقراء بوصية ، هل للفقراء أخذ شيء منها ؟

قال : يعجبني أن يكون للفقراء المسلمين ، لأنهم أولى بها من فقراء أهل الذمة .

✽ مسألة :

وسئل عن رجل أوصى للفقراء والأقربين بمائة درهم ، وحجة الفريضة بثلاثمائة درهم ، وأقر أن عليه ديناً مائة درهم ، وحق لزوجته مائة درهم ، وخلف من المال أربعمائة درهم ، كيف القضاء لهذه الوصية ؟

قال : انه قيل في ذلك باختلاف :

قال من قال : انه يؤدي من ذلك الدين وحق الزوجة ، لأنه من الدين ثم تكون الحجة ووصية الأقربين من ثلث ما بقى ، وقيل يبسداً بالدين وحق الزوجة ، ثم يخرج الحجة مما بقى من رأس المال .

وقال من قال : شرع الدين وحق الزوجة ، والحجة في المال ، ويكون فيه سواء من رأس المال ، فان بقى من المال شيء كان وصية الأقربين من ثلث ما بقى .

قلت : فرجل أرمى في ماله بحجة ، ولم يفرض لها في ماله شيئا
معروفا كم يكون لها ، ومن أى موضع تخرج عنه ؟

قال : معى أنها تخرج من ثلث ماله من بلده وأن لم تخرج من
بلده أخرجت من حيث أخرجت من ثلث ماله إذا لم يسم الفريضة التي
هي لازمة له ، فقد قيل : من ثلث ماله وقيل : من رأس المال أو من
بلده تخرج إذا خرجت على حال والا من حيث خرجت . *

قلت له : فأقل الحجة من أين يخرج ؟

قال : معى أقل ما تثبت الحجة عندي عرفية يخرج من عرفات ،
وما فوق ذلك فهو جائز تسمى حجة ، وإذا لم تكن عرفية وقف بها
بعرفات ، فليس بحجة ، لأن من فاته الوقوف بعرفات فاته الحج ، ولم
يكن حاجا ، ومن وقف بعرفات محرما بالحج عشية عرفة بعد الزوال
فقد ثبت له الحج من الزوال الى أن تغرب الشمس ، وقف في هذا
الوقت قليلا أو كثيرا ، أو لو بقدر ما يسبح ثلاث تسبيحات قبل
غروب الشمس . *

قلت له : رأييت ولو وقف وقد غاب من الشمس شيء ، وسبح
ثلاث تسبيحات قبل أن تغيب الشمس كلها ، إلا أن اصفرار الشمس بعد
في رموس الجبال ؟

قال : معى أنه ما بقى من حكم النهار شيء فبعد أدرك إذا
وقف في ذلك الوقت ، وإن لم يقف حتى يطلع لعله الليل ويذهب حكم
النهار فقد فاته الوقوف . *

قلت له : فيكون وقت الصبح كوقت صلاة العصر ؟

قال : معي أن الشمس إذا غاب منها قرن فقد فات وقت صلاة العصر ، ولا يقع به عندي انقضاء بالنهار ، وطلوع الليل ، فوقت الصبح عندي أوسع من حكم النهار •

* مسألة :

وعن رجل قال في صحته نخلتي هذه للمسجد ، هل يثبت ؟

قال : معي أنه قيل : إن إقراره مثل وصيته فهو ثابت عندي على أحد المعنيين •

قلت له : فقله هذه النخلة أو ذه النخلة ، أو ته النخلة إن مت فهي لفلان ، هل تكون هذه الألفاظ كلها سواء ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : فقله إذا مت أو أن مت أو متى مت فهذه النخلة لفلان ، هل يكون ذلك كله سواء في هذا اللفظ سواء ، ويثبت ذلك على الوصية والاقبوار ؟

قال : كله سواء ، وعندي أن بعضا يضعف قوله إذا مت •

* مسألة :

وعن رجل أوصى بوصية في ماله ، فخرجت الوصية من الثلث ثابتة

في المال ، فخرجت الوصية كلها في حصة أحد الورثة من ثلث المال ،
هل على هذا أن يخرج الوصية إذا امتنع الباقيون أن يخرجوا ؟

قال : معنى أنه قد قيل ذلك ، وقال من قال : إنما عليه من
الوصية على قدر الميراث •

قلت له : رأييت أن كان ديناً ، هل يكون القول سواء ؟

قال : معنى أنه قد قيل سواء في الدين من رأس المال والوصية
من الثلث •

قلت له : فإن كانت الوصية لا تخرج من الثلث ما يلزمه من ذلك ؟

قال : معنى أنه لا يخرج عليه من معاني القولين جميعاً إلا ما ثبت
له من الثلث من جميع الوصايا التي تثبت •

قلت له : فإن أراد الباقيون الخلاص على قول من قال : إن عليه
أن ينقذ جميع ذلك من حصته ، ويتخلص من ذلك ؟

قال : معنى أنه يثبت معنى الخلاص من ذلك إلى من يثبت عليه
الحكم بالمشاركة فيه ، وأول منفذ إذا صح إنفاذه بمعنى اللزوم ،
وإن خرج متطوعاً كان أحسن في إنفاذ الوصية ، ولا غرم على الورثة
إلا التوبة من تقصيرهم إن كان لحقهم تقصير •

✽ مسألة :

وعن رجل سلم إلى رجل دراهم وقال له : فرقها على الفقراء ،
هل يجوز له أن يعطيها فقيراً واحداً ؟

قال : معنى على معنى اللفظ لقوله : فرقها على الفقراء ، فيخرج
عندي أنه لا يكون مفرقا لها حتى يفرقها على الفقراء ، وأما على معنى
سلم فإذا سلمها إلى فقير والحسد فقد جعلها في موضعها من الفقراء .

قلت له : فإن أعطاهما فقيرين ، هل يجوز له ذلك على معنى قوله
فرقها على الفقراء ، ويكون قد فرقها ؟

قال : معنى يجزيه إذا فرقها على الاثنين ، وقد وقسع اسم التفرقة
بالتسميه .

قلت له : فإن كان هذا الذي أعطى هذه الدراهم يفرقها على
الفقراء فقيرا ، هل له أن يأخذ منها لفقره من غير أن يعلم بذلك من
سلمها إليه .

قال : معنى أن في بعض القول أن له أن يأخذ منها إذا كان من
الفقراء .

قلت : وعلى هذا القول أن علم به الذي يسلمها فلم يبرز له ذلك ،
هل عليه ردها إليه أو ينفسها على فقراء غيره .

قال : معنى أنه أن قبضها لنفسه على قول من يجيزها له لم
يكن عليه عند رد .

قلت له : فإن كان هو الذي حجب عليه قبل أن يأخذ منها ، فأخذ
منها هذا لفقره ، هل له ذلك ؟

قال : معنى أن ليس له أن يأخذ منها شيئا إذا كان قد حجب عليه أن يأخذ منها .

قلت له : فإن هذا يعلم أن تلك الدراهم التي سلمها إليه ليفرقها عن وصية من غير المسلم على الفقراء ، حجب عليه المسلم أن يأخذ منها شيئا ، هل له أن يأخذ منها شيئا إذا علم ذلك ولو لم يحجب عليه ؟

قال : معنى أنه أن كانت هذه الدراهم موصى بها للفقراء ، وكانت وصية معلومة كان له عندي أن يأخذ منها ، ولو حجب عليه ، وإن كانت إنما هي وصية للفقراء مبهمة سلم الدراهم تنفذ عن تلك الوصية ، وحجب عليه أن يأخذ منها لم يكن له ذلك عندي .

قلت له : فما صد الفقير الذي يجوز له من مال الفقراء أهو الذي يجوز له أخذ الزكاة أم غير ذلك ؟

قال : معنى أن في الصد من جاز له أخذ الزكاة بالفقر ، فهو من الفقير أعندي .

قلت له : فإن سلم إليه هذه الدراهم وهو غني فلم يفرقها حتى صار فقيرا ، هل يجوز له أن يأخذ منها ؟

قال : هكذا عندي إذا كان فقيرا حين الأخذ ما لم يخالف الأمر في تأخيرها .

قلت له : فإذا قال له : فرقها على الفقراء ، هل يجوز له أن

يعطى فقيرا واحداً ويأخذ ما بقى على المعنى الذى يجوز له تفريقه
على الاثنين ، ويكون مفرقا بذلك ؟

قال : معنى أنه اذا ثبت ذلك المعنى أن له أن يأخذ لأن الاثنين
يقومان مقام الفقراء ، جاز ذلك عندى •

قلت له : فعلى المعنى الذى يراد به انما أمره أن يفرقها ليجعلها
في أهلها ، وجاز له أن يأخذ منها ، هل له أن يأخذها كلها لفقراء
دون غيره من الفقراء ؟

قال : معنى أنه يجوز على هذا المعنى وعلى هذا القول •

❖ مسألة :

وعن امرأة أوصت لأخت لها ترثها أو لا ترثها بشيء من مالها ،
وقالت بقيامها على أو بحق وقيام ، هل يثبت ذلك ولا يسع الوارث
نقض ذلك ؟

قال : معنى أنه ان كانت لا ترث فالوصية ثابتة على حال من
الثلاث ، وان كانت ترث ففي قولها بقيامها عليها ، فمعنى أنه قيل يثبت ،
وفي بعض القبول أن للورثة الخيار في تمام ذلك أو نقضه ، وتسليم
قيمة الوصية ، وأما قولها بقيام وهي وارثه فلا يبين لى ثبوت الوصية ،
وان كانت لا ترث ففي قولها بقيامها على ثبت من رأس اللسان اذا ثبت
بالقياس ، واذا لم يثبت إلا بمعنى الوصية كانت من الثلاث ، ولا تثبت
لوارث •

✽ مسألة :

وعن رجل أوصى بشيء معلوم لقطعة أيمانه ، وللفقراء ولأقاربه ،
كيف الحكم في ذلك ؟

قال : معى أنسه يقسم على ثلاثة أسهم : فسهام منها للأيمان ،
والسهامان الباقيان يقسمان على ثلاثة أسهم فسهامان منه للأقربين ،
وسهم للفقراء •

قلت له : من كم تخرج هذه القسمة ؟

قال : معى أنها تخرج من تسعة أسهم لثلاثة للأيمان وأربعة
لأقربين وهو ثلثا ما بقى بعد الأيمان ، وسهمان للفقراء ، وهو ثلث
ما بقى •

قلت له : فان أوصى للفقراء والأقربين وللمساكين ، ولقطعة أيمانه ؟

قال : معى أن لقطعة أيمانه الربع ولأقاربه منه الثلثان ، وللفقراء
والمساكين الثلث •

قلت له : من كم تخرج ؟

قال : معى أنها تخرج من أربعة أسهم : فسهام للأيمان ، وسهمان
لأقربين ، وسهم للفقراء والمساكين ، ومنهم من يقول : تخرج من
ثمانية أسهم : للأيمان الربع وهو سهمان ، ولأقربين ثلثا ما بقى وهو
أربعة أسهم ، وللفقراء سهم ، وللمساكين سهم •

قلت له : فان أوصى للفقراء ولأقاربه وللمساكين ، ولعبد الله ولعمرو ، وأحدهما غنى والآخر فقير ، ولتحلة أيمانه بشيء معلوم ، كيف القسّم بينهم ؟

قال : معنى أنه يكون لتحلة أيمانه السدس ، وما بقى من الأسهم فيكون منه للأقارب الثلثان ، والثلث للفقراء والمساكين ، ولعبد الله ولعمرو على أربعة أسهم : للفقراء سهم ، وللمساكين سهم ، ولعبد الله سهم ، ولعمرو سهم ، لأن تحلة الأيمان لا تدخل عليها الأقربون ، وإن كان يدخلون على جميع الفقراء والمساكين والأجنبي كان غنياً أو فقيراً .

* مسألة :

وعن رجل أوصى في قضاء دينه ، وأنفذ وصاياه الخ ، وكان فيها أوصى لقوم لا يعرفهم هو ولا الوصى ، ومات فأراد الوصى أن ينفذ ذلك ، هل له أن يفرق ذلك على الفقراء إذا كان لا يعرفهم ؟

قال : معنى أنه إذا كان برأى ورثة الوصى كان له أن يفرقه على الفقراء ، على قول من يقول : إن كان ما لا يعرف له رب أو عدمت معرفة ربه فرق على الفقراء .

قلت له : فإذا أراد الوصى والوصى عليه الدين أو الورثة أن يفرق هذا على الفقراء أين يفرقه ، على فقراء بلد الوصى ، أو على فقراء بلد الوصى أو على فقراء بلد الوصى له ؟

قال : معنى أنه قيل : يفرقه على فقراء بلد الوصى له ، وقيل حيث شاء الوصى فرق على الفقراء .

قلت له : فان عرف صاحب هذه الوصية ومات في بلد ، ولم يعرف له وارث ، وأرادوا لأن يفرقوا هذه الوصية ، على من يفرقوها ؟

قال : معى أنهم يفرقوها على فقراء البلد الذى كان ينزله ، ويتم فيه الصلاة على قول من يقبول بالتفرقة في بلده ، وعلى قول من يقول يفرقها حيث شاء ففرقها حيث شاء •

قلت له : أيفرقها على جميع فقراء البلد أو يفرقها على جميع من اتفق له من الفقراء من ثلاثة فصاعدا ؟

قال : معى أنه يفرقها حيث شاء •

* مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : في رجل أوصى لبنى أخيه بثلث ماله وهم : أحمد وعبد الله وخالد ، فوجد له ثلاثة أسماؤهم خالد ؟

فانه قيل : عندي أن الوصية تقسم على ثلاثة ، فللخالدين الثلث ، ولعبد الله الثلث ، ولأحمد الثلث •

وقال من قال : تقسم على خمسة ، ويكون الخمسان للورثة ، ويكون خمس لعبد الله ، وخمس لأحمد ، وخمس للخالدين •

قلت له : فان أوصى لولد أخيه ، فوجد له ذكور وإناث ، هل تكون الوصية بينهم بالسوية ؟

قال : هكذا عندي ، لا أعظم أن أحدا أسقط البنات الإناث •

قلت له : فان أوصى لبنى أخيه ، هل يكون الأناث والذكور سواء في الوصية ؟

قال : معى أن ثبتت الوصية للأناث كانوا كلهم سواء •

قلت له : فعلى قول من يدخل الأناث في الوصية ، هل قيل عندك أنه يكون للذكر مثل حظ الأنثيين ؟

قال : لا يبين لى ذلك اذا كانوا بالغين •

قلت له : فبمعينهم الا أوصى لبنى أخيه ؟

قال : معى أن المعين من الوصية أن يوصى لبنى أخيه هؤلاء بأعيانهم ، فهذا عندى من التعيين وقوله : لبنى أخيه صفة قريبة عندى شبه التعيين اذا كان بذا أخيه معروفين ، أو لم يكن له الا ابن أخ واحد •

✽ مسألة :

وعن الوصى اذا شرط على الموصى أن نفقته وكسوته وزكوته في مال الموصى ما دام في انفاذ الوصية ؟

قال : معى أنه اذا وقعت الوصية في مال المالك على شيء معروف بالصفة أو التسمية ، ثبت في ثلث مال الموصى ، وان ثبت ذلك في معنى الاقرار فالأقرار عندى في رأس المال •

* مسألة :

وعن رجل أوصى بعشرة دراهم في كفارة يمين ، وكفارة صلاة ، وأوصى أن يقضى من هذه العشرة الدراهم درهمان في دين عليه معروف ، وجعل لذلك وصيا ينفذ عنه ذلك ؟

قال : معنى أن لأوصى أن ينفذ وصية الموصى فيقضى الدرهمين حيث جعلهما الموصى ، ويكون للصلاة نصف ما بقى وهو نصف الثمانية ، وكفارة اليمين النصف اذا لم يسلم الموصى شيئاً من ذلك ، ولا أعلمه فان استحل الموصى أصحاب الحقوق حلاً طيباً فيخرج معناه براءة الميت، وتركوا أحقهم هذا رجوع الذي أوصى به لهم إلى الرثة ، وينفذ الوصى سائر الوصية على وجهها يشتري بنصف الثمانية حبا ، ويفرقه على الفقراء ، ويعتقد كفارة يمين حيثما بلغت لكل مسكين ثلاثة أرباع الصاع ذرة أو نصف الصاع برا ، وليس له أن يقتصر دون ذلك ، ولا يزيد عليه ، وكذلك كفارة الصلاة يفرقها على حسب ذلك حيث بلغت ، ولو بلغت أكثر من ستين مسكينا أو نقصت عن ذلك لأنه ينفذ للموصى وصيته على ما أوصى به اذا كان على هذه الصفة التي ذكرتها •

ومعنى ان أوصى هذا الموصى بكفارة يمين وكفارة صلاة أنفذ ذلك من عشرة دراهم معروفة أو موصوفة ، ومن هذين الدرهمين لمن سمي يقضيان عنه لمن يسمى له مهما كانت الوصية عندي أن يخرج الدرهمان على ما مضى في قضاء أو استحلال ، وما بقى يجزى على سبعة آخر ، لأن لها ستين مسكينا يشتري بها حبا يفرقها حيث بلغت •

فان كان الموصى وارثا وليس معه من الورثة غيره ممن يشير عليه ، كان له الخيار ، ان شاء اشترى حبا بدراهم بنقد البلد ، وسعر البلد ، وان شاء أخرج من ماله بسعر البلد ، وان كان معه وارث غيره ، أو كان له شريك لا يبلغ الى مشورته في ذلك ، فانما يشتري من مال الهالك بدراهم كما أوصى بسعر البلد يوم ينفذ الوصية بنقد البلد الأغلب من أحواله في ذلك الوقت ، وينفذ على ما وصفت •

✽ مسألة :

قلت له : فان أوصت امرأة بثلاثين درهما للضعاف ، أو للأقربين ، هل يثبت ذلك ؟

قال : معى أنه قيل : في الوصية للأقربين لا يثبت حتى يقسول لأقربها ، أو لأقاربها ، أو لشيء تضيفه الى نفسها ، وقيل : انه يثبت ويكون لأقاربها على سبيل ما ثبتت به الوصية لأقربها •

وأما الضعاف فعندى أنه قيل : ثبتت الوصية لهم ، ويكون لأهل الضعف من المال على سبيل الفقر •

قلت له : فكم يكون للضعاف من الوصية ، وكم يكون لأقربها ؟

قال : معى أنه يكون للضعاف ثلث الوصية ، لأقربها ثلثا الوصية •

قلت له : فان قالت : عليها ست خطوات تفرق عنها ما يلزمها أيثبت هذا أم لا ؟

قال : لا يبين لى فى هذا شىء يثبت ما لم يسم بشىء معسوف فى
أمر هذه الصلوات •

* مسألة :

ومن جعل رجلا وصية ، فقبل الوصى الوصية اليه ، ثم زاد الوصى
فى الوصية ؟

على الوصى أن ينفذ ذلك عنه من بعد أن تفرقوا من عندهم الناس
فى يومهم ذلك ، أو من بعد ينفذ عنه ما يقدر عليه ، وجائز للوصى أن
يفعل كيف أراد ، فقال الوصى : ليس أقدر ، وأما فى هذا البلد فأنا أفعله ،
فمعى أنه إذا أوصى بوصية تجوز وثبتت فلم يقبلها الوصى إلا أن ينفذها
فى بلد معروف ، وجعل له ذلك الوصى جاز ذلك ، وثبتت الوصية عندي •

* مسألة :

وعمن أوصى للفقراء بعشرة دراهم ولم يوص لأقربيه بشىء ،
فأجازها الوارث ، هل يدخل الأقربون عند الفقراء بثلثى الوصية ؟

فمعى إذا كانت الوصية ثابتة فقد يدخل الأقربون مع الفقراء ، بثلثى
الوصية •

قلت له : فما حد من تجب عليه الوصية للأقربين ؟

فمعى أنه قليل : من ترك خيراً ، والخير يختلف وهو المال ، ففى بعض

القول اذا ترك مائتي درهم أو قيمتها بعد قضاء دينه ، وتباعه وغيرها من اللوازم مثل الكفارات وما أشبه ذلك ، وهذا عندي أحب لى أن يوصى لأقاربه ، وقد قيل بمثل هذا وقيل أكثر من ذلك ، والله أعلم •

ومن غيره : وعن أبى المؤثر : اذا خلف الهالك أربعمائة درهم يمد قضاء دينه ومزله الذى يسكنه ، وخادمه وأمه التى لا بد لى منها أو قيمتها من ماله ، وجبت عليه وصيته الأقربين • رجع •

❖ مسألة :

ومن غيره : وعن رجل أوصى بعشر نخلات ، وله نخل ولم يقل فى نخلاتى ؟

فمعى أنه يثبت له ذلك فى نخله ، ويكون له عشر نخلات وسطات •

قلت له : وامرأة أوصت بثياب جسدها لفلانة ، وتركت ثيابا كثيرة مقطعة أو غير مقطعة ، وأردية ومطارق وثياب ديباج ؟

فمعى أنه لم تقع معرفة ما معنى هذا ، والله أعلم •

❖ مسألة :

وعن رجل أوصى بوصية الى رجل فقبلها منه ، ثم عاد فى الفساد وأوصى بمثل تلك الوصية الى آخر فقبلها منه ، وأوصى فيها لزيد بمائة درهم ، وفى الأخرى لزيد بمائة درهم ، هل تجوز الوصيتان جميعا ؟

قال : معنى أن الوصيتين جميعا إذا كانتا متواطئتين فمعنى أن أحدهما تبطل وتثبت الأخرى ، ويكون الوصيان كلاهما وصيين في الوصية كلها •

قلت له : فإن أوصى لزيد في هذه بمائة درهم ، وفي الأخرى بمائتي درهم ؟

قال : معنى أن الوصية الأخرى تنقض الأولى •

قلت له : ولو كانت الزيادة قليلا أو كثيرا ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : فإن كانت الوصية المؤخرة هي أقل ما يثبت ؟

قال : معنى أن الأخرى تنقض الأولى ، لأن له أن يزيد في وصيته وينقض •

قلت له : فإن أوصى في هذه الوصية بكفارة صلاة ، وأشهد على ذلك ؟

قال : معنى أنها إن كانت متواطئة لم تثبت عندي إلا كفارة واحدة ، وإن كانت المؤخرة منها أنقص أو أزيد فهي تنسخ الأولى ، فإذا كانت متواطئة وجدناه قد جدد وصيته تلك ، ولا تثبت إلا وصية واحدة التي قد جددناها •

قلت له : فإن أوصى للأقربين بعشرين درهما ؟

قال : معنى أن هذه الوصية محدودة إذا كانت متواطئة ، وإن كانت زائدة أو ناقصة فالآخرة تنسخ الأولى بالزيادة والنقصان •

قلت له : فإن أقر لرجل بمائة درهم ثم عاد فأقر له في موضع آخر بألف درهم ما يثبت له من ذلك ؟

قال : معنى أنه يثبت عليه الآخرة وهو الألف ، والاقرار عندي غير الوصية في هذا فيما قيل عندي •

قلت له : أرأيت إن أقر في هذا المجلس بألف درهم ، ثم عاد فأقر له في موضع آخر بمائة درهم ؟

قال : معنى يثبت عليه الأكثر وهو الألف ومعنى أنه قال من قال : يثبت عليه جميع ما أقر به في المجلسين جميعا ، أقر بالقليل في أول مرة أو في آخر مرة ، ولم أره يجب العمل بهذا القول ، ورأيت يسمو إلى القبول الأول •

* مسألة :

وعن الأوصياء عليهم أن يخرجوا بما خلفه الهالك من الحيوان في الأسواق المجتمعة من القرى فبيعونها فيها ؟

قال : معنى أن ليس عليهم ذلك ، ومعنى أن لهم أن يبيعوا ذلك في بلدهم وسوقهم ومجتمعهم •

قلت له : فكم حد الجماعة الذين يجوز لهم البيع ؟

قال : معنى أن له أن يبيع في موضع مجتمعهم مثل الجمعة وغيرها ، حيث كانت جهاعتهم كانت في سوق أو غيره •

*** مسألة :**

وعن رجل أوصى لرجل بوصية ومات الموصى له ، فلم يعرف أيهما مات قبل الموصى أو الموصى له ، هل تثبت الوصية للموصى له حتى يعلم أنه مات قبل الموصى ؟

قال : معنى أنه قيل لا تثبت الوصية حتى يصح أن الموصى مات قبل الموصى له لأن الوصية للميت لا تجوز •

ومعنى أنه قيل : يكون للموصى له نصف الوصية ، ويجعل من حالين : حال أنه مات قبل الموصى فلا شيء له ، وحال أنه مات بعد الموصى ، فالوصية له ثابتة ، فلما لم يعلم كان له نصف وصية ذلك بمنزلة الموارثة في الغرقى والهدمى •

*** مسألة :**

وعن رجل أشهد على صك وصية له ، في ذلك الصك وصية من الموصى ، هل تثبت شهادته كغيره من أهل الحقوق التي في الصك من الوصايا والاقرار ، أم يكون خصما في الجميع ، ولا تجوز شهادته في الجميع ؟

قال : معنى أنه إذا كانت شهادته أنما أشهد على زيد بما في هذا

الكتاب ، ولا يقيس غير ذلك ، فمعى أن شهادته في ذلك مشتركة في هذه المسألة ، ليس موضعها هاهنا وقد نقلت في موضعها •

*** مسألة :**

وعن رجل أوصى لرجل بربع ماله ، ثم قال : وهو موضع كذا وكذا مال معروف ، فوجد ذلك المال أكثر من ربع ماله أو أقل من ربع ماله ، هل تثبت له الوصية ويكون له المال ، وما زاد على الربع ، كان للورثة وما نقص يكون تمام الربع من ماله الموصى ، أم كيف الحكم في ذلك ؟

قال : معى أنه يكون له ربع ماله ، والله أعلم •

*** مسألة :**

وعن رجل قال في مرضه الذى مات فيه : قد جعلت لفلان في مالى كسوته ونفقته مادام حيا ، ثم مات ، هل يثبت لفلان شئ فيما خلف من المال اذا كان فلان هذا أجنبيا ؟

قال : معى أن جعل له ذلك وصية له فهو ثابت في ثلث ماله ، وإن كان عطية أو هبة لم يثبت عندى ، وإن جعله اقرارا ثبت عندى في رأس ماله ، لأن الجمل يختلف •

*** مسألة :**

عن رجل خلف مالا فشهد عليه رجل بعقد موته أنه قد سبيل ماله ؟

قال : معنى أن المال إذا ثبت لهذا الرجل الهالك فهو لورثته ،
إلا أن يصح بيّنة تزيله عنه أو شيئاً منه ، وشهادة الشاهدين أنه قد
سبل لا يبين لى بهذا زواله ولا شيء منه حتى يشهد بهذه السبل الذى
جعله فيه ما هو ، لأن السبل مختلفة .

✽ مسألة :

وعن وصى أراد أن يبيع مالا من مال من أوصى إليه فى قضاء
دينه ، وإنفاذ وصاياه ، فأراد أن يشتري أو يوكل من يشتري من
عنده ، هل له ذلك ؟

قال : معنى إذا كان ذلك فكأنه بائع لنفسه أو اشترى لنفسه ، ولكن
معنى أنه قيل يأمر من يشتري له ويكون المشتري لا يعلم أنه يشتري له ،
ولا يعلم هو أنه يشتري له ، فإذا علم أنه يبيع لمن يشتري له ، فكأنه
باع لنفسه فيما عنده أنه قيل .

✽ مسألة :

وعن رجل أوصى إلى رجل آخر فى قضاء دينه ، وإنفاذ وصاياه ،
وصد له ذلك ، وكان الوصى عارفا بشيء غير الذى أوصى إليه ، هل
له وعليه أن يقضى ذلك ، أم ليس له ذلك ولا عليه ؟

قال : إذا حد له شيئاً محدودة فى وصية أو دين لم يكن له
إلا إنفاذ ذلك ، فإن لم يحدد له وجعله وصيا له فى قضاء دينه ،

وانفاذ وصاياه ، كان له أن ينفذ عنه جميع وصاياه الثابتة ، وديونه
اللازمة •

* مسألة :

وعن رجل وكل آخر في قضاء دينه ، وانفاذ وصاياه ، فسلم
اليه الورثة ليقضى ، ثم طلبوا اليه الحجة أنه قد قضى ، هل يلزمه
شيء أو هو مصدق إذا قال : انه قد قضى ؟

قال : معنى أنه قد قيل : انه يكون مصدقا في ذلك •

قلت له : رأييت لو باع من ماله بيما ثابتا عليهم وصحت الوصية ،
ثم انه قد قضى فطلبوا منه صحة ذلك ، هل يكون القبول قوله ؟

قال : هكذا معنى اذا وصحت الوصية •

* مسألة :

وسألته عن رجل أوصى للفقراء والأقارب بثلاثين درهما ، وكسان
أقرباؤه في حد الفقر ، هل للوصى أن يفرقها عليهم اذا كانوا في حد
الفقر ؟

قال : معنى أنه قد قيل : ليس له ذلك أن يعطى الأقارب
الا ما يخصهم من هذه الوصية لقربانهم ، ويعطى مما يخص الفقراء
لفقرهم ، لأنهم فقراء فيأخذون لفقرهم •

قلت له : فان كانوا هم أوصياء فيما أوصى به الميت لهم ، هل لهم أن يأخذوا لقراباتهم ولفقيرهم ؟

قال : هكذا عندى اذا جاز للوصى أن يعطيهم لفقيرهم ، جاز لهم أن يأخذوا لأنفسهم اذا كانوا هم يلوا أمر الوصية •

قلت له : فان لم تقسم الوصية حتى مات الورثة وورثتهم هؤلاء الأقربون ، هل يأخذوا من الوصية للقرابة شيئا ؟

قال : معنى أن الوصية لهم اذا استحقوها ، وهم عندى على هذا مستحقون لها •

✽ مسألة :

وعن رجل أوصى بوصية للفقراء ومات ، وكان رجلا غنيا يسوم الوصية والموت ؟

قال : معنى أن له ذلك اذا كان فقيرا يوم العطية ، ولا ينظر في غناه يوم الوصية •

✽ مسألة :

وعن رجل حضرته الوفاة فأوصى لزوجته بثلثى ماله ، وأوصى بثلث ماله للفقراء ، وأقر أن ليس له وآرث غير زوجته ؟

قال : معنى أن الوصية لزوجته لا تجوز ، لأنها وارثة ولا وصية

لوارث ، وأما الوصية للفقراء إذا كانت بلفظ ثابت فهو جائز مع الوصايا من الثلث ، وإن كان أقر لزوجته بثلثي ماله أو أوصى لها بذلك يحق عليه لها وصية تثبت جاز لها ما أوصى لها وأقر لها به ، وليس إقراره أن ليس له وارث إلا فلان بشيء إذا صح له وارث غير المقرر له .

✽ مسألة :

وعن رجل أوصى بزكاة ألف درهم ، ثم أقر بماله لزوجته ، وماله يسوى ثلاثة آلاف درهم ، كيف القول في ذلك ؟

قال : معنى أن المال للزوجة كان الإقرار منه بالمال للزوجة قبل الوصية أو بعدها .

✽ مسألة :

وقال : في الذي له وطنان ، فمات وأوصى بكفارة صلوات تفرق عنه ؟

فمعنى أنه قيل : تفرق حيث مات وأوصى من وطنيه إلا أن يمهد في ذلك صدا .

وإن مات في وطن وأوصى في وطن ؟

فمعنى أنه يفرق عنه حيث أوصى ، وأما الزكاة فمعنى أنها تنفذ كل زكاة بلد في موضعها إلا أن يوصى في ذلك بوصية فينفذ

ما أوصى به ، وذلك عندى فى زكاة الثمار ، وأما زكاة السورق والذهب والفضة فحيث حسال على المال الحمول ، فهناك تؤدى زكاته •

وإنا أوصى بكيل من التمر وسماه كيسلا ، أنفسد على ما سمي من الكيل ، ولا يخالف وصيته الا أن يكون الورثة بالغين ويأذنوا أن ينفذ من أموالهم قدر ما لا يشك فيه أنه يقوم مقام الكيل ، وأرجو أن ذلك يجوز ان شاء الله ، اذا كان من الأشياء التى وجبت عليه مثل الزكاة وأشباهاها •

ومعنى أنه قيل : لا يعطى أحد لأحد من كفارة الإيمان والصلاة الا محتسب مثل الوالد لولده الصغير ، أو وكيل الأيتام ، أو وصيهم ، و بعض القول يعطى من يعول الصبى له •

وقال من قال : لا يعطى من يعول الصبى ، ومعنى أنه قيل : يجوز أن يرسل الى الفقير من يعطيه فى موضعه ، ولا يعطى له فيقبض له الا من وضعت لك ، وان أرسل الى الجماعة فى بيت من يعطى كل واحد لنفسه جاز ذلك ان شاء الله اذا كان الرسول مأمونا على ذلك مصدقا فيما يقول •

✽ مسألة :

وعن رجل أوصى بمائة درهم تحلة إيمانه أتفرق عنه دراهم أو يشتري بها طعام وتفرق على الفقراء ؟

قال : معى أنه يشتري بها طعام ويفرق على الفقراء سبيل كفارة
الأيمنان •

وسئل عن رجل سلم إليه رجل دراهم وأمره أن يفرقها على
الفقراء ، هل له أن يأخذ منها شيئاً ؟

قال : انه اذا كان فقيراً جاز له أن يأخذ منها اذا فرقتها في بعض
ما قبيل ، معى قيل : ليس له ذلك الا أن يأذن له •

قلت له : فطى قول من يقول : ان له أن يأخذ منها ، رأييت ان كان
له أولاد فقراء وهو فقير ، هل له أن يأخذها له ولأولاده ، ولا يفرق
منها شيئاً على غيره وغير أولاده من الفقراء •

قلت له : وكذلك له أن يعطى والدته وزوجته ومن يلزمه عوله ؟
قال : لا يبين لى في ذلك فرق لأنها للتفرقة ليست هى له ، فاذا
سلمها للفقراء كائن ما كان وفرقتها عليهم ، وان كانوا صبياناً غير
بالغين اذا كانوا ممن يجوز أن يعطى •

❦ مسألة :

وعن رجل حضرته الوفاة ، فأقر لوارثه بماله ، وأقر في وصيته أن
هذا المال الذى أقر له به هو له بحق عليه له ، وليس لسه بوفاة ،
فلما توفي حضر بعض الورثة ، ونزع الموصى له ، وطلب يمينه أن يحلف
يميناً بالله ، لقد أخذ هذا المال الذى أوصى له بحق يعرفه ، فان
احتج الموصى له ان هذا الميت أوصى بهذا المال لحق ذكر أنه لى عليه ،

ولست أعرفه ولا أحلف ، هل للحاكم أن يجبره على اليمين على ما طلب
الخصم أم لا يلزمه يمين على هذه الصفة ؟

فالذى معى أنه اذا طلب بعض الورثة يمين الموصى له بهذه
الوصية ، كان عليه أن يحلف يميناً بالله ما يعلم أن فلانا أوصى اليه بهذه
الوصية بباطل على هذا النحو ، عرفت ليس اللفظ كله ، فانظر فى ذلك
ولا تأخذ منه الا ما وافق الحق والصواب .

* مسألة :

وعن رجل اقترض من رجل دراهم ، واشترى بها أرضاً ، فلما
حضرت الوفاة أقر بذلك ، وجعل لصاحب الدراهم الاختيار اما أن
يأخذ القطعة فقد جعلها له ، واما الدراهم اقراراً منه له بذلك ، وأوصى
أن يقضى عنه ذلك من ماله بعد موته ، فاخترت الأرض ، وطلب الورثة
تسليم الدراهم ، ما يجب له على الورثة ؟

فان كان المقترض المشتري لهذه الدراهم جعل الاختيار لصاحب
الدراهم فى حياته صحته ووقت ثرائه ، فاخترت الأرض ولم يحرزها من
يد المشتري الى أن حضرته الوفاة ، وجدد له المضايقة ، واخترت
الأرض بعد وفاته كاختياره لها فى حياته ، أيلزم الورثة تسليمها
أم الدراهم ؟

قال : اختيار صاحب الدراهم للأرض ثابت والأرض له .

(م ١٦ — الجامع المفيد ج ٥)

قلت له : فان أنكر الورثة دعوى صاحب الدراهم للمخايرة ؟

قال : البينة على المدعى للمخايرة ، واختياره الأرض له •

قلت له : فان أعجز البينة وفي الورثة أيتام ؟

قال : ليس على الأيتام يمين حتى يبلغوا ، ويلزم البالغين كل واحد يمين •

قلت : فان رد البالغون اليمين على المدعى ؟

قال : عليه اليمين على ما وصف ما ادعى يميناً واحداً لجماعتهم ، وعلى واحد له يمين فيما أنكره •

✽ مسألة :

وعن رجل جعل رجلاً وكيلاً له في حياته ، وصيه بعد وفاته في قضاء دينه ، وإنفاذ وصاياه ، جائز الأمر يقسوم مقامه في ذلك ، وجعل له جميع ما للوكلاء والأوصياء ، وأجاز له في ماله جميع ما يجوز للأوصياء والوكلاء هل يكون هذا الوصي وصياً لأولاد الموصى الأيتام في أنفسهم وماله ؟

قال : لا يكون وصياً ألا فيما جعله اليه •

قلت له : فان لم تكن معه بينة على ذلك ، أيجوز للورثة تصديقه اذا وثقوا به ويقاسموه للأيتام المال أم لا ؟

قال : أما في الحكم فلا يصح ما ادعاه لنفسه ، وأما في الاطمئنانة
وما يصلح للأيتام على سبيل الاحتساب اذا كان المحتسب ثقة ، فان ذلك
الى الحاكم •

قلت : فان كان الحاكم عالماً بحال الميت وما خلفه من السورثة
والمال ، أيجوز له أن يقيم للأيتام وكيلا أم حتى تشهد عنده البيعة
بموت الهالك ومعرفة ورثته وماله ؟

قال : اذا احتاج الى الحاكم فالحاكم في هذا شاعدا ، ولا يقيم
لهم وكيلا الا بعد البيعة •

قلت له : فان احتسب لهؤلاء الأيتام محتسب وقاسم الورثة المال ،
ثم بلغ الأيتام وغيروا القسم ألهم ذلك أم لا ؟

قال : اذا لم يكن القسم بحكم من حاكم كان للورثة الخيار •

* مسألة :

وعن رجل أوصى لبني فلان بوصية ، كيف يكون لهم على عددهم
الذكور والإناث فيه سواء ، أم على الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين ؟

قال : معى أنه قيل اذا ثبت لهم كانت لهم على عددهم •

قلت له : فقول له لبني فلان يكون هذا اللفظ تثبت فيه الوصية لبني
فلان للذكور والإناث ، أم للذكور وحدهم ؟

قال : معى أنه يختلف فيه :

قا لمن قال : يثبت للذكران والانات •

وقال من قال : انما يثبت للذكران دون الاناث وحدهم •

قلت له : رأييت ان لم يكن لفلان بنون ذكران ، وكان بنسات
انات ، وكانت الوصية لبني فلان ثبتت هذه الوصية للبنات أم لا ؟

قال : معى أنه قيل : لا تثبت ، والله أعظم وبه التوفيق •

بساب

في وصية الأقربين

قال الله تعالى : (كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين) •

* مسألة :

وسئل عن رجل أوصى لأقربيه بوصية ، وفي أقربيه رجل غائب لا يعرف أين هو ؟

قال : يعجبني أن يكون الغائب الذي لا تعرف غيبته ، ومثل هذا الغائب من عمان أنه لا يحبس له شيء من وصية الأقربين اذا لم يسكن في عمان حين قسم الوصية •

وقيل : اذا رجي أويته وعرف موضعه حبس عليه سهمه اذا عرف موضعه من عمان مثل البصرة أو غيرها ، الى أن يرجع ويبحث اليه ان أمكن ذلك •

* مسألة :

وسأله عن قسمة الأقربين كيف يكون ، وبأيهم يبدأ في الحساب والدرجات ؟

قال : معى أنه على قول من يقول يبدأ ببني البنين وما تناسلوا
درجة درجة الى أن لا يبقى منهم أحد .

قلت له : ثم من قال : معى أن بعضا يقول يعطى الأجداد
الأربعة وهم : أم أبيه ، وأب أبيه ، وأبو أمه وأم أبيه ، وأم أمه ،
الأجداد الثمانية على سبيل هذا .

وبعض يقول : يعطى الأجداد الأربعة ، ثم الأخوة من أمه وأبيه ،
ومن قبل أبيه ومن قبل أمه ، يكونون كلهم درجة سواء ، ثم الأجداد
الثمانية ، ثم يرجع الى بني الأخوة وبينهم ما كانوا ، ثم الأعمام
والأخوال وبنوهم ما كانوا بها أحد بعد ، ثم الأجداد الثمانية .

قلت له : فالأخوة من الأب والأم ، أو من الأم أو من الأب ،
يكونوا سواء ، وكذلك بنوهم أم يفضل بعضهم على بعض ؟

قال : معى أنه فى بعض القول أنه سواء هم وبنوهم ، وفى بعض
القول يفضل الخالصون وبنوهم يكون لهم سهمان ، والذي من قبل
الأب أو من قبل الأم سهم ، لأنهم من وجه واحد ، والخالص من
وجهين .

قلت له : فالأعمام والأخوال وبنوهم يكونون سواء فى السهام ،
أم يفضل بعض على بعض ؟

قال : معى أن الذى يفضل الأخوة الخالصين من قبل الأم والأب
يفضل الأعمام الخالصين من قبل الأم والأب على الأعمام من قبل

الأب ، والأعمام من قبل الأم وكذلك الأخوال الخالصون مع الأخوال للاب أو الأم يلحقهم معنى الاختلاف ، كمثل الأعمام •

قلت له : وكيف القسمة بينهم ؟

قال : معى أنه على ما يستدل به الحساب والقسمة بينهم أنك تنظر أعلى درجة منهم ، فتأخذ عددهم ، فإذا أردت أن تدخل معهم الدرجة الثانية أضعفت الذين في يدك ، ثم أدخلت معهم عدد الدرجة الثانية ، فإذا أردت أن تدخل معهم الدرجة الثالثة أضعفت الذين في يدك من الدرجة الأولى والثانية ، ما أضعفت في الأولى •

وكذلك يجرى الحساب ، فإذا نظرت في حساب الدراهم كم هي أدخلت عليها من الأقارب ما بقى منها ، والا فان كان فيها فضلة أدخلت ما بقى قطعها عليهم ، ولم تدخل معهم أحدا ، كان هذا أسهل لك في حساب الجملة عليهم •

وإن كان الفاضل من الدراهم لا يفي بالدرجة كلهم الذين تريد اخذهم لم تدخل معهم أحدا ورددت الفضل على الذين في يدك على قدر سهامهم ، فقد قيل : يجعل في أضعفهم ممن نالته الوصية •

وقال من قال : يجعل في أضعف الأقربين ممن لم تنله الوصية •

✽ مسألة :

وعن الأقربين اذا لم تنل الوصية بعضهم أيجوز أن يعطسوا من وصية الفقراء ؟

قال : معى أنه يجوز أن يعطى منها الفقراء من الأقربين ممن لم
تتله وصية الأقربين •

قلت : فما حسد من تجب عليه وصية الأقربين ؟

قال : معى أنه قيل : من ترك خيراً والخير يختلف فيه وهو المال ،
نفى بعض القسول أنه اذا ترك مائتى درهم أو قيمتها بعد قضاء دينه ،
وتبايعه وغيرها من اللازم مثل الكفارة وما أشبه ذلك ، وهذا عندى
أحب له أن يوصى لأقاربه ، وقد قيل بمثل هذا وقيل بأكثر ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومن غيره : عن أبى المؤثر : اذا خلف الهالك أربعمائة درهم بعد
قضاء دينه ومنزله الذى يسكنه ، وخادمه وابنته التى لا يبد له منها
أو قيمتها من ماله ؟

وجب عليه وصية الأقربين •

❖ مسألة :

وعن أوصى لأقربيه بوصيه ، هل يجوز للموصى أن يسلم غايهم حبا
بقيمة الدراهم ، وللاقربين أن يقبلوا حبا عما أوصى لهم من الدراهم ؟

قال : معى أنه قد قيل فى الوصى ومسلميه من مال الموصى عروضاً
بدراهم فيما استحق من الوصية والدين باختلاف :

فقال من قال : يجوز ذلك •

وقال من قال : لا يجوز له ذلك إلا بأمر الورثة ، وليس له أن يبيع
وينفسد دراهم كما أوصى الهالك •

وأما الأقربون ، فقد قيل : يجوز أن يعطوا عروضاً بدراهم ،
لأنه مال لهم ليس ذلك كوصية الفقراء على قبول من لا يرى ذلك في
وصية الفقراء •

قلت له : وكذلك ما أوصى للفقراء من الدراهم ، هل يجوز للوصي
أن يشتري بالدراهم حباً ويفرقه على الفقراء من مال الهالك بقيمة
الدراهم ؟

قال : إذا جاز ذلك للوصي على حسب ما مضى ذكره أو غيره ، فمعي
أنه يختلف في اجازة ذلك ان كان بمعدل السعر :

فقال من قال : يجوز ذلك •

وقال من قال : لا يجوز لأنه ليس هو لفقر بعينه ، فيرضى أن
يأخذ بحقه ما شاء •

قلت له : فعلى قول من يجيز هذا للوصي ، هل يجيز ذلك لمن أراد
أن يفرق على الفقراء والأقربين في حياته عن نفسه ؟

قال : معي أنه سواء ، ورب المال أوكل في هذا •

قلت له : وعدل السعر الذى يجوز أن يعطى كيف هو ؟

قال : معنى أنه سعر البلد فى ذلك النوع ، فى وقت العطية .

* مسألة :

ووجد فى رقعة عن أبى سعيد رحمه الله : فى قسم الوصية أنه اذا كان خال ولم يكن أحد من الأعمام ، ووجد بنو الأعمام جعل الخال فى هذا الوجه بمنزلة بنى الأعمام ، ويعطى الخال مثل ما يعطى بنو الأعمام سهم بينهم ، كلهم واحد فى هذه المنزلة اذا كان قد عدم الأعمام ، ثم يعطى بنو الخال وبنو بنى الأعمام سهم بينهم وهو نصف ما أخذ الخال ، وبنو الأعمام لا يفضل أحد عن أحد .

قلت له : فان كان قد حسب هذا الوصى ، وحسب الأقارب وميز لكل واحد منهم سهم ، ولم يسلم الى أحد منهم شيئاً ، ثم ولد مولود ممن لو أدرك الوصية استحق منها سهماً أيا كان له سهمه ، أم قد قسمت الوصية ، ولا يكون له شيء أم يكون له ؟

قال : معنى أنه قد قيل ما لم يقبض أحد من الأقارب سهمه ، فالوصية بحالها وان ولد حصته منها وقد أدركها .

قلت له : فان كان الوصى قد سلم الى كل واحد سهمه أيا كان هذا قسمة ولا يدرك المولود منها سهمه ؟

قال : معنى أنه قد قيل ذلك .

. قلت له : فان مات وأخذ من الأقارب ، وقد قبض كل واحد منهم سهمه ، أليكون للميت سهمه أم لا ؟

قال : معنى أنه قد قيل من كان مولوداً يوم مات الوصي من الأقارب كان له سهمه ، ولو مات قبل القسمة ولورثته من بعده .

ومن ولد منهم بعد موت الوصي ، ثم مات قبل أن يقسم الوصية ،

فمعى أنه قيل : ليس له شيء ولا لورثته ، ولو قسمت الوصية وهو حي ، وأخذ سهمه أو أخذ أحد من الأقارب شيئاً من الوصية لم يكن للميت المولود على هذه الصفة .

* مسألة :

وإذا مات ورثة الميت قبل قسم الوصية ، وورثهم الأقربون ، هل يأخذوا من الوصية للقرابة شيئاً ؟

قال : معى أن الوصية لهم إذا استحقوها وهم عندي على هذا مستحقون لها .

* مسألة :

اختلف العلماء في مقدار المال الذي من ملكه وجب عليه أن يوصى للأقربين :

فقيل : عن ابن عباس أنه قال : من كان له فضل مال ، لم يوص

لأقربيه ، الذين لا يرثونه فقد ختم عمله بمعصية الله ، وضيق فريضة من فرائض الله ، إلا أن يسكون له سبب عذر .

وقال بعض المسلمين : إذا ترك ستمائة درهم أو قيمتها ، فهو خير ، وعليه أن يوصى للأقربين .

وقال بعضهم : أربعمائة درهم .

وقال بعضهم : مائتا درهم .

وقال بعضهم : ألف درهم .

وفي بعض الآثار : من ملك خمسة دنانير فهو خير يوصى للأقربين قياسا على القيمة ، لأنهم أقل ما قالوا تقسم القيمة من خمسة دنانير .

ويوجد عن أبي سعيد رحمه الله أنه قال : من ترك أربعة دراهم أو قيمتها ، فقد ترك خسيرا ، ولا أعلم أنه قيل بأكثر من ألف درهم أو قيمتها ، ولا بأقل من خمسة دنانير أو قيمتها ، ثم اختلفوا أيضا في هذا المقدار :

فقال بعضهم : أن يكون ملك هذا المقدار بعد خادم ومنزله ، وأما أن يكون له خادم يخدمه ، وسكن يسكنه ، وليس عن ذلك فضل ، فلا تجب عليه الوصية .

وأما إذا كانت له أرض يزرعها ، وفيها شجر أو نخل ، فأنى أحب
له أن يوصى من عليها ، ولو قل .

ومن ضيع وصية الأقربين بعد أن لزمته وهو ذاك لها في المرض
الذى يخاف على نفسه فيه الموت ، ومات على ذلك غير ثابت ففسد ،
ختم عمله بمعصية الله .

وكذلك من أراد الجهاد والحج ، أو السفر الذى يخاف على نفسه
فيه الموت ، ويجب على كل مسلم ومسلمة أن يوصى لأقاربه إذا ترك
من المال قيمة مائتى درهم ، أو قيمة عشرين مثقالا ذهباً بعد قضاء
دينه ، وإنفاذ وصاياه اللازمة مثل حجة الفريضة ، أو زكاة وكفارة
يمين وما أشبه ذلك .

ومن كان لنا ولياً ولم يوص لأقاربه عند موته ، فلا نترك ولايته
حتى نعلم أنه ترك من المال أقصى ما قالوا به في الكثرة من الاختلاف .

وإن وجدنا له شيئاً يوجب العذر له ، فلا نترك ولايته حتى
لا نعلم له مخرجاً ، وأهون ما يفعل فيه الوقوف عنه ، ولا نتسولاه لتركه
أمر الله ، وأمر رسوله ، وأمر المسلمين وإن كان من دينه الوصية
للأقربين ، وعليه الأمر على نفسه ، ومات ولم يوص ، واحتمل له العذر
في ذلك لم نترك ولايته .

وإن كان فرق عنه ورثته شيئاً ، ولم يكن فيهم يتيم ولا غائب
ولا مجنون ، فقد أحسنوا .

وذكر أن صحارا فرق عن زوجته شيئا وقال : كانت تدين بالوصية للأقربين ، وكان من فقهاء المسلمين •

واختلف في جواز الخراج وصية الأقربين في الحياة :

قول : يجوز تفريقها في الحياة •

وقول : لا يجوز إلا بعد الموت وهو أحب إلى ، والله أعلم
وبه التوفيق •

باب

في الميراث ومعرفة قسمته

وسئل عن رجل قتل ابن عمه ذكيا أبيه قصدا ، منه أن يبقى له
أرث عمه بعد ذلك ، هل يرث القاتل من مال هذا الميت ؟

قال : معنى أن ليس هذا قتل من يرثه ، وإنما ورثه ولده ، وهذا
وارث والده ، ويعجبني إذا لم يكن قاتله أن يرثه •

❦ مسألة :

وسئل عن الجدات ما هن من قبل الأب والأم ؟

قال : معنى من قبل أب الرجل والمرأة وأمهما ، الأول منهم فالأول ،
من كان أعلى درجة حجب من كان بعده عن الميراث ، ومعنى أنه إذا كانت
أم الأب وأم الأم لم يكن بعدهما من الجدات شيء ، ثم بعدهما درجة
أم أم الأب ، وأم أب الأب ، وأم أم الأم ، وأم أب الأم هؤلاء الأربع
بعد الأولتين يستويان في النسب •

فإذا كن هؤلاء لم يكن لن بعدهن شيء من الميراث ، وعلى هذا
يجرى حساب الجدات. ومعنى أنه قيل : إن الجدات يرثن إلى سبتين جدة ،
ومعنى أن بعضا قال : إلى أكثر من ذلك ما بلغن وأدركن •

❖ مسألة :

وعن امرأة هلك ، وتركت ابنتى أختها وخالتها ؟

قال : معى أن الميراث لابنتى الأخت ولا شىء للخالتين •

قلت له : فإن هلك وتركت زوجها وأمها وأباها ؟

قال : معى أن الميراث فى قول أكثر أصحابنا : للزوج النصف ، وللأم ثلث ما بقى ، والباقى للأب •

قلت له : فإن تركت زوجها وجدها وأمها ؟

قال : معى أنه فى قول أصحابنا : للزوج النصف ، وللأم الثلث ، وما بقى للجد وهو السدس •

❖ مسألة :

وعن امرأة هلك ، وتركت زوجها وأمها وأخوتها وأمها وأخوتها لأبيها وأمها ، قلت : كيف الميراث بينهم ؟

قال : معى أنه فى قول أكثر أصحابنا : للزوج النصف ، وللأم السدس ، والثلث الباقى يشترك فيه أخوتها لأبيها وأمها ، وأخوتها وأمها الذكر والأنثى فيه سواء ، إذا كان انسان فصاعدا •

وان كان الاخوة للأب والأم انثى ، فإن كانت واحدة فلها النصف ، وتكون الفريضة من ستة ، وتعمول الى تسعة •

وإن كانتا اثنتين فصاعداً فلهما الثلثان ، وتكون الفريضة من ستة ، وتعول الى عشرة ، وإذا عالت الفريضة الى عشرة أسهم كان السدس منها عشراً ، وكان لصاحب النصف خمس ونصف من حصة المال ، وإن كان له الثلثان كان له الخمسان من حصة المال .

وإذا كان الاخوة من الأب والأم اثناً والصدّة أو أكثر ، كان الثلث خالصاً حكمه للاخوة للأم ، وإذا كان اثنتين فصاعداً الذكر والانثى فيه سواء .

❖ مسألة :

وعن رجل ترك ابنته وزوجته وابنى عمه ، أحدهما أخ لأم ؟

فعلى ما وصفت لابنتيه الثلثان ، ولزوجته الثمن ثلاثة أسهم ، وأصل الفريضة من أربعة وعشرين ، يكون للابنتين ستة عشر سهماً ، لكل واحدة ثمانية أسهم ، وللزوجة الثمن ثلاثة أسهم ، وأصل الفريضة من أربعة وعشرين يكون للابنتين ستة عشر سهماً ، لكل والصدّة ثمانية أسهم ، وللزوجة الثمن ثلاثة أسهم يبقى خمسة أسهم للعصبة .

وقد اختلف المسلمون في أبني العم أحدهما أخ لأم :

فقال من قال : الميراث للأخ من الأم ، لأنه أقرب للميت ، وجعلوه بمنزلة الأخ للأب والأم ، والآخر بمنزلة الأخ للأب .

وقال من قال : للأخ للأم السدس من ميراثه بكتاب الله ، والباقي بينهما نصفان .

فعلى القول الأول فإلّاخ للأم ما بقى ويسقط ميراث بن العم الذى ليس هو أخا للميت .

وعلى القول الآخر : فالميراث بينهما نصفان ، وتكون الفريضة من ثمانية وأربعين سهما ، لابنتين لكل واحد منهما ستة عشر سهما ، وللزوجة ستة أسهم ، ولابنى اعم لكل واحد منهما خمسة أسهم .

قال الناظر فى هذه المسألة : الآخر هو العدل وأقرب للصواب ، لأن الأخ للام لا يرث مع البنات شيئا ، وميراثه هذا بالعصبة ، والله أعلم .

❦ مسألة :

وعن امرأة هلكت وتركت أما ، وثلاث أخوات لأم ، وخمس أخوات لأم وأب اذا اختلفت رعوسهم فى أى وجه تضرب حتى تنتقسم عليهم ؟

قال : ان هذه الفريضة أصلها من ستة أسهم ، وتعمل الى سبعة ، للام السدس وهو سهم من سبعة ، وللأخوات للام الثلث وهو سهمان من سبعة ، وللأخوات للأب والام أربعة أسهم من سبعة فتصح من مائة وخمسة أسهم ، وذلك أنك تضرب رعوس الأخوات من الأم وهى ثلاث فى رعوس الأخوات الخالصات ، وهو خمس فذلك ثلاثة فى خمسة فذلك خمسة عشر سهما فى أصل المسألة سبعة ، فذلك مائة وخمسة ، للام سهم فى خمسة عشر ، فذلك خمسة عشر ، وللأخوات من الأم سهمان فى خمسة عشر فذلك ثلاثون لكل واحدة عشرة ، وللأخوات الخالصات أربعة فى خمسة عشر ، فذلك ستون ، لكل واحدة اثنا عشر ، وهذا من غير الكتاب . رجم .

❦ مسألة :

وعن رجل هلك وترك عمته وابنة أخيه ؟

قال : معنى أن في ذلك اختلافا :

قال من قال : ان المسال كله للعممة .

وقال من قال : للعممة الثلثان ، ولابنة الأخ الثلث .

وقال من قال : بينهما نصفان .

وقال أبو علي الحسن بن أحمد : الذي عرفته أن المسال كله لابنة الأخ وهو المعمول به عندنا ، والله أعلم .

* مسألة :

وعن بنات الابن اذا كن خمساً أو ستاً وبعضهم أسفل من بعض ، وأسفل منهن غلام ؟

قال : معنى أنه اذا كان أعلى درجة من بنات الابن ابنتان فصاعداً كان لهن الثلثان ، وان كانت واحدة فلها النصف ، والتي يليها من المدرجات كانت واحدة أو أكثر السدس تكملة الثلثين ، ولابن الابن الأسفل ما بقى يرد على من أعلى منه للذكر مثل حظ الانثيين .

* مسألة :

وعن رجل هلك ، وترك أمه ، وثلاثة اخوة لأم ، وعمه أخا أبيه لأمه وعصبته ، وهو ابن ابن عمه لأبيه ولأمه ؟

قال : معنى أنه قيل : لأمه السدس ، ولأخوته لأمه الثلث ، وما بقى فهو لابن عمه لأبيه وأمّه ، وليس لعمه أخى أبيه لأمه شيء من ميراثه .

❖ مسألة :

وعن رجل هلك وترك بنتى عمه وابن عمته ؟

قال : مع أنه على قول من يورث آباءهم في المال أن لو كان آباؤهم قائمين يكون الميراث لابنتى العم ، لأنه هو أولى بالميراث •

وعلى قول من يقول : أنه يورثهم بدرجات الرحم بمعنى القرابة ، فيكون المال بينهم ثلاثا على حسب ما تخرج وصية الأقربين •

وعلى قول من ينزلهم منازل العصبية : يكون المال لابن العممة ، لأنه هو الذكر ، لأنه لو ترك ابن عم وابنتى عم كان المال لابن العم دون ابنتى العم ، وعلى قول من يقيمهم مقام الورثة إذا استووا للذكر مثل حظ الأنثيين ، يكون لابن العم النصف ، والنصف لابنتى العم •

❖ مسألة :

وعن رجل هلك ، وخلف ابنة ، وأختا لأبيه ، كيف الميراث بينهما ؟

قال : مع لابنة النصف ، وللأخت ما بقى ، وهو النصف ، ولا يدخل العصبية ولو صح نسبهم معها بشيء في ذلك اختلافا فإذا كانت العصبية دون بنى البنين ، وأخت بنى البنين ، والأخت من الأب والأم أو من الأب •

❖ مسألة :

وعن امرأة هلك ، وخلفت زوجا ، وثلاث أخوات لأبها وأبيها ، وأختا وأختا لأبيها ، كيف يكون الميراث بينهم ؟

قال : مع أنه قيل : للزوج النصف ، وللأخوات من الأب والأم الثلثان ، فإذا كان كذلك مالت الفريضة بينهم وهو السدس ، فيكون

للزوجة ثلاثة أسهم ، وللأخوات أربعة أسهم ، فذلك سبعة أسهم لا ينقسم نصيب الأخوات بينهن ، لأنه أربعة أسهم وهن ثلاث ، فاضرب الفريضة بعولها في عوسهن وهن ثلاث ، فذلك واحد وعشرون ، للزوج ثلاثة في ثلاثة فذلك تسعة أسهم ، ولهن أربعة في ثلاثة اثنا عشر ، لكل واحدة أربعة أسهم ، ويسقط ما سوى ذلك •

❖ مسألة :

وعن امرأة هلك ، وخلفت ابنتى أخيهما ، وادعى رجل أنه من العصبية ما القسول في ذلك ؟

قال : معنى أنه إذا صح نسب ابنتى الأخ ، ولم يصح نسب العصبية كان الميراث لابنتى الأخ ، وكان عليه البينة فيما يدعى •

قلت له : فإن ادعى هذا الرجل أنه يلحق الهالك إلى أب معروف ، فقال : أنه من بنى هذين ، هل يكون له حجة ؟

قال : معنى أنه إذا صح أنه من بنى هذين لم يستحق بذلك ميراثا حتى ينتسب نسبا صحيحا يشهد عليه إلى أن يلحق هذا إلى أب معروف يلتقيان إليه جميعا ، وإن هذا أب لجميعهما من قبل النسب مما يصح بأنه عصبية من طريق الآباء ، ولا يطمان لها وارثا من العصبية إلا هذا على سبيل ما يصح من النسب ، لأن قوله وصحته أنه من بنى هذين يمكن أن يكون من أولاد النساء من بنى هذين ، ويكون رحمسا بمعنى الرحم القريب أولى من الرحم البعيد ، ولو تركت ابنتى أخيهما وعمها أخ أبيهما لأما حاضرا معروفا كأننا ابنتا الأخ أولى بالميراث من العم أخ الأب من الأم •

قلت له : فإن ادعى هذا الرجل أنه ولى أن يزوج ابنتى أخ الهالكة •

وقد زوج احداهما برجل واحتج أنه أولى بالميراث من غيره ، هل يكون له في هذا حجة ؟

قال : معنى أنه ليس له في هذا حجة ، لأن التزويج يثبت من غير وجه واحد يثبت بالوصاية من الأب ، وبالوكالة من المولى أو من المسلمين أو من السلطان ولا يستحق بهذا كله الميراث .

وكذلك قد قال من قال من المسلمين : اذا لم يصح للمرأة ولى بالنسب الصحيح جاز أن يزوجه من زوجها من فصيلتها التي هي معروفة منها ، ولو لم يصح ثم نسبها به ، ولا يستحق بذلك الميراث إلا بالنسب والتزويج أوسع من الميراث ، والحجة أوسع من الحجة في الميراث .

✽ مسألة :

وعن ثلاث أخوات متفرقات أخت لأب وأم وأخت لأم وأخت لأب .
وليس مهن غيرهن ؟

قال : معنى أنه قيل : للأخت للأب والأم النصف ، وللأخت للأب
تكملة الثلثين السدس ، وللأخت للأم السدس ، وأصلها من ستة أسهم ،
وتقسم من خمسة أسهم لأجل البرد عليهم .

ومعنى أن بعضا لا يرد على الأخت للأب مع الأخت للأب والأم ،
ويرد على الأخت للأم والأب ، وعلى الأخت للأم ما بقى .

وأذا ثبت هذا كانت الفريضة من أربعة وعشرين سهما ، منها :
للأخت للأب السدس ، لا يرد عليها شيء وهو أربعة أسهم ، تبقى عشرون
سهما مقسومة على أربعة ، وللأخت للأب والأم ثلاثة أرباع وهو خمسة
عشر سهما ، وللأخت للأم الربع وهو خمسة أسهم .

✽ مسألة :

وعن رجل هلك وخلف زوجة ، وأما وأختين لأب وأم ، وأختين لأم ، وله ابن عم أخ أب ؟

قال : هذه المسألة من اثني عشر سهما ، فللزوجة الربع ثلاثة أسهم ، وللأم السدس سهمان ، وللأختين للأب والأم ثمانية أسهم ، وللأختين للأم أربعة أسهم ، فتعول من اثني عشر إلى سبعة عشر ، وليس لابن العم شيء لأنه عصبية ، وإنما للعصبية ما يبقى بعد تمام سهام ذوي أسهام ، وهؤلاء كلهم ذوي أسهام أهل فرض في كتاب الله عز وجل .

✽ مسألة :

وعن المرتد عن الاسلام لمن يكون ميراثه ؟

قال : معنى أنه يكون لورثته من أهل دينه من كان منهم من عصبية أو رحم أو ذي فريضة ، إذا كانوا من أهل دينه الذي ارتد اليه ، وكان من أهل دعوة عهد المسلمين ، ومن كان أولى منهم بحكم الاسلام فهو أولى .

قلت له : فإن لم يكن له ورثة من أهل دينه من أهل عهد المسلمين ، لأن له ورثة أولاد صغار ولدوا وهو مسلم ، ثم ارتد ، هل لورثته من أهل العهد ممن ليس هم ورثة برحم ولا عصبية ، لمن يكون ميراثه ؟

قال : معنى أنه يختلف فيه :

قال من قال : الأولاد الصغار من أهل الاسلام الذين ولدوا عليه .

وقيل : أنه للفقراء من أهل العهد من أهل دينه •

وقيل : يجعل في بيت مال الله •

قلت : فطى القول الآخر أن لم يكن أحد من الفقراء من أهل دينه ، وكانوا أغنياء من أولى بميراثه أولاده الصغار أم أهل دينه من أهل العهد ، ولو كانوا أغنياء ؟

قال : معنى أنه يشبه أن يكون لأولاده الصغار على معنى الاختيار ، ومعنى أن الذى يجعل ميراثه لأهل دينه يجعله لهم كانوا أغنياء أو فقراء ، وكذلك معنى أن الذى يجعله لأولاده كانوا أغنياء أو فقراء •

قلت له : فإن كان له ورثة بالعمون مسلمون ، وورثة مشركون في دار الحرب من أهل الحرب ، من أولى بميراثه ؟

قال : معنى أنه في قول أصحابنا لا أعلم أنهم يورثون ورثته المسلمين منه شيئاً ، ولا يعجبني أن يورث أهل الحرب ، فإذا كانوا على هذا أعجبني أن يكون في بيت مال الله أولى من أن يدفع إلى أهل الحرب ، لأن مال أهل الحرب شبه الغنيمة ، فهذه غنيمة لم يوجف عليها ، وما لم يوجف عليها من الغنائم فمعنى أنها لبيت مال الله •

قلت له : فإذا لم يكن بيت مال الله ، لمن يكون ميراثه ؟

قال : معنى أنه على معنى قول من يجعله في بيت مال الله ، إذا عدم ذلك أشبه عندي أن يكون للفقراء من المسلمين ، والله أعلم •

✽ مسألة :

والوارثون على ثلاث منازل :

ذوو سهام فرضهم في كتاب الله كالزوجين والأبوين ، والأولاد الذكور والإناث ، الأخوة والأخوات من ذكور وإناث ، لأبوين أو لأب أو لأم ، ونحوهم الجد والجدة ، وبنو الأولاد بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يورثون جسدا مع أب ، ولا جسدة مع أم ، ولا ابن ابن مع ابن ذكر هؤلاء أحد الثلاثة الأصناف .

ثم العصبات بعد أخذ ذوى الفرائض فروضهم ، ولهم مع ذوى الفروض ما فضل ، ولهم جميع المال مع عدم ذوى الفروض ، قال الله تعالى : (ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون) .

ثم من بعدهم ذوو الأرحام ، قال الله تعالى : (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) فذوو السهام مقدمون على جميع الورثة ، وما فضل من ذوى السهام فهو لأقرب العصبات من الموروث نسبا ما لم يحل بينه وبين الموروث أحد من الإناث ، ولا يرث أحد من الأرحام مع أحد من ذوى السهام ، ولا مع العصبات إلا مع الزوج والزوجة ، فلذوى الأرحام ما فضل من بعد فرض الزوجين .

ولا يرث مسلم كافرا ، ولا كافر مسلما إلا أن يسلم الكافر قبل قسم ماله الميت إلا الزوجين ، فإنه لا يرث بعضهما بعضا إذا مات أحدهما على غير ملة الحى منهما ، فانهما لا يدخلان في الميراث ، ولو أسلم الحى منهما قبل قسم المال .

ولا يرث الحر العبد ، ولا العبد الحر ، ولا يرث القاتل من قتله كان القتل خطأ أو عمدا في قول أصحابنا ، وأما أهل ملك الشرك فإنه يرث بعضهم بعضا من اليهود والمجوس والنصارى وغيرهم ، من جميع أهل الشرك ، قال الله تعالى : (والذين كفروا بعضهم أولياء بعض) .

*** مسألة :**

وأصل قسم الفرائض مستخرج من أربعة أصول : فمنها : ما نص
في كتاب الله تعالى ، كفرائض الزوجين والأبوين والأولاد والأخوة
والأخوات •

منه : من سنة الرسول عليه الصلاة والسلام كالجددة والجدة وبنيات
الابن مع الابنة ، وأخت الأب مع الأخت للأبوين وما أشبه ذلك •

ومنه : بالاجتماع كولد الولد مع عدم الولد ، وميراث العمات
والخالات وما أشبه ذلك •

ومنه : ما جرى فيه الاختلاف بين الفقهاء ، كالجد مع الأخوة ،
أو الأخ والأخت والأخوات ، ومسواى النعمة والأخوة مع البنات
أو الابنة مع بنات الابن ، وابنة الابن وما أشبه ذلك •

*** مسألة :**

والسهام : الثمن والرابع والنصف والسدس والثلث والثلثان •

فالثمن : فرض الزوجات مع الأولاد ، وأولاد الأولاد الذكور
والإناث ، من نسل الذكور ، ولهن الربع مع عدم هؤلاء ، والله أعظم •

بـاب

في ميراث الجنس

وسألته عن يتوارث بالجنس من جميع الخلق ، فسمعنا أنه أنما يورث جنسه الزوج والهنسد •

قلت : ومتى يرثونه ؟

قال : إذا لم يكن له وارث من عصبه ولا رحم •

قلت : ومن يرثه من جنسه ؟

قال : من كان في بلده مقيما •

قلت : من كان في بلده مقيما يوم مات أو متى ما أدرك ماله لسم يقسمه جنسه ؟

قال : من جنسه مقيما في بلده أحق بماله •

قلت له : أرايت أن كانوا رجالا ونساء كيف يرثونه ؟

قال : الذكر والأنثى فيه سواء بمنزلة ميراث الرحم •

قلت : فيعطون على الرعوس أم يفضل بعضهم على بعض ؟

قال : بل يعطون على الرعوس الكبير والصغير ، والغنى والفقير فيه سواء ، ومن ولد بعد موته قبل القسم ليس له شيء •

قلت : فإن لم يكن في بلده من جنسه أجد ينفذ إلى أقرب القرى إليه فيعطى من وجد فيها من حصته في حدود عمان ؟

قال : يعطى من وجد فى أقرب القرى اليه وغيرهم *

قلت : أرايت ان كان أقرباؤه من الزنج، قبائل ، وأهل بلدان
مختلفة ؟

قال : يعطى الزنج من أهل قبيلته وأهل بلده دون غيرهم من الزنج
والهند كذلك *

قلت له : أرايت ان كان من المولودين من الزنج ممن ولد بعمان
أيعطى المولودون من أهل قبيلته وبلاده ، أم جماعة الزنج ؟

قال : يعطى المولودون من أهل بلاده وقبيلته *

قلت : ان كان من موالى المولدين أو من المجلوبين أيعطى موالى
الذين أعتقوه من المولدين أو جماعة المولدين ؟

قال : مولى الذين أعتقوه من المولدين عندى أولى به من غيرهم *

قلت : وكذلك ان كان من المعجم ؟

قال : مواليه أولى به من المعجم المجلوبين من غيرهم *

قلت : أرايت ان كان من جنس من الزنج وقبيلة أبيه من احدهما
وأمه من الأخرى ؟

قال : ماله لجنسه من قبل أبيه ، وليس لجنس أمه من الزنج
شئ *

قلت : وكذلك ان كان أبوه من الهند ، وأمّه من الزنج يكون لجنس
أبيه الهندى ، وليس لجنس أمه من الزنج شئ *

قلت : أرأيت أن كانوا شركاء ، وليس له عصبه ولا رحم ، وأنما يرثه من جنسه ، وله زوجة أمى أحق بماله أم جنسه ؟

قال : زوجته أحق بماله من جنسه .

قلت : فإن أوصى بماله كله لرجل وامرأة أيكون ذلك له أو يكون الثلثان لجنسه ؟

قال : إذا أوصى جاز كله لمن أوصى له وليس لجنسه شيء .

قلت : أرأيت إذا أقر أن هؤلاء الزنج جنسه أيقبل قوله ويكون لهم ؟

قال : نعم أقراره جائز .

قلت : وكيف يصح أن هؤلاء الزنج من جنسه أو يدمون على ذلك بالبينة ، أم كل من كان زنجيا بلونه يُعطى ؟

قال : يعطى كل من كان في بلاده من الزنج ، فإن ادعى أحدهم أنه من جنسه ونفى غيره فعليه البينة ممن أقام شهادتي عدل أنه من جنسه ، ومن قبيلته ، ومن بلاده ، فهم أولى بماله من شبهة فإن لم يكن لأحد منهم بينة كانوا كلهم شرعا فيه على رؤوسهم .

قلت : أرأيت إن كان في بلدة واحد أو اثنان فصاح أنهما من جنسه من موالى الذين اعتقوه من قبيلته من الزنج ونفى القسرى منهم أيضا أيكون هذا الذي من بلدة أولى بماله ، أم يعطون معه الآخرون وهم مثله ؟

قال : الذين من تربيته أولى بماله ، وإن كان واحدا .

قلت : وإن كان صبيا مرضعا ، قلت : رأيت أن كان الذي في بلده وهو صبي واحد أو بالغ ، ولم يقبض ماله ، وله ورثة من غير جنسه أيكون لورثته أو يكون لجنس الميت الأول صاحب المسال من غير هذه القسرية ؟

قال : يكون لورثة الميت الثاني ، لأنه أولى بماله وإن لم يقبض .

❖ مسألة :

وسألت عن رجل عليه دين لامرأة قد ماتت ، ولا يعلم لها وارث ، وهي من الأجناس مثل الهند والزنيج والسند ، كيف الخلاص له من هذا الدين ؟

قال : متى أنه إذا كانت من الأجناس كان مالها لجنسها إذا لم يكن لها وارث من رحم ولا عصة ولا فريضة بزوجية .

قلت : فإذا لم يكن لها وارث من رحم ولا عصة ولا فريضة بزوجية وكان مالها لجنسها ، كيف الخلاص لهذا الرجل من هذا الدين يسلم إلى كل من علم أنه من جنسها أو إلى واحد فصاعدا ؟

قال : متى أنه يقسم ميراثها على جميع أهل جنسها الأحرار الذين يقيمون الصلاة في بلدها ، حيث كانت تتم الصلاة بالذكر والانثى في ذلك سواء ، والصغير والكبير سواء ، والغنى والفقر فيه سواء .

قلت : فإن أعطى أحدا من أهل جنسها ممن يستحق دون غيرهم من الذين يستحقون ، هل عليه ضمان ؟

قال : معنى أن عليه الضمان إذا ثبت أنه كذلك •

قلت له : فإن كانت هذه المرأة هلكت في وقت ، وكان ذلك الوقت من جنسها من يستحق الميراث ، فلم يسلم هذا الرجل شيئاً ، ثم أراد هذا الرجل الخلاص في وقت قد هلك أولئك الذين كانوا أيام موتها من هلك ، وغاب منهم من غاب ، أيجزئ أن يسلم إلى من وجده في وقتها هذا من جنسها في البلد الذي هلكت فيه ؟

قال : معنى أنه يختلف فيه :

قال من قال : للورثة من جنسها الحاضرين في وقت موتها ، ولورثتهم من بعدهم ، ويخرج على سبيل الميراث على هذا المعنى •

ومعنى أنه قيل : إن حضر من جنسها في حين التسليم ، وليس لمن مات منهم شيء ، ولا لمن مات بعد موته ولا لورثته •

ومعنى أنه يخرج في بعض القول : أنه يكون ميراثاً في بيت مال الله دون الجنس ، إلا أن يصح له وألث بكتاب أو بينة أو اجماع •

فإذا ثبت أن يفرق هذا المال على الجنس الحاضرين وقت القسمة ، ووجد من جنس هذه المرأة قوم دأخلون مع السلطان الجائر في الديوان ، فيكونون دأخلين في القسمة أم إنما سلم إلى غيرهم ممن وجد من أهل الجنس والبلد الذي كانت فيه هذه المرأة تتم المسئلة ممن هو ليس يدخل في ديوان السلطان الجائر أم كيف الوجه في ذلك ؟

قال : معنى أنه إذا كان على سبيل الميراث خرج ميراثاً لأهل جنسه من جميع أهل ملته ممن كان باراً أو فاجراً ، عادلاً أو جائراً ، وإذا ثبت أنه يفرق على من حضر أشبه أن يكون على الاختيار فالأوجب الاختيار ، كان الاستحباب أن يكون في الأبرار دون الفجار •

قلت له : فإذا ثبت أن يكون في بيت مال الله ، فلم يوجد لله بيت مال في ذلك الوقت ، هل يجوز أن يفرق على الفقراء عامة من أهل جنسها وغيرهم ؟

قال : معنى أنه إذا ثبت ذلك كان عندي هكذا أن شاء الله •

قلت له : فإذا صح له وارث بعد أن فرق على الفقراء ، على هذا المعنى ، هل على الذي فرق على الفقراء غرم للذي صح له من الميراث ؟

قال : معنى أنه إذا لم يسلمه بحكم ، وإنما سلمه على الاختيار ، ثم صح لها والارث أوجب الرأي ضمانه عندي ، وإن سلمه بحكم لحق الوارث الفقراء من أدرك منهم على ما يوجبه الدرك •

قلت له : فإن كان أحد من الفقراء قد مات ، أنه أن يأخذ من أموالهم بعد الحجة على ورثتهم ؟

قال : معنى أنه إذا ثبت له الضمان عليهم ، ثبت في المحيا والممات •

قلت له : فإن ماتوا ولم يوجد لهم مال ، هل يلزمه ضمان ذلك في ماله ؟

قال : معنى أنه ضامن ، وقد مضى القول في ذلك •

❖ مسألة :

وسئل عن الأجتناس الذين يتوارثون بالجنس من بني آدم ما هم ؟

قال : معنى أنه قيل فيه باختلاف :

قال من قال : الهند والزنج والحبشة والنوبة *

قال أبو سعيد : سمع في السند أنهم من العرب ، وأنهم من البيضان
على معنى قوله *

* مسألة :

وعن مولى مات وترك أولادا ممالك ، وخلف ثمارا وترك ابنة الذي
أعتقه ، وليس له جنس وله رحم أحرار ، من أولى بميراثه ؟

قال : معنى أنه قيل في قول أصحابنا : أنه لا يرث في قولهم
بالولاء من قبل المتأقّة على حال ، ولا أعظم في ذلك اختلافا ، فعلى هذا
لا ترث ابنة المعتق *

وقد قيل في بعض القول : أنه إذا كان للمهر أولاد ممالك وقف
عليهم الميراث إلى أن يباعوا ويشتروا منه ، وأن أعتقوا سلم إليهم ،
وإن ماتوا رجع الميراث إلى ورثة الهالك الأول فهم على هذا ما وصفت
من الأرحام إذا كانوا أحرارا *

وقال من قاله : لا يرث العبد الحر ، والميراث لورثته الأحرار من
بعدهم ، وهم على ما وصفت من الأرحام إذا كانوا أحرارا *

* مسألة :

وعن رجل في يده دراهم لامرأة سوداء ، وماتت فلم يعرف لها رحما
ولا عصة التي من يسلم تلك الدراهم ؟

قال : معى أنه قد قيل : يكون ميراثا لجنسها •

قلت : له : فيعطيه الأغنياء من جنسها أو الفقراء ، وكم يعطيه منهم ؟

قال : معى أنه يعطيه الأغنياء والفقراء ، فان كانوا من الأحرار الذكر والأنثى فيه سواء الذين يتمون الصلاة في البلد الذي كانت تنتم الصلاة فيه •

قلت : فان كانت ممن يقصر الصلاة ولم يعرف لها بلد تنتم الصلاة فيه ؟

قال : معى أن يسأل عنها حتى يصح بلدها ، ثم يكون ميراثا لأهل بلدها من جنسها على ما قيل •

قلت له : فان لم يعرف لها بلد أصلا ؟

قال : معى أنه يفرق على الفقراء ، ويكون بمنزلة المال البذى لا يعرف له رب اذا ثبت معنى هذا •

❦ مسألة :

رجع إلى الاضافة الأولى : ومما اجتمع عليه أهل العراق وأهل الشام وأهل الحجاز أنهم يورثون مولى النعمة اذا لم يكن أحدا من العصبات ، ولم يختلفوا في ذلك وقالوا : ما علمنا أن أحدا من الصحابة ولا التابعين اختلفوا في ذلك •

وقال أبو المؤثر رحمه الله : مولى لنعمة لاميراث له ، لأن رسول الله ﷺ لم يورث مولى النعمة ، ولا علمنا أنه ورث بالولاء ، وبلغنا أن

ابن عمر جاءت اليه امرأة وهي تبكي وتقول : أن ابن خال لها وهو مولى
ابن عمر هلك ، وترك هذا المال ، وأرادت أن تسلمه الى ابن عمر ، فقال
ابن عمر : لو كان لى لأخذته فلم يقبضه ، ولم يورث بالولاء ، وذكر أن
مولى لرسول الله ﷺ سقط من عذق نخلة ومات ، فدعا رسول الله ﷺ
من حضر من أرض ذلك المولى ، فسلم اليه ميراثه ولم يورثه ﷺ بالولاء .

وذكر لنا أن جابر بن زيد رحمه الله ، يرفعه عن أبي طالب :
أن امرأة هلكت ولم تترك إلا زوجها ، فقضى له بميراثها كله .

قال : فإن لم يكن زوجة ولا زوج فالمال كله لأهل دينه من أهل أرضه ،
فإن كان من أهل الصلاة فميراثه لأهل الصلاة من أرضه التي ملك فيها
وهم جنسه ، فإن لم يكن من أهل الأجناس ولم يصح وارث من ذوى
فريضة ولا عصبه ولا رحم ولا زوجة ولا جنس ، فميراثه للفقراء ، فقراء
الموضع الذى كان ساكنا فيه .

وقد أفنتى بنحو هذا محمد بن محبوب رحمه الله ، ومما أجمعوا
عليه أن النساء لا يرثن من الولاء شيئا إلا من أعتق ، أو أعتق من أعتق ،
أو مكاتب من مكاتبين .

قال أبو المؤثر : ولا يورث الولاء على حال ، وقيل : الولاء على
وجهين : أما أحدهما فهو مفهوم عند الناس ، مثل من أعتق مملوكا
له ، كان ولاءه له ، والآخر من أسلم على يد أحد كان مولى له ، والله
أعلم وأحكم وبسه التوفيق .

باب

في ميراث المشرك من المسلم والعبد والحر

ومن غير الكتاب : وقيل إذا هلك مسلم وله ورثة من المسلمين ،
وورثة من المشركين ؟

فإن أسلم المشركون قبل أن يقسم المال فقد اختلف في ذلك :

فقيل من قال : لهم الميراث إلا الزوج والزوجة فلا ميراث لهما .

وقول : لا ميراث إذا أسلموا بعد موت من يرثونه ، قسم ماله
أو لم يقسم .

وكذلك إذا هلك حر وله ورثة أحرار ومماليك ؟

قول : لهم الميراث لأنهم إن أعتقوا قبل أن يقسم المال إلا الزوج
والزوجة فلا ميراث لهما .

فإذا هلك رجل ، وله زوجة أمة وأعتقت قبل أن يقسم المال ؟

فلا يكون لها ميراث .

وإن تزوجت حرة عبدا ، ثم ماتت ، ثم أعتق زوجها قبل أن
يقسم ماله ؟

فليس له منها ميراث .

ولو أن عبدا تزوج حرة ، ثم طلقها سيده تطليقة واحدة ، ثم
أعتق ، ثم ماتت وهي في العدة ؟

فانه يرثها ولو لم يكن ردما •

وكذلك اذا تزوج حر أمة ، ثم طلقها واحدة ، ثم أعتقت ، ثم مات قبل أن تنتقض عدتها ؟

فانها ترثه وتعقد عدة الحرة المتوفى عنها زوجها ، الا أن تكون اختارت نفسها حين أعتقت فلا ميراث لها منه ، والله أعلم •

ولو أن حرا تزوج أمة ، ثم أعتقت وهي زوجته ، فاختارت نفسها قبل أن يطأها ، ثم مات وهي في العدة ؟

لم يكن له منها ميراث ، وعدتها عدة الصرة المطلقة ، وهذا اذا كان قد جاز بها ، فان لم يكن جاز بها فلا عدة عليها ، ولا شيء من الحسب والميراث ، وقول : لا خيار لها من الحر •

وقيل في عبد أعتق تحته حرة وله أخ حر ؟

فعلنى العبد أخى الميت أن يعتزل امرأته ولا يجامعها حتى يستبين حملها حين مات أخوه ، لأنه اذا كانت حبلى يصير ميراث أخيه لولده الذى فى بطن أمه اذا خرج حيا •

قال المصنف : لعله أراد في عبد تحته حرة مات أخوه الصبر ، فليس عليه أن يعتزل زوجته ، ولكن اذا جاءت بولد لأقل من ستة أشهر مذ مات أخوه ورث ولده أخاه ، لأن الولد من الحرة حر ، وان جاءت بولد لأكثر من ستة أشهر مذ مات أخوه لم يرث شيئا اعتزلها أو لم يعتزلها ، وهذا يخرج على التعارف في العداة الجارية بين الناس في السولادة •

وقول : أنه ان جاءت به لأقل من تسعة أشهر ورث ، لأن أكثر عادة النساء يلدن لتمام تسعة أشهر •

ويخرج في بعض القول أنه ان اعترلها فجاءت بولد لأقل من سنتين منذ يوم ترك وطأها ورث الحقوق الولد به في هذه المسدة ، ولا يبين لى معنى هذا القول ، لأنه محكوم عليه بالوطء في ظاهر الحكم •

وأما فيما بينه وبين الله فينفعه في ذلك في الجائر ، والله أعلم وبه التوفيق •

فانظر فيما سطرناه أيها الواقف عليه ، وتدبره ، ولا تأخذ منه إلا ما وافق الحق والصواب •

بَسَاب

في الجنايات والأروش والقصاص

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن الجنايات ؟

فقال : الجنايات ضرب : فمنها جنابة الضر ، والعبد ، والمعتوه ،
والعبيد الذبالعين ، والذي قد تغير عقله •

فأما العبيد فإنه يجري عليهم ما يجري على الأحرار من الحبس
والقيد ، والقتل والعقوبة ، ومؤنتهم على مواليتهم ، فإن أخرجهم
الوالي من الحبس فلا بأس إذا لم تعرف لهم أموال ، أو مات مولاه
ولا يعرف له وارث غريباً كان أو حاضراً ، فأخرجوه يسأل الناس أحب
إلى كما يفصل في الأحرار إذا كانوا فقراء ، وللحاكم والامام والولى
إذا كان مخوفاً أن يخرج أن يدعه في السجن وينفق عليه من مال الله •

وكذلك جنايات العبيد الذكور والانات ، فأما الصغار من العبيد
فما تحدثوا من حدث ، فإن صح فإنه في رقابهم ، إلا أن يفدوهم
مواليهم ، وما لم يصح لم تلزمهم تهمة •

وأما الأحرار الصغار فما جنوا من جنابة فهو على عواقلهم إذا
صح ، وإن لم يصح لم تلزمهم التهم •

وأما الذى يعتريه الجنون حيناً ويفيق حيناً فما جنى في حين جنونه
فهو على عواقله ، كان صغيراً أو كبيراً ، وما أصاب في حال أفاقته وصحة
عقله فهو في ماله إذا كان عمداً ، وأما الخطأ فهو على العاقلة •

وقد قال بعض المسلمين انهم جنى المصيبى والمعتوه بأقوالهما

فأكلاه ، أو يفرجهما فافتضاه ، فهو في أموالهما وهو أكثر المقبول فيما أحسب .

وأما موسى بن علي ففى بعض القول من جواباته أنه على العاقلة ، وكذلك كان يقول سعيد بن محرز رحمه الله .

وان جنى جان جناية ، فان ادعى أنه جنسها في حين ضياع عقله ، وأنكرت عاقلته فان عليه البيئة أنه جنسها وهو ضائع العقل .

وأما السكران فلا يعقل العاقلة جنائته .

❖ مسألة :

وأرش العبد عندي أنه قيل ينظر ما هو من قيمته أرش الحر .

قال الشيخ أبو سعيد رحمه الله في اللحمية في مقدم الرأس من العبد إذا تمت راجبة ، كان له خمس ونصف من قيمته لعله أراد خمس ونصف عشر قيمته ، كأنه يخرج على هذا تسعاً دراهم .

فمعى أن هذا من ثلاثمائة درهم ، فان نقص فبحساب ذلك ، وان زاد فبحساب ذلك ، فعلى هذا يخرج حساب الأرش في العبد .

ويوجد أن اللحمية : ما قطعت اللحم قليلاً أو كثيراً .

فالدامية : ما أدمت ، وأول الجروح دام إذا عقر .

ثم يكون باضعا حتى يفضى إلى اللحم ، ثم يكون ملحما .

وفي بعض القول إذا استفرغ الجلد فهو ملحماً ولو لم يسم يفض في اللحم .

قال المؤلف : ثم السمحاق وهي التي تستأصل اللحم كله حتى لا يبقى على العظم الا قشرة رقيقة •

ثم الموضحة وهي التي توضيح العظم ، أي تظهره •

ثم الهاشمة وهي التي تهشم العظم وتصدعه •

ثم المنقلة وهي التي تخرج منها العظام وتنقلها من مكانها •

ثم الآمسة وهي التي تنفذ الى أم الدماغ وتسمى الجائفة اذا نفذت ، وتسمى الننافذة فيما سوى ذلك ، ولهذه الجراحات من الأروش •

فللدامية في مقدم الرأس من الرجل الحر اذا تمت راجية بعير •

وللباضعة بعيران •

وللملحمة ثلاثة أبعة •

وللسمحاق أربعة أبعة •

والموضحة خمسة أبعة •

وللهاشمة خمس عشرة أبعة •

وللمنقلة خمساً عشر بعيراً •

وللآمة ثلث الدية ، وان كانت هذه الجراحات في الوجه فلهما ضعف ذلك الا النافذة •

وقيل : ان جراحة الفرج ، وفقر الظهر ، ومخار الصدر ، كمقدم

الرأس ، وأما مؤخر الرأس وسائر الجسد فله نصف ما لمقدم الرأس
إلا النافذة فلها ثلث العضو التي هي فيه •

وقيمة البعير مائة وعشرون درهما ، وقبيل : مائة درهم فلينظر
الواقف فيما سطرته ، وليأخذ منه الحق والصواب • رجع إلى
الكتاب •

* مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله : سئل عن دية داخل العينين كدية داخل
الفم من الجروح والتسمية كذلك ؟

قال : يشبه ذلك عندي أن داخلهما يشبه ذلك عندي ، أن داخلهما
يشبه داخل الفم •

قلت له : وكذلك داخل المنخزين هو مثل داخل الفم من الجروح ؟

قال : يشبه ذلك عندي أن يكون سواء ، لأنه من الدواخل وليس
من الوجوه •

قلت له : ودية الدواخل في هذا كدية مقدم الرأس ؟

قال : أرجو أن بعضا يقول : أن مثل جراحة مقدم الرأس ، وعندي
أن بعضا يذهب أن ذلك مثل دية جراحة الوجه •

قلت له : الدية التامة في القفا كم لها من الأرض ؟

قال : نصف ما لمقدم الرأس من الجروح فيما عندي أنه قيل

قلت له : فالرقبة فما يلي القفا هي مثل القفا في الجروح كمقدم الرأس في مقدمها ومؤخرها كالقفا ؟

قال : معي أن بعضا يشبهها مثل القفا فيما يخرج من معاني ذلك ، لأنه قيل جراحة البدن كجراحة القفا •

وقال : إن الفواخذ في الجوارح فيما يكون فيه العظام ، أو جوف أو مخ مثل الرجل واليد والجوف حتى ينفذ في العظم ، أو في جوف فهو نافذة ، وكذلك إذا نفذت بين العظمة وأما إذا نفذت في بضعة الساق أو اليد حتى أنفذ اللحم والجلد من الجانبين ، فذلك جرح ليس بنافذ ، ويكون فيما بين الجلد واللحم من داخل الجرح ملحما ، ومن حيث أصاب الرجل ومن حيث نفذ يحسب له دام وباضع وملحم ، وأما ما لم يكن فيه عظام ولا جوف مثل الأذن والشسفة فثلاث دية العضو •

وقال : إن الدامية في كل بيضة نصف بعير ، لأنه كمؤخر الرأس ، وأصل ما قالوا في هذا أن كل ما كان في البدن عما بين مخرجه كمؤخر الرأس •

وقال : عندي أنه جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جعل في الموضحة خمسة أبعرة •

فقال من قال : إن ذلك في مقدم الرأس مع عامة البدن •

وقال : إن الموضحة لها خمسة أبعرة كما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في أي موضع من البدن ، كان في مقدم الرأس واليسدين والرجلين والقفا ، فإذا ثبت هذا المعنى ثبت في جميع البدن ، ولم يكن فرق عندي على هذا المعنى •

قلت له : فإذا ثبت هذا المعنى أيكون الدامية والباضعة وغيرهما
في كل موضع من البدن مثل ما قيل في الموضحة ؟

قال : هكذا عندي يشبه معنى ذلك •

* مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : في جرح اللسان أنه دام ، ثم باضع ،
ثم ملحم حتى يتفخذ ، وقال : لا يسكون الدامى فيما يخرج عندي
إلا في الجلد ، وما لم يكن جلداً فأول جروحه ملحم •

قلت له : فإلسان فيما يقع لك أن عليها جلدا ؟

قال : هكذا عندي يخرج •

قلت له : فالعين يكون لها دام ؟

قال : كأنى أظن أنه قيل ذلك أنه دام ، ورأيت يذهب الى ذلك •

قلت له : وكذلك أشفار العين مما يلي الداخل مما يلي المقلة يكون
جرحه دام أو ملحم ؟

قال : أرجو أنه قيل ذلك فيما يشبه عندي •

* مسألة :

وسألت عن الضرس من الرجل كم أرشها ؟

قال : معى أن الضرس من الذكر خمسة أبصرة ، فإذا ذهبت
الضروس كلها كانت لها الدية كاملة •

قلت له : فان انكسر من الضرس نصفها ؟

قال : معنى أن لها بعيرين ونصف الا أن تسود فتقطط كان لها دية الضرس كاملة خمسة أبعرة *

قلت له : فان كسرت من على وجه اللحي كم لها ؟

قال : معنى أنه يكون لها دية الضرس كاملة *

قلت له : فكم يكون الضروس ؟

قال : معنى أنه قليل : الأصل ثمانية وعشرون منها ستة عشر رهي طواجن ، وأربع رباعيات ، وتزيد إلى اثنين وثلاثين خرسا *

وقيل عن محمد بن محبوب رحمه الله ، أنه قال : من زادت خروسه إلى اثنين وثلاثين خرسا سميت خروس الحلم وهن الزوائد ، لا تكن الا في حاييم ، وما نقص عن ثمانية وعشرين خرسا سمي المنقوص *

ومعنى أنه قليل : تكون دية الخروس الزوائد يسام لها سوم عطين ، وأحسب أنه قليل عن بعضهم أنها أن استوت الخروس كانت لها دية كاملة دية الخروس ، وقيل : أن الزيادة في الخروس تكون في الطواجن *

قلت له : فان كانت الخروس اثنين وثلاثين خرسا فنزعت الخروس كلها حتى بقيت وأحسدة ، كم يكون للذي قد نزع من الخروس ؟

قال : معنى أنه قليل لكل خرس خمسة أبعرة تكون مائة بعير وخمسة وخمسون بعيرا *

قلت له : فان نزعنا الضروس كلها ؟

قال : معنى أن له مائة بعير الدية كاملة لأنه إذا بقي من الضروس شيء كان الأرش فيما يلزم لكل ضرس أرشها خمسة أبعرة ، فإذا ذهبت كلها ولم يبق منها شيء فليس له إلا الدية كاملة لا زيادة عليها .

قلت له : فان انتزعت الضروس كلها حتى بقي نصف ضرس ، كم يكون الأرش في الضروس ؟

قال : معنى أنه يكون مائة وخمسين بعيرا ونصف بعير ، وكذلك لو بقي من الضروس ربعها أو ثلثها ما لم تذهب الضروس كلها .

❖ مسألة :

وعن رجل كسرت يده أو رجله من الذراع أو العضد أو الفخذ أو السارق ، فجبرت مستقيمة على غير شين ؟

قال : معنى أنهم قالوا إذا جبرت على شين كان لها أربعة أبعرة ، وإن جبرت على شين كان لها بعيران ، والرجل واليد في هذا سواء .

قلت له : فالكسر في المفصل ما يكون ؟

قال : معنى أنه ليس بكسر ، وإنما سمي فكاً وانخلاعاً ، وهو أو له الكسر ثم الفك ثم الانخلاع .

قلت له : فان لم تجبر اليد أو الرجل من الكسر ما يكون لها من الدية ؟

قال : معنى أنه يكون لها الدية كاملة ، وروى لنا أبو سعيد

رضي الله عنه أنه قيل : كادت العلماء أن تحيط بالمعلم لولا الفروج
والدماء •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل وطئ زوجته فخلط موضع النكاح بموضع البول
منها ؟

قال : معي أنه قيل ثلث الدية إن أمسكت البول ، وإن لم تمسك
في الحدث فلهما الدية كاملة •

قلت له : فمن أي وجه كان لها ثلث الدية إن أمسكت ؟

قال : معي أنها بمنزلة النافذة •

قلت له : فمن أي وجه كان لها الدية كاملة إذا لم تمسك البول ؟

قال : إن البول إذا لم يستمسك فهو بمنزلة ذهاب الشيء النافس
من جسدها ، مثل ذهاب السمع والبصر ، وامتناع الولد ، وامتناع
الجماع من الرجل وأشباه ذلك ، وكل شيء من الجسد ذهب نفعه ،
ولو كان قائما ، فالدية غيه كاملة •

قلت له : فإن خلط موضع الجماع والغائط ؟

قال : إن كان المني خلط موضع الجماع والدبر ولم يتسلا مع حتى
يكون الجماع يجسرى في الدبر ، وقد أفسدها وحرم منها الجماع كانت
فيه الدية كاملة ، وإن التأم فهي دية نافذة ، وإن لم تمسك الغائط
مع المني الذي خلط الدبر الذي يفسد به الجماع كان فيها ديتان :
دية لتحريمها للجماع ، ودية إذا لم تمسك الغائط •

قلت له : فان جرح انسان نافذة في شيء من بدنه ؟

قال : له ثلث الدية •

قلت له : فان التام ؟

قال : له ثلث الدية التام أو لم يلتئم •

* مسألة :

وعن اللطمة المؤثرة ما المعنى أن أرشها بعير ، والتي غير مؤثرة نصف بعير ؟

قال : معنى أنه قيل لكل ضربة في الوجه مؤثرة عشرون درهما سدس بعير ، فإذا أثر في الوجه أثر أصبح كان لها سدس بعير ، وإذا لم يؤثر كان لها نصف ذلك ، وإذا بان في الوجه الأصابع كلها ولم بين الكف كان خمسة آثار خمس ضربات ، لكل ضربة سدس بعير ونصف سدس بعير إذا لم تؤثر ، فإذا أثر الأصابع والكف كمل البعير وهو ستة آثار في الوجه ، وإذا لم يؤثر كله وكان قد وقع كله في الوجه قام مقام ست ضربات في الوجه غير ثرات ، لموضع حصول تفرقة الأصابع •

قلت له : فإذا كان الأثر حمرة أو خضرة في موضع من الوجه ، وصح له اللطمة باقرار أو بينة كيف يكون حكمها ؟

قال : معنى أنه إذا صح ثبت الأثر من اللطمة كاملة لأنه ضربه بكفه وأصابعه كلها ، ومعنى أن أرش ذلك بعير كامل •

قلت له : فان لم يصح ذلك الأثر واللطمة كاملة ، وأقصر المدعى عليه أو صحت بيئته أن هذا الأثر من المدعى عليه ؟

قال : معنى أنه واحد في الوجه حكمه حكم الضربة المؤثرة ، وأرشها سدس بعير إذا كان ذلك في الرجل الحر ، وإنما يوجب في اللطمة المؤثرة في الوجه بعير كامل إذا صح بإقرار أو بيئته أنه لطمه بكفه كله ، وأصابه الخمس كلها .

قلت له : فان أقر المدعى أن هذه الآثار التي في وجهه من لطمة أو وكزة أو رمية هي آثار متفرقة في وجهه ، كيف يكون أرش ذلك ؟

قال : معنى أن أرش ذلك على ما يدرك من وجود الآثار المتفرقة ، لأنه يمكن أن يكون أصابعه في الضربة الواحدة بمواضع أثرت فيه كما أثرت اللطمة بضربة واحدة ، وكان في تفريقها أحكام متفرقة في الأروش .

قلت له : فالحمرة والخضرة في بياض العين ، كيف الأرش فيه ؟

قال : معنى أن داخل العين وأثرها أرشه أرش جراحة الوجه ، وآثاره وأرجو أن بعضا يقول : ان جراحته مثل جراحة داخل الفم ، وقد قيل : ان جراحة اللسان وداخل الفم أرشها أرش جراحة مقسّم الرأس .

✽ مسألة :

وسئل عن رجل ضرب رجلا ضربة بنعل فيها مسامير ، فأنثرت

المسامير في وجهه كل مسمار أثراً ، وأثرت النعل ضربة واحدة ، كيف يكون الأرض في هذه الآثار ؟

قال : معى أنه قيل : لكل أثر أرض على حدة إذا كان بيننا معروفاً وقوعه على حدة •

قلت له : فان أثرت المسامير ولم تؤثر النعل ، فوقعت الضربة بالنعل مع المسامير كيف الأرض في ذلك ؟

قال : معى أن لآثار المسامير لكل أثر أرضه ، وأرض ضربة النعل يكون أرضاً غير مؤثرة •

قلت له : فان أقر المدعى عليه بإطمه ولم يكن في وجهه المدعى أثر ما يكون ؟

قال : معى أنه يخرج معنى الاقرار بإطمه في الوجه ، لأنها هي المعروفة والاقرار من المقر يجب بمعنى اقراره على ما يجب في التسمية عندي •

فان قشر شيئاً مع وجود اللطمة متصلاً باقراره ، والا أعجبني أن يكون أرض لطمة غير مؤثرة ، وهو نصف بعير •

قلت له : وكذلك إذا أقر على هذه الصفة وكان في وجه المدعى أثر فان أقر أنه لطمه ولم يفسر أن هذا الأثر من لطمته ، غير أنه أقر أنه لطمه لطمة ؟

قال : مع أنه يخرج في معنى القول الأول حتى يقر أن هذا الأثر هو اللطمة التي أقر أنه لطمه •

قلت له : فان أقر أنه لطمه وشهدت البينة أن هذا الأثر الذى فى وجهه من لطمه لطمه إياها ما يجب على المدعى عليه ؟

قال : معنى أنه اذا كان الأرض فى النظر يثبت أثر اللطمه كامله كان له عندى أرش لطمه مؤثره ، وان لم يبين ذلك ولم تشهد البينه بشئ عن هذا خرج به عندى فى الاقرار أرش لطمه غير مؤثره ، وزيادة الأثر الواحد وما صح من الآثار على معنى اللطمه التى غير مؤثره •

❖ مسألة :

وعن رجل قطع نصف أذن رجل ما يلزمه : أرش أو قصاص ؟

قال : معنى أنه اذا كان عمده كان له مع الخيار ان شاء القصاص وان شاء نصف أرش دية الأذن ، فان كان خطأ كان عليه نصف دية الأذن دية خطأ •

قلت له : فان كانت أذنه قطع قبل ذلك نصفها ، ثم قطع بقيتها ما يلزمه : دية الأذن كلها أو نصفها ، وكذلك القصاص ؟

قال : معنى أنه اذا كانت الأذن ناقصة عسى أن يكون له دية ما بقى الا أن يكون الذى قطع منها فى سبيل الله ، فيعجبني أن يكون له الآن دية كاملة اذا كان المقطوع منها الأقل ، وان كان المقطوع منها الأكثر أعجبني أن يكون له دية ما بقى من الأذن بحساب ذلك •

❖ مسألة :

وعن رجل وطئ امرأته فماتت من وطئه فيمسا دون ثلاثة أيام مسا يلزمه ؟

قال : معنى أنه فيما يوجد أنه لا شيء عليه إذا كانت بالغا ، ويوجد أنه على عاقلة دية خطأ ، وأرجسو أن في بعض القول أنها دية عليه في مساله •

قلت له : فإن كانت غير بالغ ما يلزمه في ذلك ؟

قال : معنى في بعض القول أن عليه الدية ، وفي بعض القول أنها على عاقلة ، ولا أعلم أن أحدا أهدرها •

قلت له : فإن أراد مجامعتها فامتنعت فضربها وهي بالغ فماتت من ضربه في ثلاثة أيام ، ما يلزمه في ذلك ؟

قال : معنى أنه إذا ضربها ضرب الأديب المأذون له به فمعنى أنه لا قود عليه ، وإن ضربها فوق ما أذن له فماتت من ضربه في ثلاثة أيام مما يجب فيه القود فتعد قيل بين الزوجين القود في الأنفس ، وأما في الجروح فمعنى أنه قيل لا قصاص بينهما ، وكذلك في الجوارح لا قصاص بينهما في ذلك فيما عندي أنه قيل •

❖ مسألة :

وعن رجل أذعر صبويا ما يلزمه ؟

قال : معنى أنه قيل يلزمه سوم عدلين •

قلت له : فإلى ما يسومانه العدلان ؟

قال : معنى أنه إذا كان العدلان ممن يبصر الأرض في الدييات كان اجتهدهما في النظر على ما يوافق معاني الأثر ، ويشبه الأشياء التي قد تقدمت فما يشبه الحادث الذي يكون فيه السوم إذا ساما ذلك كانا حجة ويمسكم بقولهما •

❖ مسألة :

وعن رجل قتل عبده ما يلزمه في ذلك ؟

قال : معنى أنه قيل تلزمه التوبة والاستغفار والكفارة ، فإذا ثبت معنى الكفارة أنه إنما عليه العتق في الكفارة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين •

قلت له : فإن كان يقدر على العتق فما أعتق عن ذلك أجزاءه أم عليه عتق أحسد خاص ؟

قال : معنى أنه قيل في بعض القول : أنه يعتق مثله ، وبعض يذهب إلى عتق الكفارة •

قلت له : فما يعجبك من ذلك ؟

قال : إن كان أراد بذلك معنى الغرم فهي مع مثله ، وإن كان أراد معنى الكفارة فهو مثل الكفارة •

❖ مسألة :

وعن ثلاثة أنفس قتلوا رجلاً على نائرة كانت بينهم ؟

قال : الخيار لورثة المقتول ، إن شاء قتل به رجلاً وثالثاً الدية لورثة المقتول الثاني على الآخرين ، وإن شاعوا أخسفوا الدية منهم ، وأما الفتك فيقتلون به جميعاً •

وسئل عن رجل دفر رجلاً وأران أن يصرعه في موضع مستو ، فصرع في طوى فمات ، هل يكون هذا شبه العمد ؟

قال : معنى أنه قيل إذا فعل فيه شيئاً من المظالم لا يريد بذلك قتله
عامداً للفعل به فمات فهو شبه العمس ؟

قلت له : كم تكون ديتته من الأبل ؟

قال : معنى أنه قيل : أسماء أسنانها من أربعة أجزاء خمس
وعشرون بنات مخاض ، وخمس وعشرون بنات لبون ، وخمس وعشرون
حقة ، وخمس وعشرون جذعة •

قلت له : فهذا في مسال الجاني أم هذا مما يعقله العاقلة ؟

قال : معنى أنه يكون عليه في مساله •

✽ مسألة :

وعن رجل ضرب رجلاً بالسيف فاتقاه بالصبي ، فوقعت الضربة
بالصبي فقتله ، فعلى من الدية ؟

قال : معنى أنه قيل : إن أراد الضارب أن يضرب الرجل فاتقاه
الرجل بالصبي بعد أن فصلت الضربة ، فاتقاه للضربة للصبي ، كانت
الضربة خطأ لأنه أراد الرجل فأخطأ بالصبي ، وكانت من المتقى عمداً
لأنه عرضه للضربة من بعد أن تبين له الصبي فضربه ، كانت منهما
جميعاً عمداً ، وإن كان المتقى لم يرد أن يتقى بالصبي ، وإنما جعله
جنة بينه وبينه لا يريد قتله ، ولا يتقى به فضربه الضارب ، يريد
ضرب الصبي كانت عمداً منه ، ولا شيء على المتقى ، وإن أراد الضارب
الرجل فأخطأ بالصبي كانت خطأ •

* مسألة :

وسئل عن دية النفس في العمد كم هي ؟

قال : مع أنها مائة من الابل •

قلت له : فكيف صفة أسنانها ؟

قال : معى أنه قليل : يكون ثلاثون منها بنات لبون ، وثلاثون
حقنة ، وأربعون جذعة الى بازل عامها •

قلت له : فما صفة هذه الأربعين جذعة الى بازل عامها ؟

قال : معى أنه قليل : ثمان من الجذع ، وثمان من الثنى ، وثمان
من الرباعي ، وثمان من السدس ، وثمان بازل بوازل عامها •

قلت له : فان خرج من دية العمد بعير واحد ، ما يكون ؟

قال : معى أنه يكون خمسا ونصفا من نبت لبون ، وخمسا ونصفا
من حقنة ، وخمسا الخمس من الثنى ، وخمسا الخمس من الرباعي ،
 وخمسا الخمس من السدس ، وخمسا الخمس من البازل عامها ، وخمسا
الخمس من الثنى ، وخمسا الخمس من الجذع •

قلت له : فما زاد على الواحد فصاعدا كم يكون في أسنان
دية العمد ؟

قال : معى أنه قليل على وصفنا من صفة البعير الواحد ، يزداد
على ما زاد كمثليها في العدد •

قلت له : فدية النفس في الخطأ كم هي ؟

قال : معى أنه قليل مائة من الابل •

قلت له : فما حصة أسنانها ؟

قال : معى أنه قليل : عشرون بنات مخاض ، وعشرون بنات لبون ،
وعشرون حقة ، وعشرون جسدعة •

قلت له : فان خرج في دية الخطأ بعير واحد ، وما يكون ؟

قال : معى أنه بنت لبون •

قلت له : فان خرج في دية الخطأ بعيران ، ما يكون منهما ؟

قال : معى أنه قليل : ابنة مخاض وجسدعة ، وقليل : أيضا يكون
ابن لبون وحقة •

قلت له : فان خرج في دية الخطأ ثلاثة أبعرة ما يكون ؟

قال : معى أنه يكون ابن لبون ذكر ، وابنة لبون وحقة ، وقال من
قال : ابنة لبون وجسدعة •

قلت له : فان خرج في دية الخطأ ستة أبعرة ما يكون ؟

قال : معى أنه يكون بنت مخاض ، وبنت لبون ذكر ، وبنت لبون •

قلت له : فان خرج في دية الخطأ ستة أبعرة ما يكون ؟

قال : معى أنه يكون للأسنان خمسة المنفقة ، وابنة لبون ، وعلى
هذا تجرى الزيادة بعد الخمسة على ما تقدم من الذكر في الأول إلا أن
يبلغ مائة بعير •

قلت له : فكيف دية النفس في شبه العمود ؟

قال : معنى أنه قليل مائة بعير .

قلت له : فما صفة أسنانها ؟

قال : معنى أنه قليل : يكون على أربعة أجزاء خمسة وعشرون بنت مخاض ، وخمسة وعشرون ابنة لبون ، وخمسة وعشرون حقة ، وخمسة وعشرون جذعة .

قلت له : فإن خرج في دية شبه العمود بعير ما يكون ؟

قال : معنى أنه يكون ربع جذعة وهي العليا من الفرائض ، وربع ابنة لبون ، وربع ابنة مخاض وهي السفلى من الفرائض .

وقال من قال : نصف جذعة ، ونصف بنت مخاض ، وهي العليا والسفلى .

وقال من قال : نصف بنت لبون ، ونصف حقة وهما وسطيتين ، وإن شاء أخذ نصف الأوسطين وهما ابنة لبون وحقة ، وترك الأعلى والأسفل ، ولعله يكون هنا غلط إذا خرج وظالغته من النسخة الأولى فلم أجده .

قلت له : فإن خرج في دية شبه العمود ثلاثة أبخرة ما يكون ؟

قال : معنى أنه تكون ثلاثة أرباع من الأسنان .

قلت له : فإن خرج في دية شبه العمود أربعة أبخرة ما يكون ؟

قال : معنى أنه قليل : يكون له من كل سن بعير واحد .

قلت له : فان خرج في دية شبه العمد خمسة أبعرة ما يكون ؟

قال : معنى أنه يكون له من كل سن ربع بعير ، والخامس يكون من كل سن ربع بعير •

وقال من قال : يكون هذا الخامس نصف بنت مخاض ، ونصف جذعة ، أو نصف بنت لبون ونصف حقبة •

قلت له : فما زاد على الأربعة الأبعرة كيف يكون ؟

قال : معنى أنه تسكون الزيادة على ما وصفنا من هذه الأجزاء في الخامس فصاعدا حتى تتم مائة بعير •

❖ مسألة :

وسألت عن قول من قال : إن الرجل إذا رمى رجلا ببعرة متعمدا لذلك فما كان عليه القود على ما يخرج معناه ؟

قال : معنى أنه إذا خرج معناه متعمدا لذلك في الاعتبار أن مثل تلك الرمية تؤله الما يتسبب من مثله ألم يتسبب من مثله الموت ، ومعنى المسألة قائم بنفسه أنه إن مات منها أو قتله بها ، فانما يخرج على معنى هذا •

قله له : فان خرج في الاعتبار أن مثل ذلك لا يؤلم لم يلزمه في ذلك •

ولو مات المرمى في حين ذلك ؟

قال : هكذا عندي •

❖ مسألة :

وعن رجل طرح في يد رجل عقرباً فلدغته ما يلزمه له ؟

قال : معنى أنه قيل يلزمه سسوم عدلين من أهل العدل ، يسومانه على قدر ما يتولد من ذلك ، ومعنى أن السسوم يكون من حين ما وقع الحدث إلى أن يبرأ ، فكل ما يتولد منه من ضرر فما يوجب من دية معروفة فقد حكم له بها ، وما لم يسكن إلا ما يوجب السسوم يسسم وكذلك سائر لدغ الدواب .

قلت له : فإن طرح عليه حية فلدغته فمات من ذلك ، ما يلزمه قود أو دية وكذلك غيرها من الدواب إذا مات من ذلك ؟

قال : معنى أنه قيل فيه باختلاف :

فقال من قال : ما خرج معناه أنه معروف بالقتل فمات في ثلاثة أيام منه ففيه القود ، وإن مات في أكثر من ثلاثة أيام ففيه الدية ، وأحسب أن بعضا يقوله : ففيه الدية على حال ، ولأما ما لم يصرفه أن مثله يقتل ، فأرجو أن لا قود فيه على حال ، وفيه الدية إذا كان مات من حدثه ذلك .

وروى لنا أبو سعيد رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من ظهرت صحته على سقمه فتعالج بشيء فمات منه فأنا منه بريء » .

❖ مسألة :

وسئل عن عشرة أنفس قتلوا رجلاً برمية كانت بينهم يعني العداوة ؟

قال : معنى أنه قيل لأولياء المقتول الخيار أن شاعوا قتلوا العشرة ويردوا تسع ديات على أولياء المقتولين ، وإن شاعوا أن يقتلوا رجلاً منهم واحداً ويرد الباقيون من القاتلين تسعة أعشار الدية على أولياء المقتول ، واختلفوا في الدية :

فقال من قال : تدفع إلى المقتول قيل أن يقتل •

وقال من قال : تدفع إلى ورثته بعد موته من بعد أن يقتل •

* مسألة :

وقال أبو سعيد : إن الزوجين لا قصاص بينهما في الجروح ، وبينهما القصاص في النفس ، وأما غير الزوجين لو كان رجل وامرأة كان بينهما القصاص في النفس ، والجروح تقتص المرأة من الرجل ، وترد على الرجل الفضل •

قلت له : رأيت أن كان هو المقتص ؟

قال : معنى أنه قيل في ذلك باختلاف :

قال من قال : له الخيار أن شاء يدع القصاص ويأخذ دية كاملة ، وأن شاء أن يقطع يدها ولا ترد عليه شيئاً •

وقال من قال : أنه يقطع يدها ويأخذ الفضل وهو نصف دية الرجل •

* مسألة :

وسئل عن رجل ضرب رجلاً حتى أوهاه ، فصرع على حية أو عقرب فلدغته فمات بعد ثلاثة أيام ، هل يكون أرش أو قصاص أو دية ؟

قال : معنى أنه اذا كانت الاصابة من فعله وما يتولد من صرعه ،
ومن ضرب الضارب له كان عليه عندي دية النفس •

قلت له : فان لدغته بعد الضرب وهو مصروع من ضربه وخلا له
ثلاثة أيام ثم مات ، ما يلزمه ؟

قال : معنى ان كان ضربه مثلاً لا يقتل في الاعتبار ولا يخاف منه
الموت كان عليه أرش الضرب عندي ، وان كان ضربه مما يخاف من مثله
الموت ، وكانت اللدغة مما يقتل مثلها كان عليه نصف الدية •

قلت له : فان لدغته الدابة ثم ضربه هذا الرجل فمات ، ما يلزمه ؟
قال : معنى أن فيه اختلافا :

قال من قال : انها مثل الأولى ، ومعنى أنه قيل : اذا كان الضرب
بعد اللدغة ، وكان مما يقتل ومات في ثلاثة أيام ، كان فيه القود ، وان مات
بعد ثلاثة أيام فهي مثل الأولى في معنى اللدغة •

* مسألة :

وعن رجل لزمته دية عمد وطلب كم يمدد ؟

قال : المدة ثلاث سنين في كل سنة ثلث •

قال أبو سعيد : ان قيمة البعير من الدبات يختلف فيها :

قال من قال : قيمته مائة وعشرون درهما في كل حال ، ويقال لهذه
القيمة السائلة •

وقال من قال : مائة درهم ، وذلك على قول من يقول : ان الدية عشرة آلاف درهم ، والأول على قول من يقول : ان الدية اثنى عشر ألفا .

✽ مسألة :

وسألته عن أفرع صبيا أو نهره أو هيبة حتى بال أو أحسدت في ثيابه ، ما يلزمه له ؟

قال : معى أنه قيل يلزمه السوم في ذلك ، قال : معى أنه يوجد أنه قيل في الرجل اذا بال عشرين درهما ، وفي الغائط منه في مثل هذا أربعين درهما .

✽ مسألة :

وقال في رجل حمل صبيا من موضع إلى موضع في منز فانقطع حبل المنز فصرع الصبي فأغوى عليه ؟

قال : معى أنه اذا كان حمله وهو مخاطر لحمولته كان عندي أشد ، وان كان غير مخاطر فهو أهون ، ورأيت على حمال يعجبه ضمان ذلك .

وقال : ان في التعمية بعيرا في الذكر ، وفي الأنثى نصف ذلك ، وكذلك ان كسر الأنف من المتخزين جميعا أنه بعير ، فان كان من أحدهما دون الآخر فله نصف بعير .

❖ مسألة :

وسئل عن الناعس اذا سقط على انسان فأنثر فيه أو قتله ، أ يكون فيه ضمان أم لا ؟

قال : معنى أنه اذا صح أنه أحدث وهو ناعس كان عندي بمنزلة الصبي والمجنون ، لأنه يشبههما في الأحكام ، وتكون عليه البيعة أنه أحدث هذا الحدث وهو ناعس ، والا فهو محكوم عليه بجنايته النقصان اذا كان بالغاً .

وقال أبو سعيد : يفحص المقر باللطمة خطأ أو عمداً .

❖ مسألة :

وعن رجل كوى رجلاً أو وسمه ظالماً له ، هل في ذلك قصاص ؟

قال : معنى أنه يقتص منه بالحديد ، لأنه عمد ، ولأن القصاص بالنار لا يدرك مبلغها ولا يملك ، وإنما يكون القصاص عندي حيث بلغ تأكل النار في أول ما أصابه بذلك ، وأما ما تولد وردى من تأكل الجرح فأنما فيه السدية .

❖ مسألة :

وعن رجل ضرب امرأته حتى طرحت جنيناً تام الخلق ذكراً أو أنثى ، أو لا يعرف ما هو ، ثم قطع بديهة بما يلزمه في ذلك ؟

قال : معنى أنه قد قيل : أن كان الجنين ذكراً دية نصف عشرة دية الحر الحى الكبير ، وذلك ستمائة درهم ، وهو قيمة غرة عبد ، وإنما

تفسير الغرة هاهنا أنه رأى الشخص ، وهو العبد كما تقسول غرة
الهلال ، وغرة الشيء ، فانما معناه هو ، وليس المعنى انما عليه غرة
عبد يملكه ، وانما هو عليه ضمان للورثة .

وفي الأثنى نصف ذلك ، وفي الاشكال اذا لم يعرف ثلاثة أرباع
ذلك .

قلت له : فما يلزمه فيما قطع من أعضائه ؟

قال : يوجد أنه لا شيء عليه فيه ، لأنه ميت .

قلت له : كذلك رجل قطع كف رجل ، فجاء آخر فقطع شيئاً من
الكف ، هل على الجاني شيء ؟

قال : لا يبين لى شيء بعد الضمان الأول ، ولم أره يلزمه شيئاً
الا التوبة .

❖ مسألة ٢ :

قلت له : فالعبد اذا قتل سيده ، أيقاد به أم لا ؟

قال : معى أنه يقاد به .

قلت له : فان كان عبد قتل حراً ، هل يلزم مولاه شيء ؟

قال : معى أنه ليس عليه شيء الا رقبته ، فان رجعوا الى الدية
فقد اختلفوا في ذلك .

قال من قال : ان شاء تركه ، وان شاء فداؤه بجنايته كلها .

قلت : فرجل أمر عبده أن يقتل رجلا ؟

قال : انه اذا أمره أن يقتل عمدا فبعض يوجب عليه القود ،
وبعض يوجب عليه الدية ، ويدرا عنه القود بالشبهة •

قلت له : فان اختار أولياء المقتول أن يقتلوا العبد الذي قتل
وليهم به دون السيد ، هل لهم ذلك ؟

قال : معنى أنه يختلف في ذلك •

قلت له : فان كان رجل أمر أخسر أن يقتل رجلا فقتله ، هل يلزمهما
لقود ؟

قال : معنى أنه اذا كان الأمر ممن له الطاعة بلا سلطان ، فمعنى أنه
قتل عليه الدية ، ولا قود عليه ، وان كان ممن لا طاعة له ولا سلطان ،
فمعنى أنه قتل : ليس عليه الا التوبة ، وقيل : عليه الدية ، ولا أعلم
في قول أصحابنا قودا اذا لم يكن مطاعا ولا سلطانا •

* مسألة :

وعن جماعة قتلوا رجلا عمدا ، فأراد أحدهم الخلاص والتوبة
من ذلك ، فهل عليه قود وحده ؟

قال : مع أنهم ان قتلوه على الفتنك قتلوا به جميعا ، وعليه هو
ان أراد الخلاص أن يقيّد نفسه ن كان عمدا على سبيل الفتنك ، وان كان
ذلك على سبيل النائرة فلاولياء المقتول الخيار : ان شاعوا قتلوه وكان

على الباقيين من القاطنين رد الدية على ورثة المقتول الآخر ، وإن شاء أولياء المقتول الأول أخذوا من هذا التائب حصته مما يقع عليه من الدية ، وليس لهم غير ذلك •

قلت له : فرجل قال لآخر : ارمني حتى أتقيك ، وكان في يده ترس فرماه فقتله ، هل يلزم الرامي قود ؟

قال : يعجبني أن كان أراد الترس فأخطأ كان ذلك خطئاً ، وإن كان إرادته هو فرماه فقتله كان ذلك عمداً •

قلت له : فإن رماه عمداً يلزمه بذلك القود ؟

قال : معنى أنه إذا رماه بمثل ما يقتل به مثله أعجبني أن يكون عليه القود •

قلت له : ما يقتل به مثله ما هو ؟

قال : معنى أنه إذا كان ذلك مثل سيف أو حربة أو سهم وما يقتل مثله من غير ذلك في الاعتبار •

قلت له : فرجل قال لآخر اقتلني وأنت في الحل من دمي ، فقتله ما يلزم القاتل ؟

قال : معنى أنه إذا قصد إلى قتله بغير حق لزمه القود •

قلت له : فمال مال المقتول ؟

قال : معنى أنه إذا أمر بقتل نفسه فهي كبيرة عندي •

*** مسألة :**

وعن امرأة أحرقت ولدها بالنار ، ثم بلغ الولد ، هل له أن يقطع عنها بره وصلته لأجل ما أحدثت فيه من هذا الحرق أم لا ؟

قال : معنى أن برها وحققها عليه لا يزول عنه بسبب ذلك .

قلت له : فيلزمها أرش أم لا ؟

قال : معنى أنه ان كان من فعلها كان عليها الأرش .

*** مسألة :**

وعن رجل وقع من داره فسقط على رجل في الطريق ، فمات الذي في الطريق ، وسلم الساقط من الدار ما يلزمه ؟

قال : معنى أنه اذا تبين أنه خطأ فعلى عاقلته .

قلت له : فان ادعى الذي في الدار أنه سقط غير متعمد للسقوط عليه ، وقالت ورثة الميت انه طرح نفسه عليه ، كيف الحكم في ذلك ؟

قال : معنى أنه ان تبين له عذر يوجب الخطأ والا فالدية في ماله حتى يصح أنه خطأ .

*** مسألة :**

وعن ثور انطلق فلقى انسانا في الطريق فقتله ، ما يكون لورثة الميت على صاحب الثور ؟

قال : معنى أنه اذا كان هذا الثور معروفا بالنفطاح ، ولم يلزم

به ويحفظه حفظ مثله ، فقد قيل عليه ما أحدث الثور إذا صح أنه كان معروفا بهذا النطاح ، ومعنى أنه قيل : حتى يتقدم عليه في حفظه وامساكه ، ومعنى أنه إذا ثبت الضمان بأحد المعنيين كان عليه في ماله ، ولا أعلم ذلك على العاقلة •

* مسألة :

وعن رجل أصاب انسانا أصابة حتى أغمى بإصابته ، ما يلزم في ذلك ؟

قال : معنى أنه قيل : إذا صحت النجعة فذهب عقله منها قليلا أو كثيرا ففيها بعير كامل في الذكر ، وفي المرأة نصف بعير •

قلت له : فإن المصاب جعل الذي أصابه بالغمية في حل من قبل ما يلزمه من تلك الغمية ، وهما لا يعرفان القيمة ؟

قال : معنى أنه إذا كان الرجعة في ديتهما إذا لم يعصرف ديتهما حتى أحله من ذلك ، ألا أن يصله إلى شيء معروف محدود يدخل فيه دية الغمية ، فمعنى أنه يثبت له ذلك •

قلت لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم أبقاه الله : دية الغمية ضرب أو طعمان أو غير ذلك أكله سبواء ؟

قال : نعم كلها سبواء •

* مسألة :

وعن رجل ضرب رجلا ضربة مؤثرة حتى أغمى عليه ليلزمه دية الضرب والغمية أو أحدهما ؟

قال : معنى أنه إذا كانت الغمية والاصابة كلها دية كان الأكثر منها ،
وان كان يجب فيه القصاص والدية كان له القصاص ودية الغمية •

❖ مسألة :

وعن رجل ادعى على رجل أنه ضربه فأقبر المدعى عليه بلطمة ،
فما يجب على هذا المقبر ؟

قال : معنى أنه تلزمه لطمة في الوجه حتى يصح أنها في غير
الوجه ، وتكون أنها غير مؤثرة حتى يصح أنها مؤثرة ، وقيل : له نصف
أرش مؤثرة ، ونصف أرش غير مؤثرة باقراره ، وأما ان شهدت عليه
البينة بلطمة فلا يحكم بشهادتهم الا أن يجدوا موضع اللطمة ، وما هي
مؤثرة أو غير مؤثرة •

❖ مسألة :

وسألته عن رجل طرح على رجل خشبة فقطره حتى أدماه ما يلزمه ؟

قال : معنى أنه يلزمه القصاص اذا كان تعمد بغير حق ، وان
كان خطأ كان عليه الأرش •

❖ مسألة :

وعن ضربة مؤثرة شيء منها في الوجه ، وشيء منها في الرأس ،
ما يكون حكمها ضربة أو ضربتين ، وقد صح أنها ضربة واحدة ؟

قال : معنى أنها ضربة واحدة ولها الأكثر من الأرشين •

قلت له : فان كان مكانها جرح كيف يكون الأرش فيه ؟

قال : معنى أنه يقاس فما كان من حساب الوجه كان له أرش مقدار ذلك ، وما كان من الجرح داخلاً في الرأس كان له من الأرش بحساب ذلك •

✽ مسألة :

وسألته عن الأنف إذا أحدث فيه حدث بكسر فيه مثل جرح منه دم كيف يكون ، هل ذلك من علامة كسره ؟

قال : معنى أنه قيل ذلك •

قله له : فعندك فيه غير ذلك ؟

قال : إذا كان الحدث بكسر مثله فلا يبين لى دليل يأتي عليه غير هذا •

قلت له : فكم للأنف إذا كسر من الأرش ؟

قال : معنى أنه قيل بعير •

✽ مسألة :

وألقي علينا أبو سعيد أسعده الله ، مسألة في كتاب يقرؤه في رجل قتل وله أولياء ، فطلبوا جميعاً أن يلو القود به ، فخرج في ثلاثة معان على ما رفع لنا أبو سعيد من الكتاب الذي يقرؤه •

فقول : يقتربون ، وقول : أن الأكبر منهم يلي ذلك ، وقول أنهم لا يتقدمون على قتله حتى يتفقوا ويؤكلوا من يقتله •

قال أبو سعيد : بهذا القول عندى أصح وأحوط ، وكل المعاني

تخرج عندي ، فالأول من هذه المسألة من الأثر ، ثم أجاب هو ذلك بعد ، والله أعلم •

❖ مسألة :

وعن عبد رجل قتل عبدا فلم يؤخذ منه الحق حتى عاد فقتل آخر فلم يؤخذ منه الحق حتى قتل ثالثا ، والمقتولون كلهم عبيد مملوك ، قلت : كيف يؤخذ منه الحق على هذه الصفة ؟

قال : معي أن موالى العبيد يتخاصصون هذا العبد على قدر أثمان العبيد المقتولين الكثير بكثرتهم والقليل بقلته •

قلت له : فإن أراد أحدهم أن يقتله دون الباقيين ، هل له ذلك وأراد الباقيون أخذ الدية ؟

قال : معي أن له ذلك ويرد على الباقيين قدر ما يخصهم من قيمة العبد ، وأثمان عبيدهم ويرفع عنه بقدر حصته من العبد عن ثمن عبده المقتول •

❖ مسألة :

وعن رجل قتل رجلا فذهب عقل القاتل فرأى أن يقام له وكيل ثقة ، فإذا صح ذلك بحضرة وكيله كان دية المقتول في ماله إلا أن يصح أن ذلك خطأ أو يكون قتله وهو ذاهب العقل ، فتكون الدية على العاقلة ، والله أعلم •

❖ مسألة :

وعن رجل قطع يدي رجل ورجليه ، ثم قتله كل ذلك في مرة واحدة أو في مرار ، أو في يوم بمسد يوم ؟

فأقول كلما قطع عضوا كان الأرش والقصاص فيه ، ثم إذا قتله كان الأرش والقصاص أيضا إلا أن يكون ذلك بضربة والصدمة فليس له إلا نفسه فأما إذا قطع منه عضوا بعد عضو كان القصاص والأرش فيه ، ثم إذا قتله كان له القصاص نفسه أو الدية ، فكذلك الأرش في الجروح ، ثم في النفس ، والله أعلم *

❖ مسألة :

وفي موضع إذا جرح رجل رجلا فعفا عنه ومات المجرع ؟

جاء العفو عند أصحابنا ، قال : والنظر يوجب أن العفو باطل لأن الحق لأولياء المقتول ، وهذا أشبه بأصولهم ، لأنهم أبطلوا هبة المريض ، وأبرأ لغريمه ، وحله له ولم يجيزوا له في مرضه إزالة شيء من ماله إلا فيما لا بد له منه لتعلق حق الورثة في ماله في حال مرضه ، وهو عندهم كالمحجور عليه ، وهذا حق وجب له فأبرأ منه ألا يصح أنه في مرضه ، والله أعلم *

❖ مسألة :

وإذا أعطى المجرع جرحه لرجل فتلك عطية لا تجوز لأنها مجهولة ، ولا تثبت للموهوب له ، إلا أن يقاس الجرح ويعرف أرشه ، ثم يعطيه إياه ، وإن كان الدم بين اثنين فشهد كل واحد منهما على صاحبه بالعفو وهو عمد ، والقائل ينكر ذلك ، فلا شيء لوالصد منهما جميعا فليل : لا دية عليه من قبل أن لم يقرر لهما بمال ، والله أعلم *

باب

في القسامة وأحكامها

وعن جارحة وجدت في البلد أيكون فيها قسامة أم لا ؟

قال : معنى أنه قليل لا قسامة فيها ، ومعنى أنه قليل : حتى يوجد أكثر القتل ، ثم تكون فيه القسامة .

قلت له : فإن وجد الجسد وليس فيه رأس ؟

قال : معنى أنه لا قسامة فيه .

قله له : فإن وجد رأس بلا جسم ؟

قال : أنه لا قسامة فيه .

قلت له : أفليس قليل : حتى يوجد أكثر الجسد ، فكيف إذا وجد أكثر الجسد كله إلا الرأس ألم يكن فيه قسامة ؟

قال : معنى أنه قليل : لا يكون فيه قسامة حتى يوجد أكثر الجسم معنى الرأس ، ثم يكون فيه القسامة ، وأما إذا وجد أكثر الجسم وليس فيه الرأس لم يكن فيه قسامة .

* مسألة :

وعن قتل قتل في بلد ، فادعوا أوليائه على قوم بأعيانهم أنهم قتلوه فأنكروا ذلك ، ولم يصح عندهم ثم أهدروا دعوامهم ، وطلبوا القسامة ، هل لهم ذلك ؟

قال : أنه قيل : ليس لهم ذلك ، ولا أعلم في هذا اختلافا •

قلت له : فإن كانوا لمسا قتل صاحبهم طلبوا القسامة ، ثم رجعوا
بعد ذلك فادعوا ذلك على قوم بأعيانهم ؟

قال : معى ان لهم ذلك فيما عندى أنه قيل فإن رجعوا وتركوا
الدعوى وطلبوا القسامة ثانية ، وأبطلوا دعواهم الى القسوم
بأعيانهم ، فليس لهم ذلك الا أن يصح لهم بالبينة فيما يدعونه •

❖ مسألة :

قال المؤلف : حفظت عن بعض الآثار اذا وجد القتل وليس فيه
علامة القتل ، فلا قسامة فيه ، وان وجد فيه علامة القتل ولم يعلم
قاتله ، ولم تدع أولياؤه الى أحد بعينه أنه قتله ففيه القسامة •

وكذلك لا تجب القسامة في الحسب ، وأن لا يكون مقتولا من
الرحام •

وان وجد في مسجد تصلى فيه جماعة قتل فلا قسامة فيه ، وان
وجد قتل في بلد ، وكان في البلد قوم من غير أهلها ، وكان بين
القتيل وبين القوم الذين هم من غير البلد عدالة من قبل فلا قسامة
أيضا في هذا القتل •

وصفة القسامة : أن يحلف خمسون رجلا من صلحاء البلد
ما قتلنا ، ولا علمنا له قاتلا ، فإن كان أهل البلد أقل من خمسين
رجلا كررت عليهم الأيمان حتى تكون خمسين يمينا ، وليس على عبد
ولا امرأة ، ولا صبي ولا أعمى ولا مجنون قسامة ، والله أعلم •
رجع •

* مسألة :

ومن غير الكتاب : روى أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بالقسامة في خيبر ، والأصل فيما عمل به في القسامة أن عبد الله بن سهل ، خرج يمتار من خيبر ، فوجد قتيلًا في عين خيبر ، فذكروا شأنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكتب إليهم أن أوردوه أو ائذنوا بصرب .

فكتبوا يحلفون ما قتلناه ، ولا عملنا له قاتلا ، فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده ، وقيل : أن ولي دمه جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر شأنه فقال : تحلفون على قاتل صاحبكم ؟ فقالوا : ما لنا نحلف على ما لا نعلم ، قال : فتحلف يهود ؟ قالوا : ما كنا لنحلف يهود وما هم فيسه من الشرك أعظم من أن يحلفوا ، فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الأبل .

وفي موضع : فبعث إليهم بمائة ناقة حتى أدخلت الدار عليهم .

وقال سهل : لقد ركضتني منها ناقة حمراء .

وقال قائلون : جعلها عليه الصلاة والسلام دية على اليهود ، لأنه وجد بين أظهرهم ، وقد عمل المسلمون بالقسامة .

وكذلك قيل في قتل هاشم بن ضبابة لما وجد قتيلًا في الأنصار بقاء كتب إليهم رسول الله ﷺ : أن ادفعوا إلى مقبس قاتل أخيه ، والأفاد فادفعوا إليه الدية فائة من الأبل ، فقالوا : السمع والطاعة لرسول الله ﷺ ، والله ما نعلم له قاتلا ، فدفعوا دية مائة من الأبل بعد أن حلفوا ، وقد عمل بها الأئمة من بعده ﷺ .

*** ۛۛۛ ***

تنازع أصحاب الظاهر في القسامة :

داود : ثابتة لثبوتها عن النبي ﷺ ، ولا يكون الا للمسلمين على الكافرين ، ولا تكون للكافرين على المسلمين ، ولا تكون للمسلمين على المسلمين ، ولا تكون للكافرين على الكافرين ، لأن النبي ﷺ حكم بها للمسلمين على الكافرين .

وقال بعضهم : لا تجب للمسلمين على الكافرين الا على الصورة التي
حكم فيها رسول الله ﷺ ، وأجمعوا أن لا فرق بين المشركين مع الاختلاف
أديانهم في القسامة عليهم ، وتنازعوا في غير الكافرين أثبتها قوم منهم ،
ونفاها آخرون .

وقال بعضهم : ان الأخبار في القسامة مضطربة ، ونفاها بعضهم .

وفي موضع : روى سهل بن أبي خثمة ، ورافع بن جبريخ أن
محبصة بن مسعود ، وعبد الله بن سهل أنطلقا قبل خيبر ، فتفرقا في
النخل فقتل عبد الله بن سهل ، فاتهموا اليهود .

٢٤٤

١٧. وإنما القسامة في الأحرار من المسلمين ، إذا وجد قتيلا في القرية
أو في البحر أو في مكان آخر ، فإن وجد ميتا لا أثر فيه فليس فيه
قسامة ، ولو وجد في مكان آخر فليس فيه قسامة ، والله أعلم .

باب

في الحدود ومعانيها

وسئل عن الزاني والمسارق والقاذف اذا أقيم عليهم الحد في الدنيا ، هل ترول عنهم العقوبة في الآخرة بهذا ؟

قال : معنى أن العقوبة لا ترول عنهم في الآخرة بهذا الحد الذي يقام عليهم في الدنيا إلا بالتوبة •

قلت له : فعليهم الحد في الدنيا وعليهم العقوبة في الآخرة ؟

قال : نعم وأنفسهم صاغرة ، ولو قتل واحد منهم ألف قتلة في الدنيا ما زال عنهم ذلك العقوبة في الآخرة إلا بالتوبة الى الله تبارك وتعالى ، وقال الله تبارك وتعالى : (ولنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر لعلهم يرجعون) •

قلت له : فممنك أن العذاب الأدنى هو إقامة الحدود في الدنيا على من وجب عليه ؟

قال : معنى أن فيه اختلافا :

قال من قال : إن هذا خاص في قتل بدر •

وبعض يقول : أنه ما أصاب الكافرين في الدنيا من العقوبات فهو نعمة في الدنيا ، وعذاب في الدنيا دون عذاب الآخرة •

* مسألة :

وسئل عن أتي بهيمة وصح ذلك عليه ، وكانت البهيمة من ملكه أو غير ملكه ، ما يفعل في البهيمة ؟

قال : معى أنه قيل ينتفع بها ، وهى ملك •

وقال من قال : تذبح وتدفن ولا ينتفع بها •

قلت له : فاذا حكم بذبح هذه البهيمة من أجل وطء الواطىء لها
وهى منك لغير الواطىء يكون على الواطىء ضمان من أجل هذه البهيمة
أم لا ؟

قال : معى أنه اذا كان الحاكم يجوز له الحكم بالمختلف فيه ،
فعلية الخلاص مما قد لزمه ، لأنه قد حكم بها ، وقد بلغت بسبب فعله
بمعنى الحكم اذا صح ، وكان صحة ذلك من فعله الذى قد حكم به
الحاكم فى البهيمة من اتلافها •

ويروى عن رسول الله ﷺ أنه قال : « اقتلوا البهيمة وناكحها »
فالمعنى أنه يوجد أن البهيمة تذبح ذبحا وناكح لها يقتل بالسيف قتلا •

* مسألة :

وعن رجل قال لرجل : يا زان ، قال الآخر : زنيت بك ، أيهما
القاذف لصاحبه ؟

قال : معى أنه قد قيل : ان قال نعم زنيت بك كان مقرا بالزنى ،
قاذفا له ، وعليه على هذا حد الزنى وحد القذف ، وليس على الآخر حد
القذف ، لأنه قد صدقه •

فان قال : زنيت بك ولم يقل نعم فلم يصدقه وقذفه فكلاهما
قاذفان على هذا ، واذا حصل قاذفين فعلى كل واحد منهما لصاحبه حد
القذف ، وليس فى حد القذف رجعة •

❖ مسألة :

قلت له : فمناظر قال لى : ما الدليل على من وطئ ذكرا الحد ، وعلى تفريق الزوجين على وطئ الدبر والحيض وتحريمهما بذلك ؟

قال : معنى أما الحد على الواطئ للذكر فلثبوت باسم الزانى عليه عندى بما سماه الله ، فقال فى قصة قوم لوط : (أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين أأنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل أنتم قوم مسرفون) وقال : (ولا تقربوا الزنى انه كان فاحشة) ولا أعلم أن أحدا من أهل العلم أزال اسم الزنى عن الواطئ للذكر ، وإنما اختلف أهل العلم فى حده ما هو :

فقال من قال : يقتل بالسيف لقول النبى ﷺ : « من أتى ذوات محرم منه فاقتلوه » والأدبار محرمة على حال لا تحل بهال •

وقال من قال : يهذف من على رأس جبل أو من شئ مرتفع ، ثم يرمى بالحجارة حتى يموت ، وأقل ما قيل فيه حد الزانى : ان كان محصنا رجم ، وان كان بكرا جلد •

وأما التفريق فى الوطئ فى الدبر على التعمد فأحسب أنه لقبول النبى ﷺ : « أدبار النساء عليكم حرام » وقال : « من أتى امرأة فى دبرها فقد كفر بما أنزل الله على محمد » •

وأما فى الحيض فعندى أنه لقول الله تبارك وتعالى : (ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله) فإذا أتى ما قصد حجر عليه فى حال حجره لزمه ما أتى من سبيل الحجر ، وكان محجورا عليه أبدا •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل شهد شاهداً أنه سرق فقال : إن الذي سرقه مال له ومعه بيعة كم يؤجل والا أقيم عليه الحد ؟

قال : معنى أنه يدرأ عنه الحد ، وتقوم قيمة للسرقة •

قلت له : وكذلك لو أنه لم يدع بيعة وادعى أنه ماله يدرأ عنه الحد ؟

قال : معنى أنه يدرأ عنه الحد لأنه موضع شبهة •

❖ مسألة :

وعن رجل شهد على رجل بالزنى ولم يشهد معه غيره وادعى أن معه بيعة تشهد بذلك ، كم يؤجل في احضار البيعة فإن أحضرها والا أقيم عليه الحد ؟

قال : معنى أنه إنما يؤجل بمقدار ما يقوم الحاكم من مجلسه ، فإن أحضرها والا أقيم عليه الحد •

❖ مسألة :

وسألت عن بكر زنى فلم يقم عليه الحد حتى أحصن أعليه حد الزانى البكر أو المحصن ؟

قال : معنى أنه قيل : يلزمه حد البكر •

قلت له : فعبد زنى وهو مملوك ، فلم يقم عليه الحد حتى اعتق أعليه حد أم لا ؟

قال : معنى أن عليه حد العبد ، فإن زنى وهو بكر فليس عليه حد وهو
اثم ، وإن كان زنى وهو محصن فعليه نصف الحد •

✽ مسألة :

وعن رجل أقر بعمان أنه زنى اليوم بمكة ، هل يقام عليه الحد ؟

قال : معنى أنه يدراً عنه الحد بالشبهة •

قلت له : فإن قال : أنه زنى هكذا لا غير ذلك أيلزمه بذلك الحد
أم حتى يبين كيف زناه ؟

قال : يعجبني أنه حتى يبين كيف زناه لأن الزنى يختلف ، وليس
لكل ذلك يقع الحد لأنه قيل يزنى بعينه ، ويزنى بيده ، ويزنى بما دون
أيلاج الفرج ، وكل هذا يخرج في التسمية زنى ، كما أن الشهود أن
شهدوا على رجل بالزنى وهم أربعة لم تجز شهادتهم حتى يبينوا صفة
الزنى •

قلت له : حتى يبينوا امرأة بعينها أم إذا بينوا الزنى ولم يصفوا
المرأة لزمه الحد ؟

قال : معنى أنهم قالوا حتى يصفوا المرأة بعينها ، لأنها تمكن أن
تكون جاريتة •

قله له : فإن شهدوا على امرأة بعينها أنه زنى بها ، وأنها لا تحل
له من جهة أنها أخته وامرأة غير زوجته ، وقال : أنه هو لم يعلم أنها
أخته ، وأنها لا تحل له ، وأنها كانت زوجته ، هل يدراً عنه الحد بالشبهة
على هذا ؟

قال : هكذا يعجبني •

قلت له : فان ادعت هي أيضا أنها غير زوجته لم يقبل منها ذلك ؟

قال مكذا يعجبني *

* مسألة :

وعن رجل قال لرجل : يا زان ابن الزانيين ما يجب عليه حد
أو حدان ؟

قال : أنه يختلف فيه :

قال من قال : يلزمه حد واحد *

وقال من قال : يلزمه حدان *

وقال من قال : ثلاثة حدود *

* مسألة :

وعن رجل قبح رجلا ثم مات المقبوح ، وأراد القابح أن يتوب
ما يلزمه في ذلك ؟

قال : معنى أنه اذا كان المقبوح مستحقا للقبح فلا شيء عليه ويزداد
من ذلك ، وان كان غير مستحق فمعنى أن عليه التوبة ، ولا شيء عليه غيرها
الا ما يلزمه من التعزير اذا صح عليه ذلك *

* مسألة :

وعن رجل كان يتمسح في الفلج ، فجاءته امرأة سائحة ميتة
متعزية في الفلج فوطئها ما يلزمه في ذلك ؟

قال : معى أن عليه الصداق لورثتها •

قلت : ويلزم الحد فى ذلك أم لا ؟

قال : قد قيل عليه الحد •

وقال من قال : عليه حد الزانى •

وقال من قال : يقتل بالسيف كان محصنا أو بكرا وقيل : ان كان محصنا قتل بالسيف ، وان كان بكرا جلد الحد •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل قال لزوجته : أنت طالق ثلاثا يا زانية ؟

قال : انها تطلق ثلاثا كما قال ، ويلزمه حد القاذف •

✽ مسألة :

وعن رجل دخل حانوت عطار فتعطر من الحانوت عطرا قيمته مائتا دينار ، وخرج وليس عنده شيء الا رائحة العطر ، ما يجب عليه ؟

قال : معى أنه يخرج معناه أن ليس عليه حد اذا كان خرج من الحانوت ، وليس معه شيء ، ولكن عليه ضمان ما أتلف والأدب •

قلت له : ورجل دخل منزل قوم فأكل من طعامهم قيمة ما يستحق القطع ، فلم يوجد معه شيء ، وصح عليه أنه أكل ما يلزمه ؟

قال : معى أنه مثل الذى دخل منزل العطار ، ويكون عليه ضمان ما أتلفه ، والأدب على ما فعل •

قلت له : فرجل فتح رزمة بز في السوق ، وأخذ منها ثوبا وربطها
كما كانت ، فجاء رجل آخر فأخذ الرزمة ما يجب على الأول والآخر ؟

قال : معى أن الذى فتح الرزمة وأخذ منها ما يجب في قيمته القطم
فعليه القطم ، والذى أخذ الرزمة بحالتها من غير حصن فانما عليه الضمان
فيما عندى أنه قيل ، والأدب فيما جنى واكتسب *

قلت له : فالذى يقطع على السرقة يلزمه رد السرقة بعينها أو قيمتها ،
ويحكم عليه بذلك أم لا ؟

قال : معى أنه قيل ليس عليه رد ما أتلف الا أن يدرك بعينه أن يؤخذ
بالحكم *

قلت له : فإذا تاب هل يكون عليه ما أتلف من السرقة بعد قتله
أو قطعه ؟

قال : معى أنه فيما يلزمه فلا يبعد من الرد ، ولا يبرأ دون الرد ،
وأما في الحكم فلا يحكم عليه الا أن توجد السرقة بعينها *

❖ مسألة :

وعن رجل أشهد عليه أربعة أشهاد عمى الأبصار بالزنى هل يلزمه
الحسد بشهادتهم ؟

قال : معى أنه لا يحد بشهادتهم *

قلت له : فإن قالوا رأينا يزنى قبل أن يذهب أنصارنا ؟

قال : لا يبين لى ذلك لأنه قيل : أول من يرحم الشهود ثم الامام ،

ثم الناس والحدود لا تكون الا بالشهود وحضرتهم هاهنا لا شيء عليه .

قلت له : فان رجم الشهود الذين لا يبصرون ، ثم رجعوا قبل أن يبرجم الامسام هل يسقط عنه اذا لم يموت ؟

قال : معنى أن لهم الرجعة ، ويلزمهم حد القذف ، ويلزمهم حد القذف ، ويلزمهم أرش ما أحسدثوا فيه .

قلت له : فان مات من ذلك في ثلاثة أيام ، هل يلزمهم القود ؟

قال : اذا قالوا في رجعتهم : انهم تعمدوا ، فمعنى أنه يجب عليهم القود ، وان قالوا انه شبه لهم فمعنى أنه يختلف في ذلك :

فقال من قال : يلزمهم القود كلهم .

وقال من قال : لا قود عليهم .

قلت له : فيلزمهم كلهم ؟

قال : معنى أنه قال من قال : انه بمنزلة الفتك اذا تعمدوا .

وقال من قال : أنه بمنزلة النائرة .

قلت له : فان شهد الشهود على رجل بالزنى وهم عى ، هل يلزمهم حد القذف اذا رجعوا عن شهادتهم ؟

قال : معنى أن عليهم الحد لأنهم ليسوا بحجة .

قلت له : فان كانوا غير عى الأبصار وهم يبصرون فرجعوا عن شهادتهم ، هل يلزمهم حد القذف ؟

قال : معى أنه لا يلزمهم ذلك *

قلت له : فما الفرق بين العمى والمبصرين ؟

قال : لأن المبصرين حجة لو عدلوا ، والآخريين ليسوا بحجة ، ولو ثبتت عدالتهم *

قلت له : فالشاهد إذا رجع عن شهادته على غيره بالزنى ، هل يلزمه حد القذف ؟

قال : هكذا عندي *

قلت له : فان شهد رجل بالزنى على رجل وحده هل يكلف أربعة يشهدون بشهادته ، أم يكلف ثلاثة غيره ؟

قال : معى أنه ان قذفه كان عليه أربعة أشهاد ، وان شهد على ما يوجب معنى الشهادة أعجبني أن يحضر ثلاثة غيره ، وقد قيل فيما يروى : أن رجلا من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم انفرد برجله من أهل حرب النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : ائنى مسلم فلم يقبل منه وقتله ، وأخذ ما كان عنده ، فبلغ ذلك النبى صلى الله عليه وسلم فاشتد عليه ذلك فأنزل تبارك وتعالى : (ولا تقواوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمنا تبتغون عرض الحياة الدنيا كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فتمينوا) فبلغنا أنه لما مات ذلك القاتل وقبر نبذ هذه لحدده ثلاث مرات ، فبلغ ذلك النبى صلى الله عليه وسلم فأمرهم أن يلقسوه فى شق بغير لحد *

❖ مسألة :

وعن رجل أقر عند شاهدين أنه زنى ثم أنكر وشهدا عليه ، هل يلزمه الحسد بشهادتهما ؟

قال : معنى أنه قيل : ان الحسد يدرأ عنه إذا أنكر أنه لم يزن ، فإن أنكر أنه لم يقر بالزنى لم يكن له رجعة ، ويمضى عليه الحسد ، وليس على الشاهدين حد في هذا لأنهما إنما شهدا عليه بإقراره ، ولم يشهدا عليه بالزنى ، ومعنى أنه يخطف في النكاره الزنى إذا أقسر به ، وصح عليه شهادة بالاقرار أو أقر مع الحاكم ، ففى بعض القسول أنه له الرجعة ، وإنما جعل له الرجعة إذا رجع قبل أن يقسح عليه أول الحسد من جلد أو رجم ، فإذا وقع عليه أول الحسد ، فمعنى أنه قيل لا رجعة له ، ولا تنفعه ويمضى عليه الحد .

❖ مسألة :

وسألته عن العبد إذا ارتد عن الاسلام ، هل يقتل بعد الاستتابة مثل النحر ؟

قال : يوجد في الأثر أنه لا يقتل .

قلت له : فما العلة في ذلك ؟

قال : معنى أنه قيل : لأنه مال ومقر على غيره لا مقسح على نفسه ، فيبدله دينه إنما هو يدخل الضرر على سيده في قتله .

✽ مسألة :

سألته عن رجل رأى امرأته وغيرها ، فقال : رأيت أحسبكما يزنى ، ولم يبين أيهما رآه ؟

فقال أبو سعيد : يوجد عن أبي عبد الله : إذا ثم على مقالته جلد ، ويخرج عندي حد القذف ، وليس ما هنا حد الزنى •

قال له السائل : أفذا كان شبهة يدرأ الحد ؟

قال : ليس هذا كذلك ، لأن هذا قذف أحدهما متعمدا •

قال أبو الحواري : ان كان أبو عبد الله قال هذا فهو كما قال ، والا فلا حد عليه ، ولا لعان ، ويفرق بينه وبين امرأته •

قال أبو معاوية : لا يفرق بينه وبين امرأته الا أن يشاء هو أن تبرئه ، فليس له أن يأخذ صداقها الذي أصدقها إياه •

قال أبو سعيد : يعجبني أن يدرأ الحد بالشبهة ، ويدرأ اللعان بالشبهة ، ولا يحكم عليه بالفراق حتى يفصح شعيئا يجب فيه فرقة أولعان أو حد •

وان طلبه زوجته الامتناع حتى تتبين كان لها ذلك عندي ، ويؤخذ بالكسوة والنفقة حتى يتبين ، وان مات هو أعجبني أن ترثه هي الا أن يكون قدم ما يجب فيه الفراق •

*** مسألة :**

وسئل عن قاذف قذف الحجاج اليوم أو مثله من المشهورين ، بأنه من أهل القبيلة ، هل يلزمه حد ؟

قال : معنى أنه يختلف في قاذف الميت إذا لم تطلب وراثته :

فقال من قال : عليه الحد لأنه مات ، وماتت حجته إلا أن يصح عليه ما ادعاه عليه •

وقال من قال : لا حد عليه حتى يطلب وارثه •

قلت له : فإن طلب الوارث ذلك ، هل يختلف في ذلك عندي ؟

قال : لا أعلم في ذلك اختلافا •

*** مسألة :**

وعن عبد زنى ثم علق ثم أقيم عليه الحد ما يكون حده ؟

قال : معنى أنه قيل حد عبد قيل له ، فإن زنى وهو محصن وأقيم عليه حد العبد ثم صح أنه زنى وهو معتق ؟

قال : معنى أنه قيل يجرم ، ويكون ما تقدم عليه من الحد في بيت مال الله خطأ من الإمام •

قلت له : فإن زنى وهو حر ، وكان قد أحصن في عبوديته يسكون حكمه حكم العبد والمهر في الحد ؟

قال : عندي أنه يختلف فيه وفي احصائه في العبودية .

قال من قال : يجب عليه حد الاحصان في العبودية وبعض لا يجب عليه ذلك .

* مسألة :

وسئل أبو سعيد عن الأمة ، هل تحصن العبد ، وكذلك هل يحصنها ؟

قال : معنى أنه يختلف فيهما جميعا ، وقال : إن القاذف والسارق لا يحدان الا بحضرة المقذوف والشهود ورب المال .

قله له : أرأيت ان مات رب المال والمقذوف قبل ذلك ؟

قال : معنى أنه يختلف في إقامة الحد على القاذف والسارق .

وقال : اذا طلب ورثة رب المال وولى المقذوف ذلك أنه يقام عليهم الحد .

وقال من قال : لا يقام عليهم لأن من مات ماتت حجة ، غير أن المقذوف مختلف فيه بمعنى موته طلب وارثه ذلك أو لم يطلب ، لأن القذف لا حق له فيه ، وأما السرقة فتحق يطلب الورثة ذلك .

* مسألة :

وعن رجل رأى رجلا ينكح امرأة ، ثم قام فدخل بيتا فيه نسر لا يدري أنه هو فيهم ، فقال للرجل : والله ان أحدكم زان ؟

قال : يجلد أو يأتى بثلاثة شهود معه ، فإذا أتى بثلاثة جلست المرأة ، ودرأ عن القوم الحد بالشبهة •

قلت له : فالثلاثة يشهدون على الرجل والمرأة فإذا جلست فالرجل كيف يبرأ ؟

قال : لأن الرجل لا يعرف ، ولكن يأتى بأربعة شهود ، وإلا فهو القاذف •

✽ مسألة :

وعن رجل ولدت زوجته ولدين ، فقال : أحدهما منى والآخر من الحمار ، ما يجب عليه في زوجته ؟

قال : معى أنه قد قيل في مثل هذا أنه ان دام على ذلك لاعنها ولحقه الولد ، وان رجس عن ذلك لزمه الحد •

وقيل : لا حد ولا ملاعنة حتى يقدفها بالزنى ، ويبين ومها كاذب فيما قال ، ويلحقه الولد ، وان أدب كان أهلا لذلك •

✽ مسألة :

وعن قال لامرأته : يا زانية أو يا قحبة ، ما يلزمه في ذلك ؟

قال : أما قوله : يا زانية فهذا قذف منه لها ، وقد قيل : إذا قذفها أنها تمنع نفسها حتى يكذب نفسه حتى يرقعها إلى الحاكم ، وما لم يعظم صدق ما يقول فلا شيء عليهما •

وأما قوله : يا قحبة فقد قيل أنه قذف في بعض اللغة ، ويلزم القاذف به حد القذف ، وقد قيل أنه يلزمه التعزير ولا يبلغ به إلى حد

القذف ، وعلى هذا لا يكون قاذفاً ، وإذا قذفها بالزنى وارتفعنا إلى الحاكم
لاعنتها ولاعنته •

❦ مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله : في رجل وطئ زوجته بعد أن ماتت ؟

فقال من قال : عليه الحد وصداق ثان بوطئه لها بعد الموت •

وقال من قال : عليه صداق ثان ولا حد عليه •

وقال من قال : لا حد عليه ولا صداق ، وعليه التوبة من ذلك •

قله له : فوطئها محجور عليه كالمرأة الأجنبية الميتة ؟

قال : هكذا عندي ، وقد ثبت عندي حجر وطء اللسوتى من طريق
السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم •

قلت له : وكذلك مسه لفرجها بعد موتها لشهوة محجور عليه ؟

قال : هكذا •

قلت له : فكيف جاز له أن يطهرها ؟

قال : عندي إنما جاز المس لها في حال الطهور إذا كان تسبب
تقدم الزوجية ، ومحجور عليه ما كان مباحا له في حياتها من التلذذ فيها ،
والشهوة بالنظر ، والمس والوطء •

قلت له : فالموت هاهنا يبينها منه بمنزلة الطلاق ؟

قال : هكذا عندي ، وهو أتم بينونة من الطلاق ، لأن الطلاق يمكن له ردها يتزوجها أو يتركها ، وهذا لا يمكن أن يرجع له تزويجها في أحكام الدنيا •

قلت له : فإن ماتت يجوز له أن يتزوج أختها من قبل أن تقبر ؟

قال : هكذا عندي أنه قيل ، ولا عدة عليه ، فمن هاهنا كان أشد من الطلاق ، لأن الطلاق لا يجوز له أن يتزوج أختها مادامت في العدي ، وهذه قد ماتت أبدا •

قلت له : أرأيت أن وطئها بعد أن تزوج أختها ، هل تحصرم عليه أختها على قول من يقول بتحريم الزوجة بوطء الأخت النحية ؟

قال : عندي أنه كذلك فيما قيل •

قلت له : فعلى قول من لا يحرم ذلك وعلمت أختها التي تزوجها بوطئة أياها بعدها ، هل تحصرم عليه من طريق أنه زان ؟

قال : معنى أنه على قول من يقول عليه الحسد فلا يكون الحسد إلا من الزنى وما يشبهه ، فإذا ثبت معنى هذا حرم على من علم منه ذلك من النساء نكاحه ، وعلى قول من لا يثبت عليه الحسد ، فأرجو أنه لا يفسد به معنى النكاح إذا كان وطؤه لها على سبيل الزوجية في الشبهة ، والله أعلم •

* مسألة :

وسئل أبو سعيد عن السارق إذا دخل منزلاً فأخذ المتاع ، ثم وقع الجدار فبرز منه ، هل يقطع بذلك الذي سرقه إذا كان قيمته أربعة دراهم ؟

قال : متى أنه لا يقطع إذا خرج من غير حصن •

قلت له : فإن برز من الباب ، وكان مفتوحاً لم يكن عليه قطع ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : فإن انقحم جداراً ؟

قال : يقطع إذا انقحم جدار الدار •

قلت له : فإن كان في الدار مسيل ماء الفلج ، فبرز منه بالمتاع ؟

قال : عندي أنه لا يقطع لأنه خرج من غير حصن •

قلت له : فإن أخذ المتاع وسلمه إلى أحد من السكان ، فبرز به من الحصن ، هل يقطع الذي خرج بالمتاع من الدار ؟

قال : عندي أنه لا يقطع عليه لأنه من السكان •

قلت له : فإن كان من غير سكان الدار ؟

قال : عندي أنه يقطع •

قلت له : فان كان بابا مغلقا ففتحه ويرز بالمتاع ، هل يقطع ؟

قال : هكذا عندي .

قلت له : فان كان في الدار مسالك لو برز منها لخرج منها ، ففتح الباب ويرز منه ، هل يكون هذا قسد برز من الحصن الذي يجيب القطع ؟

قال : عندي أنه قيل لا قطع اذا كان في الدار موضع يسع الخارج منه ، بلا قفله عليه ولا حاجز يزيله الخارج منه .

قلت له : فان كان في المسيل خشب معروض فيه ، فلم يسعه حتى كسره ، ويرز بالمتساع ، هل يكون ذلك حصنا ويقطع ؟

قال : عندي أنه يقطع كذلك على هذه الصفة ، لأن هذا يشبه الحصن عندي .

قلت له : فكم حد الجدار الذي لا يكون حصنا ؟

قال : عندي ما انقحم بغير معالجه اليد ، ولا بغير ذلك .

قلت له : فان جرى حتى عقد الجدار ولم يمسه ؟

قال : عندي هذه معالجة ، وهذا حصن يجب فيه القطع اذا خرج السارق بالمتساع منه .

قلت له : أفليس المسيل ينسحب فيه على بطنه حتى ويرز ؟

قال : هذا غير الجدار عندى لأنه منفرج لا ينقحم ، والآخر خارج معالج بالانقحام ، كما أنه لو أراد أن ينسحب على بطنه من فوق الجدار لم يطلق ذلك إلا أن يمسكه بيديه ، وهذا لا يمسك بشيء إلا على الأرض .

قلت له : فالنقب إذا نقبه غيره وخرج هو بالمتاع ؟

قال : عندى أنه لا قطع عليه لأنه خرج به من غير حصن وحكمه ما خرج منه ، ليس ما دخل منه كما أنه لو دخل من حصن بفتح باب أو غيره ، ثم خرج من باب مفتوح أو نحوه بالمتاع لم يكن عليه قطع عندى .

قلت له : فإن فتح جواليق أوعيته من غير حصن فأخذ قيمة أربعة دراهم ؟

قال : هذا يقطع . . . (١) .

قلت له : فإن حمل الجواليق كلها بما فيها ، هل يقطع ؟

قال : معى أنه ليس عليه قطع عندى .

قلت له : فقبة البادى فى الصحراء ؟

قال : عندى أنه أن كان لا يبرز منها إلا أن يرفعها فعليه قطع إذا

(١) - يخلص بالأصل .

خرج منها بالمتاع ، وإن كانت مرتفعة مقدار مدخل السارق ، لم يكن عليه قطع ، لأنه غير حصن فيما عندي أنه قيل •

قلت له : رأيت أن انقحم إلى فوق بيت قوم فأخذ منه المتاع وانقحم منه ، هل يكون ذلك حصنا يجب به القطع ؟

قال : عندي أنه غير حصن يجب به القطع •

قلت له : فإن كان عليه ستر مدار به فأخذ منه المتاع ، هل يكون ذلك حصنا يجب به القطع ؟

قال : هكذا عندي أنه غير حصن يجب به القطع إذا كان ليس فيه درجة ، ولا يرام إلا بمعالجة فهو يشبه معنى الحصن •

قلت له : فإن انقحم البيت فأخذ منه المتاع وصعد به الدرجة التي في البيت إلى ظاهر البيت فانقحم بالمتاع منه ، هل يلزمه القطع إذا كان قيمة ذلك أربعة دراهم ؟

قال : يشبه عندي الحصن وعليه القطع •

قلت له : فإن لم يكن في البيت درجة فصعد الجدار من والج البيت إلى فوق البيت بالمتاع الذي يلزمه به القطع ، فأخذ قبل أن ينقحم الطريق أو غيرها من فوق البيت ، وصح ذلك عند الحكام ، هل يقطع بذلك أم لا قطع عليه حتى يبرز إلى الطريق من على ظهر المنزل ؟

قال : معى أنه لا قطع عليه حتى يتمدى به ويخرج به ، من حدود الحصن •

*** مسألة :**

وعن رجل سرق دجاجا من حصن ، هل يقطع ؟

قال : ان كان أخذه من حصن فعليه القطع ويوجد أن ليس في الطائر ولا في الحرث قطع ، ولعل ذلك يشبه أن ذلك من الخارجات من الحصون •

قلت له : فجماعة سرقوا من حصن أربعة دراهم ، هل عليهم قطع ؟

قال : معى أنه قيل في ذلك باختلاف :

فقال من قال : عليهم القطع •

وقيل : لا قطع عليهم الا اذا سرق كل واحد منهم قيمة أربعة دراهم •

قلت له : فجماعة دخلوا منزلا لا يريدون أخذ شيء منه ، فأخذهم أحدهم وخرجوا جميعا على من يكون القطع ؟

قال : معى أنه قيل القطع على الذى أخذ •

*** مسألة :**

وعن مناظر ناظرني فقال : جسد شارب الخمر والسكران فريضة أو بينة أو اجماع فما جوابه ؟

قال : معى أن جوابه في شارب الخمر أنه سنة فيما قيل انها ثبتت

عن النبي ﷺ أنه جلد على الخمر ، وأما جلد السكران فقليل أنه من
اجماع وهو اجماع مثبته للسنة .

فإن قال : من أول من فعل ذلك ؟

نقول : أول من فعل ذلك النبي ﷺ ، ثم أبو بكر ، ثم عمر رضي
الله عنهما ، وإن عمر رضي الله عنه أول من جلد في الخمر ثمانين ، وكان
قد جمع لما قيل الصحابة من أهل العلم ولم يكن فيما قيل عنه الاتفاق
أنه جلد فيه ثمانين إذ ثبت عن النبي ﷺ فيه جلد معروف إلا ما
أنه قيل : أنه جلد عليه ، وقد قيل عنه أنه جلد ثمانين جلدة وأرجو
أنه كذلك وإن يوفقه الله لذلك فلما اجتمع قول الحاضرين في جلد الخمر ،
اتفقوا على ثمانين جلدة تشبيهاً بجلد القاذف .

وذلك فيما قيل : أنه وفق الله عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن
شارب الخمر إذا شربها سكر وإذا سكر ذهب عقله وإذا ذهب عقله
هذا وإذا هَذَا قذف شبهوه بهذا المعنى باتفاقهم بمعنى القذف .
فلما ثبت هذا من اجماع الصحابة ، وفعل الخليفة كان معناه دالاً أن
السكران مثله ، لأنه بمعنى السكر من الخمر ثبت عندهم يشبه جلد
القاذف والسكران .

قال : على معناه لا يحتاج فيه إلى تشبيه بغيره فيما عقل .

قلت له : وإن قال : كم جلد شارب الخمر والسكران في عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ؟

نقد مضى القول فيه أنسه يختلف في جلد السكران والخمر عن
النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ذلك عندنا أن يوفق الله الله بها وفق

خليفته والصالحين من أصحابه ، والسكران في جميع معانيه مشبهه بشارب
الخمير ، وإن كان لم يأت فيه نص خبر ومسنة ، فإنه مشبهه بالسنة في
الاجماع لتحريم الخمير في الكتاب ، وتحريم السكر بالسنة ولثبوت
الجلد بالسنة والاجماع على شارب الخمير ، والله أعلم وبه التتويق •

تم كتاب (الجامع المفيد من أحكام أبي سعيد) مما ألفه وجمعه
سرحان بن سعيد الأركوي رحمه الله ، وكان ناسخه من أوله الشيخ حمد
ابن عبد الله الساملي ، وتمامه على يد العبد الضعيف سالم بن حمد
ابن سليمان الحارثي نسخته لشيخه العلامة ناصر بن سعيد بن سالم
النعمانى أبقاه الله وعافاه ، ومتعنا بحياته الثمينة وكان تمام نسخته يوم
٤ شعبان سنة ١٣٧٨ هـ •

نسقه وأخرجه وصححه بأجزائه الخمسة

الفقيه الى الله

هائم الساملي

الفهرس

الموضوع	الصفحة
بساب في نفقة الأولاد والعبيد	٥
بساب فيما يجوز للوالد في مال ولده وفي تسليم ملك الولد إلى الوالد	٢٣
بساب في اليتيم والقيسم به	٢٦
بساب في الأمانة والوديعة	٦٠
بساب في اللقطة وأحكامها	٦٦
بساب في الهبة والنحل والعطية والاقرار	٧٩
بساب في منحة السلطان وبيعه وهبته والشراء منه	١٠٢
بساب في أخذ الجوائز من الجبابة وعمالهم وأموالهم	١٢٢
بساب في مدافعة الجبابة وما يجب من ذلك	١٢٩
بساب في المباهات والحمل والتعارف	١٣٤
بساب في الدلالة بين الناس	١٦٧
بساب فيما يتعلق فيه الضمان والنتيجة	١٧٢
بساب في ضمان ما يسهل ويوزن	٢٠٥

الموضوع	الصفحة
باب في الوصايا والاقرار ومعاني ذلك	٢٠٨
باب في وصية الأقربين	٢٤٥
باب في الميراث ومعرفته قسمته	٢٥٥
باب في ميراث الجنس	٢٦٧
باب في ميراث المشرك من المسلم والمجيد والحر	٢٧٦
باب في الجنائيات والأروش والقصاص	٢٧٩
باب في القسامة وأحكامها	٣١٣
باب في الصدود ومعانيها	٣١٧

رقم الايداع ٧٠٩٨ لسنة ١٩٨٥

مطابع سجل العرب

To: www.al-mostafa.com